الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2015

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2015

الموضـــوع

دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير السياحة

- دراسة حالة مصر -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):

▪ بزيو عيشوش

إشراف الأستاذ(ة):

▪ د/عمران كريمة

السنة الجامعية : 2014-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني على إتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

إلى من بلغ الرسالة و أدى الامانة ، ضياء اللأمة ، خاتم الأنبياء و المرسلين ﷺ.

أتوجه بخالص الشكر و التقدير و العرفان إلى الأستاذة: عمران كريمة على قبولها الإشراف على هذه المذكرة المتواضعة ، وإلى كل من وقف إلى جانبي وشجعني وزودني بدروب العلم وعلمني أخط وأكتب وكيف أعي وأفهم... إلى كل من له فضل علي بعد الله تعالى.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبول مناقشة موضوع المذكرة والمشاركة في إثراء جوانبه.

وفي آخر هذه الكلمة لا ننسى تقديم الشكر إلى كل من ساعدني أو نصحني أو وجهني برأي.

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك و كثير عطائك

لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلني لا أملك أغلى منها أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

من لهما الفضل بعد الله في و جودي، فضاء المحبة و بحر الحنان، جنتي في الدنيا: والديّ

أطال الله في عمرهما و أدامهما تاجا فوق رأسي.

من ناضلا لتربيتي و سعادتي و تحملا مشقة وأعباء دراستي : والديّ جميلة و عبدالله.

سندي الدائم ، ضياء قلبي، نور بصري:إخواني و أخواتي(غلام ،فؤاد ،ياسين،عبد القهار،العطرة ،الغالية نانو).

أقرب و أعز الناس إلى قلبي: أخوالي (رابح،سليم،صالح،ابراهيم).

النبع المتدفق حبا و حنانا: خالاتي(نعيمة،مليكة،امال).

الأزهار الفتية و المبتهجة، زينة العائلة : (أحمد،أسامة،نسرين،نائلة، سيرين، محمد، شيماء،سلمى،نزار{زوزو}،ماريا،شناز،الدلوعة خديجة، ضرار{مانو}، إياد، ليليا، زياد،جواد ،علي،مسعودة{سودة}،ياسمين {سوسو}،هشام ،سلمى{هديل}،سارة،اليمين،.....)

كل الأحباب و الأقارب كبيرا و صغيرا.

كل الأصدقاء و رفقاء الدرب خاصة:وداد، جهاد، فطيمة، عيشة، رانيا، صبرينة، أحلام.

كل طلبة العلوم الإقتصادية دفعة2015.

إلى من تحمل معي عناء إعداد المذكرة صديقتي و أختي: جهاد والأخت فاطمة الزهراء بن جاب الله.

كل من نسيهم قلمي و لم ينساهم قلبي.

الملخص:

تعد السياحة واحدة من أهم مصادر الدخل في الإقتصاد الوطني للعديد من الدول العربية،هذا ما جعل هذه الأخيرة تهتم بتطوير و تحسين منتجاتها السياحية بفتح المجال للإستثمارات الأجنبية المباشرة،عن طريق إعداد خطط و برامج وإجراءات لجذب أكبر حصة و إزالة العوائق التي تحول دون تحقيق النجاح.

مصر من بين الدول التي تسعى جاهدة لتطوير قطاع السياحة من خلال سن التشريعات و تصميم الحوافز المؤدية إلى توفير المناخ الإستثماري الملائم و تحسين البيئة الإستثمارية و زيادة إمكانات هذا البلد للحصول على القدر اللازم من الإستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية:الإستثمار الأجنبي المباشر،السياحة ، الناتج المحلي الإجمالي.

Résumé:

Il est l'un du Tourisme des sources les plus importantes de revenus dans l'économie nationale pour la plupart des pays arabes, qui a fait de ce dernier intéressés à développer et améliorer les produits touristiques espace ouvert pour les investissements directs à l'étranger, grâce à la préparation des plans et des programmes et mesures visant à attirer la plus grande part, et l'élimination des obstacles pour atteindre le succès.

Egypte parmi les pays qui cherche à développer le secteur du tourisme à travers la législation et de la conception des incitations pour le climat d'investissement approprié et d'améliorer l'environnement d'investissement et d'augmenter le potentiel de ce pays pour obtenir le degré nécessaire de l'investissement étranger direct à fournir.

Mots clés: l'investissement étranger direct, le tourisme ,Produit intérieur brut.

الفهرس

الموضـــوع	الصفحة
شكر وعرفان	**I**
إهداء	**II**
الملخص	**III**
فهرس المحتويات	**VIII-V**
قائمة الجداول	**IX**
قائمة الأشكال	**IX**
مقدمة عامة	**أ_ و**
الفصل الأول: مدخل نظري للإستثمار الأجنبي المباشر	**40-1**
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول:مفاهيم أساسية عن الإستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول:تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر	3
الفرع الأول :تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الهيئات و المؤسسات المالية الدولية	3
الفرع الثاني:تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المفكرين الإقتصادين	5
المطلب الثاني:خصائص و أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر	7
الفرع الأول:خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر	7
الفرع الثاني:أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر	8
المطلب الثالث:أشكال و محددات الإستثمار الأجنبي المباشر	12
الفرع الأول:أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	12
الفرع الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر	14
المبحث الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر:الدوافع،الأهداف،الأهمية	20
المطلب الأول:دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر	20
الفرع الأول:دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر	20
الفرع الثاني:دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة	22
المطلب الثاني:أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر	25
الفرع الأول:أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر	25
الفرع الثاني:أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة	26

المطلب الثالث:أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر	27
الفرع الأول:أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة	27
الفرع الثاني:أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمؤسسات المحلية	28
المبحث الثالث:آثار الإستثمار الأجنبي المباشر و مخاطره	29
المطلب الأول:الآثار الايجابية للإستثمار الأجنبي المباشر	29
المطلب الثاني:الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر	34
المطلب الثالث:مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر	37
الفرع الأول:مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به	37
الفرع الثاني: مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة	38
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني: مدخل نظري للسياحة	**41-73**
مقدمة الفصل	42
المبحث الاول:أساسيات حول السياحة	43
المطلب الاول: تعريف السياحة	43
الفرع الأول:تعريف السياحة في اللغة العربية	43
الفرع الثاني: تعريف السياحة عند بعض الباحثين	45
المطلب الثاني:خصائص و أسباب انتشار و توسع السياحة	47
الفرع الأول:خصائص السياحة	47
الفرع الثاني:أسباب انتشار و توسع السياحة	48
المطلب الثالث:الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية للسياحة	50
الفرع الأول:الأهداف الإقتصادية للسياحة	50
الفرع الثاني:الأهداف الإجتماعية للسياحة	51
المبحث الثاني:السياحة:اركان،انواع و مقومات	52
المطلب الاول:أركان السياحة	52
الفرع الأول:النقل	52
الفرع الثاني:الإيواء	52
الفرع الثالث:البرامج	53
المطلب الثاني:أنواع السياحة	54

الفرع الأول:تقسيم السياحة وفقا للنطاق الجغرافي	54
الفرع الثاني: تقسيم السياحة وفقا للجنسية	55
الفرع الثالث:تقسيم السياحة وفقا للهدف	56
المطلب الثالث:مقومات السياحة	60
الفرع الأول:المقومات الطبيعية	60
الفرع الثاني: المقومات البشرية	61
الفرع الثالث:المقومات المالية و الخدمية	62
المبحث الثالث:أهمية و أثر السياحة على الجانب الاقتصادي	63
المطلب الاول: أهمية و أثر السياحة على الدخل القومي، القيمة المضافة،ميزان المدفوعات	63
الفرع الأول: أهمية و أثر السياحة على الدخل القومي	63
الفرع الثاني: أهمية و أثر السياحة على القيمة المضافة	64
الفرع الثالث: أهمية و أثر السياحة على ميزان المدفوعات	65
المطلب الثاني: أهمية و أثر السياحة على فرص العمل،العملات الاجنبية،توزيع الثروة و الدخل	66
الفرع الأول: أهمية و أثر السياحة على فرص العمل	66
الفرع الثاني: أهمية و أثر السياحة على العملات الاجنبية	67
الفرع الثالث: أهمية و أثر السياحة على توزيع الثروة و الدخل	68
المطلب الثالث: أهمية و أثر السياحة على المستوى العام للاسعار،التقنيات التكنولوجية، قطاعي الاتصالات والمواصلات	70
الفرع الأول: أهمية و أثر السياحة على المستوى العام للاسعار	70
الفرع الثاني: أهمية و أثر السياحة على التقنيات التكنولوجية	71
الفرع الثالث: أهمية و أثر السياحة على قطاعي الإتصالات و المواصلات	72
خلاصة الفصل	73
الفصل الثالث:دراسة حالة مصر	**74-99**
مقدمة الفصل	75
المبحث الاول:الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر	76
المطلب الأول: الشركات المؤسسة بنظام الإستثمار الداخلي	76
المطلب الثاني:المساهمة في رؤوس الأموال المصدرة	78

المطلب الثالث:تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات	80
المطلب الرابع: آليات تطوير الاستثمار في مصر	85
المبحث الثاني:السياحة في مصر	89
المطلب الأول:مقومات السياحة المصرية	89
المطلب الثاني:مؤشرات السياحة المصرية	91
المبحث الثالث: العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والسياحة	94
المطلب الأول: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي	94
المطلب الثاني: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي	95
المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لمؤتمر دعم و تنمية الإقتصاد المصري 2015	97
خلاصة الفصل	99
خاتمة	**101-103**
قائمة المراجع	**105-110**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	التدفقات في رأس المال المصدر للشركات التي تم تأسيسها بنظام الإستثمار الداخلي طبقا للقطاع(13/12-07/06).	76
02	مساهمة المصريين والأجانب في رؤوس الأموال المصدرة (13/12-09/08).	78
03	التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (2008/2007-2013/2012).	80
04	المناطق الإستثمارية القائمة في جمهورية مصر العربية.	86
05	المناطق الحرة القائمة في جمهورية مصر العربية.	87
06	توزيع السائحين طبقا لمجموعات الدول (أعداد ونسب) (2003-2013) .	91
07	الطاقة الفندقية (2002-2013) .	92
08	توزيع الليالي السياحية طبقا لمجموعات الدول (نسب / أعداد) (2003-2013).	93
09	صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	94
10	أهم مؤشرات قطاع السياحة خلال الفترة 2013/2012-2015/2014.	95

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	**تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2004/2003-الربع الأول من 2015/2014.**	82
02	**التوزيع القطاعي النسبي للإستثمار الأجنبي المباشر 2011/2010-2015/2014.**	82
03	**إجمالي مشاركة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي%.**	95

مقدمة عامة

تمهيد:

تلعب السياحة دورا هاما في اقتصاديات الدول و تحتل مكانا مرموقا و اهتماما عاليا من طرف الحكومات التي أخذت في تطوير القطاع السياحي،خاصة تلك التي تعتمد عليه كمورد أساسي للدخل ،باعتبار أنها صناعة قائمة بحد ذاتها لها مدخلاتها و مخرجاتها ،و توفر أكبر قدر من العملات الصعبة التي ينفقها السياح خلال مدة إقامتهم على مختلف الخدمات و السلع السياحية ، لذلك فمردود صناعة السياحة المادي مردود متفرع و متشعب تستفيد منه مختلف الأنشطة.

إن الإهتمام بهذا القطاع الإستراتيجي يجعل من الدولة الإطار الأول و الفاعل في وضع الآليات المناسبة للنهوض به، إذ يحتاج لتطويره إلى النظر في مختلف القطاعات الأخرى نظرا للترابط بين هذه الأخيرة و السياحة.

إن مستوى أداء القطاع السياحي يعتمد بشكل مباشر على زيادة الإنتاجية في القطاعات التي تتصل به و الخدمات التي تتفاعل معه، منها مرافق النقل، شبكات الإتصالات وخدمات الكهرباء و المياه و حتى القطاعات المنتجة مثل القطاع الزراعي و الصناعي، فلا يكفي تطوير المواقع السياحية الحديثة إذا كان من المتعذر الوصول اليها أو كانت تفتقر للخدمات الأساسية. فلا جدال في أن هناك علاقة وثيقة بين قطاع السياحة و القطاعات المجاورة . لذلك يجب على الدولة تمهيد كل الطرق التي تسهل انسياب الإستثمارات و الإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل اقتصادياتها لتحسين الخدمات الأساسية في المناطق المجاورة للمواقع السياحية و تطوير القطاعات المتصلة بقطاع السياحة خاصة قطاعات البنية التحتية مثل:النقل و الإتصالات ،الكهرياء،المياه،الخدمات المالية ،الزراعة و الصناعات التحويلية ،و بالتالي يعطي حافزا لتشجيع و تطوير القطاع السياحي.و منه نصل إلى الإشكالية التالية:

<u>الإشكالية الرئيسية:</u>

انطلاقا مما سبق تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

هل للإستثمار الأجنبي المباشر دور في تطوير قطاع السياحة في جمهورية مصر العربية؟

الأسئلة الفرعية:

تندرج ضمن الإشكالية الرئيسية جملة من الإشكاليات الفرعية هي:

1 -ماهي الدوافع الداعمة للإستثمار الأجنبي المباشر؟
2 -كيف يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإقتصاد الوطني؟
3 -هل تأثرت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة الى مصر بالأوضاع الأمنية عام2011؟
4 -هل تأثر القطاع السياحي في مصر إثر الثورة الشعبية 2011؟

فرضيات الدراسة:

1 -تختلف دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر باختلاف أطراف الإستثمار.
2 -يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا ايجابيا على اقتصاد الدولة المتلقية له.
3 -انخفضت تدفقات الإستثمارالأجنبي المباشرالواردة إلى مصر في جميع القطاعات بسبب التوترات السياسية .
4 -شهد القطاع السياحي في مصر تدهورا كبيرا إزاء الإضطرابات السياسية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع قلت الدراسات و الأبحاث الأكاديمية التي عالجته و الذي أصبح محل إهتمام العديد من الباحثين و الإقتصاديين ، باعتباره من المجالات الإقتصادية الجوهرية للكثير من الدول، ألا و هو موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تطوير قطاع السياحة ، كذلك للدور الذي يؤديه هذا الأخير في الإقتصاد الوطني ، و هذا لإضافة قيمة علمية تزود المكتبة بموضوع كهذا .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى :

- إبراز دور الإستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية مصر العربية.
- تبيين أن القطاع السياحي كقطاع مساهم في تمويل الاقتصاد الوطني بالعملات الاجنبية.
- معرفة جهود الدولة المصرية للنهوض بقطاع السياحة .
- التعرف على التجربة السياحية في مصر .
- معرفة الإجراءات اللازمة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- المساهمة في إثراء المعرفة الاقتصادية في هذا الميدان من خلال تحليل و مناقشة بعض جوانب الموضوع.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة مبررات و دوافع دعت إلى اختيار هذا الموضوع و المتمثلة في :

- **الأسباب الموضوعية:**

– التطورات الكبيرة التي يشهدها قطاع السياحة ، حيث باتت تعرف صناعة السياحة بصناعة القرن الواحد و العشرين لما تحققه من عائدات.

– التنبيه إلى و جود قطاع يستدعي استغلاله و جعله طاقة بديلة لقطاعات تعتمد عليها إقتصاديات العديد من الدول النامية كالنفط في الجزائر.

– إبراز المكانة الإقتصادية لكل من الإستثمار الأجنبي المباشر و السياحة.

- **الأسباب الذاتية:**

– الإهتمام بالبحث في موضوع يخدم تخصص إقتصاد دولي.

– الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية بموضوع ألقى الإهتمام المتزايد من طرف معظم الدول متقدمة كانت أو نامية.

– الرغبة في البحث في اقتصاديات بعض دول العالم العربي كمصر و محاولة التعرف على واقع السياحة فيها.

المنهج المتبع:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الإعتماد على المنهجين الوصفي و التحليلي.

- **المنهج الوصفي:**أُنتهج المنهج الوصفي لسرد مختلف التعاريف و المفاهيم الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر و السياحة.
- **المنهج التحليلي:**أُنتهج المنهج التحليلي في تحليل جداول و إحصاءات يتم جمعها حول الموضوع محل الدراسة.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع باللغة الاجنبية عن الإستثمار الأجنبي المباشر و السياحة.
- قلة الكتب التي تناولت موضوع السياحة في مصر.
- قلة الإحصائيات المتعلقة بالتوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة :حميدة بوعموشة بعنوان:"دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–".مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي و التنمية المستدامة،جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2013/2011.**تناولت هذه الدراسة :معرفة مدى قدرة القطاع السياحي على إعطاء حركة تنموية للإقتصاد الوطني الجزائري،و المكانة التي يحتلها هذا القطاع حتى على الصادرات من السلع و الخدمات الجزائرية و معرفة نسبة الميزان السياحي و دوره في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات بصفة عامة،سواء بالإيجاب أو بالسلب،كما تم تسليط الضوء على مساهمة القطاع السياحي في حل مشكلة البطالة و مدى قدرته على استيعاب اليد العاملة و التي بدورها تؤدي الى تحسين المستوى المعيشي للأفراد،كما تهدف الدراسة الى معرفة المعوقات التي تواجه القطاع السياحي بالجزائر و آفاق السياحة بالجزائر و ذلك بوضعها للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لعام 2025.

2. **دراسة:عوينات عبد القادر بعنوان:"السياحة في الجزائر،الإمكانيات و المعوقات 2000–2025في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025."أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص:نقود و مالية، جامعة الجزائر–03–،2013/2012.**تناولت هذه الدراسة:موقع السياحة الجزائرية من السياحة الدولية و التطرق إلى واقع السياحة الجزائرية و مقارنته مع بعض التجارب السياحية العربية الناجحة (مصر،تونس، المغرب)، كذلك تطرقت الى تشخيص و فحص واقع السياحة الجزائرية من خلال الإمكانيات و المعوقات، كماتطرق إلى بناء استراتيجية كفيلة لتطوير السياحة الجزائرية للفترة 2000–2025 في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT2025.

3. **دراسة:كريمة فرحي بعنوان:"أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين–تركيا–مصر و الجزائر"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،فرع:النقود و المالية،جامعة الجزائر–03–،2013/2012.**تناولت هذه الدراسة:واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و إبراز الإتجاهات العامة للإستثمار الأجنبي المباشر،بالإضافة إلى الجدوى من الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، كما تطرقت إلى و اقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية محل المقارنة(الصين–تركيا–مصر والجزائر)كنماذج لبعض البلدان الناميةفي إستقبال هذه الإستثمارات من خلال تقييم تعريف المناخ الإستثماري لكل دولة و تحليل نمو تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها و تبيان أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في إقتصاديات هذه الدول.

4. **دراسة:ساعد بوراوي بعنوان:"الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(الجزائر–تونس–المغرب)–دراسة مقارنة–".مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع:اقتصاد دولي،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2008/2007.**تناولت هذه الدراسة:الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشرو التطرق الى مقارنة الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي،كما تناولت حصيلة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي،بالإضافة إلى تقييم أداء و إمكانيات بلدان المغرب العربي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تصنيف هذه الدول في المؤشرات الإقليمية و الدولية لقياس جاذبية مناخ الإستثمار ،معوقات الإستثمار إضافة إلى عرض للسياسات المقترحة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشرإلى دول المغرب العربي.

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات محل الدراسة تم تناول الموضوع في ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول:مدخل نظري للإستثمار الأجنبي المباشر.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية عن الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال إعطاء تعاريفه ، خصائصه ،أنواعه ،أشكاله و محدداته،أما المبحث الثاني فتضمن دوافع،أهداف و أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر،في حين احتوى المبحث الثالث على آثار الإستثمار الأجنبي المباشر الإيجابية و السلبية بالإضافة إلى مخاطره.

الفصل الثاني:الإطار النظري للسياحة.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الإول إلى أساسيات حول السياحة من خلال إعطاء تعريف للسياحة،خصائصها،أسباب إنتشاها و توسعها، أما المبحث الثاني فتضمن أركان،أنواع و مقومات السياحة،في حين احتوى المبحث الثالث على أهمية و أثر السياحة على الجانب الاقتصادي.

الفصل الثالث:دراسة حالة مصر.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر من خلال معرفة الشركات المؤسسة بنظام الإستثمار الداخلي، مساهمات المصريين والاجانب في رؤوس الاموال المصدرة،التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى آليات تطوير الإستثمار في مصر،أما المبحث الثاني فكان حول السياحة، بذكر مقومات السياحة المصرية،مؤشرات السياحة المصرية،أما المبحث الثالث فتناولنا فيه مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشرفي الناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة إلى مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، مع إعطاء موجز عن خطة النهوض بالقطاع السياحي.

الفصل الأول:مدخل نظري للإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الاول:مفاهيم أساسية عن الإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني:الإستثمار الأجنبي المباشر:الدوافع ،الأهداف و الأهمية.

المبحث الثالث:آثار الإستثمار الأجنبي المباشر و مخاطره.

مقدمة الفصل:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة إقتصادية تجلت بوضوح نسبي مع مصالح القرن العشرين لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية ، مما جعله من المواضيع الإقتصادية التي تحتل الصدارة في اهتمامات الباحثين و الملتقيات الدولية و التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ، إذ يعود السر في بروزه إلى كونه وسيلة تمويل تلجأ إليها الكثير من الدول. و قد تنامت أهميته في الدول المضيفة و بالأخص الدول النامية التي تعاني من تقلص مصادر التمويل المختلفة و تصاعد المديونية الخارجية ، هذا أدى إلى معظم الدول إلى الإتجاه إلى فتح أبوابها أما الإستثمار الأجنبي المباشر ، أصبح هذا النوع من الإستثمارات مجالا للتنافس بين الدول و ساحة للتسابق نحو إجتذاب المزيد منها.

و بناءا على ذلك تم تقسيم الفصل الاول إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مفاهيم أساسية عن الإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني : الإستثمار الأجنبي المباشر: الدوافع ، الأهداف و الأهمية.

المبحث الثالث : آثار الإستثمار الأجنبي المباشر و مخاطره.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية عن الإستثمار الأجنبي المباشر.

إن مصطلح الإستثمار الأجنبي المباشر و إن كان مصطلحا شائعا و كثير التداول خاصة على الصعيد الإقتصادي ، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق على مفهومه الدقيق ، بإعتباره ظاهرة إقتصادية معقدة الجوانب و من أصعب الأمور التي تواجه الباحثين في هذا الميدان ، و حتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يجب التطرق إلى: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر ، خصائصه ، أنواعه ، أشكاله و محدداته.

المطلب الأول : تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر.

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بتعدد الهيئات و المؤسسات المالية الدولية و تعدد المفكرين و الإقتصاديين ، لذا سيتم في البداية تناول مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر لبعض الهيئات و المؤسسات الدولية ، ثم يتم التعرض إلى مختلف التعاريف لبعض المفكرين و الإقتصاديين.

الفرع الأول : تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الهيئات و المؤسسات المالية الدولية.

وردت العديد من التعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر من الهيئات و المؤسسات الدولية و التي من بينها :

أولا : تعريف صندوق النقد الدولي (FMI) :

يعرف صندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ذلك النوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر. و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر (المؤسسة) ، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة " [1] ، و وفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يملك المستثمر الاجنبي حصة أكبر من أو يساوي 10٪ خارج الحدود الوطنية[2] ، و تكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في ادارة المؤسسة.[3]

---

[1] عبد الكريم كاكي ، **الإستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية** ، الطبعة الأولى ،مكتبة الحسن العضوية ، لبنان ، 2013 ، ص.19 .

[2] Guerid omar,**L'investissement direct étranger en algérie:impact,opportunités et entrave**,Recherche et managérial,N 3-juin,2008,biskra,p.20.

[3] أميرة حسب الله محمد ، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا ، كوريا الجنوبية ، مصر)** ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2005/2004 ، ص.19.

ثانيا : تعريف منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE):

تتبنى تعريفين للإستثمار الأجنبي المباشر هما :

التعريف الأول : كل شخص طبيعي ، كل مؤسسة عمومية أو خاصة ، كل حكومة ، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة فيما بينهم ، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها ، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة للإستثمار المباشر و يعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي.[1]

التعريف الثاني : الإستثمار الأجنبي المباشر يجري قصد تأسيس روابط إقتصادية مع مؤسسة ، و خاصة منها الإستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة التأثير على تسيير المؤسسات بواسطة :[2]

- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع؛
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو في مؤسسة قائمة؛
- الإمتلاك الكامل لمؤسسة قائمة؛
- الإقتراض على المدى الطويل خمس سنوات فما فوق.

ثالثا : تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) :

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية " الأونكتاد" الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه : ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ، تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين شركتين في البلد الأم (البلد الذي تنتمي له الشركة المستثمرة) ، و شركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى (البلد المستقبل أو المضيف) ، و لأغراض هذا التعريف تعرف الشركة الأم على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لدولة أخرى غير الدولة الأم ، و عادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للدولة المستقبلة للإستثمار ، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10 % من الأسهم العادية

[1] عبد الكريم كاكي ، مرجع سابق ، ص.21.

[2] فتيحة حضري ، **مساهمة الشراكة الأوروجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، غير منشورة ، تخصص مالية و إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2013/2012 ، ص.11.

أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركة المسجلة أو يعادلها في الشركات الأخرى ، وهو حدا فاصلا لأغراض تعريف الإستثمار الأجنبي. و تسمى الشركات المحلية وحدات تابعة أو فروع[1].

رابعا : تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC):

إن الإستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته[2].

الفرع الثاني : تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المفكرين و الإقتصاديين.

وردت الكثير من التعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر ، من المفكرين و الإقتصاديين و التي من بينها :

يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه :

– كل إستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الإقتصادية و المالية و السياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجيال طويلة الأجل[3].

– هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الإستثمارات في مشروع معين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار ، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية و الخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[4]

[1] عمار زودة ، **محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، فرع الإدارة المالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،الجزائر ، 2008/2007 ، ص ، ص . 31 ، 32 .

[2] عبد الكريم بعداش ، **الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996– 2005** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، غير منشورة ، تخصص النقود و المالية ، جامعة الجزائر ، 2008/2007 ، ص.50.

[3] فريد نجار ، **الإستثمار الدولي و التنسيق الضريبي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000 ، ص.23.

[4] عبد السلام أبو قحف ، **نظريات التدويل و جدوى الإستثمارات الأجنبية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2001 ، ص.13.

– وسيلة لتحقيق الموارد الحقيقة و رؤوس الأموال من دولة غلى أخرى و ذلك بمساهمة رأس مال شركة في شركة أخرى ، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأس مالها أو تأسس مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد آخر[1].

– نشاط إستثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الإستقلال بالإدارة و القرار . أو هو الحصة الثابتة للمستثمر المقيم في إقتصاد ما ف ي مشروع مقام في اقتصاد اخر .[2]

إنطلاقا مما سبق ، يمكن القول أن الهيئات و المؤسسات الدولية تتفق في تعريفها للإستثمار الأجنبي المباشر على النقاط التالية :

– أن يمارس نشاط الإستثمار في إقليم بلد مضيف غير بلد المستثمر الأصلي؛

– أن يتمتع المستثمر الأجنبي بحصة من رأس مال المشروع؛

– المشاركة في إتخاذ القرارات؛

– التأكيد على طول مدة الإستثمار الأجنبي المباشر.

و عليه إن الإستثمار الأجنبي المباشر هو حصة ثابتة للمستثمر المقيم في إقتصاد ما (بلد المستثمر) في مشروع مقام في إقتصاد آخر (البلد المستقبل للإستثمار) يمكنه من إتخاذ القرار في الإدارة ، و الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل.

[1] بيوض محمد العيد ، **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة تونس ، الجزائر ، المغرب** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس 2011/2010 ، ص.4.

[2] ملوكة برورة ،**اثر المخاطر القطرية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر–حالة الجزائر**–،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير، غير منشورة، تخصص تجارةدولية ،جامعة مجمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ،2011/2010،ص.7.

المطلب الثاني : خصائص و أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر.

للإستثمار الأجنبي المباشر خصائص تميزه عن غيره من التدفقات الرأسمالية ، بالإضافة إلى أنه يأخذ أنواع متعددة تسمح له بالتفرع في شكله و نوعه.

الفرع الأول : خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر.

يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر من بينها :

– الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج ، فهو بالضرورة إستغلال أمثل لما يستعمله من موارد ، حيث لا يقدم المستثمر الاجنبي على إستثمار أمواله و خبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع و كافة بدائله التكتيكية و الفنية المتاحة[1].

– إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذا ما قورن بقروض المصارف التجارية وتدفقات الحافظة الأجنبية، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط،و التي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء[2]

– يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل و كذا توسيع نطاق السوق المحلية ، و من جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف ، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية من خلال إتجاهاته للإستثمار في الصناعات المتعلقة بالتصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ[3].

– يتصف الإستثمار الأجنبي المباشر بالتغير ، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح و الفائدة و بذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح ، أين توجد التسهيلات و الإعفاءات و اليد العاملة الرخيصة[4] .

---

[1] دراز حامد عبد المجيد ، **السياسات المالية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003/2002 ، ص.214.

[2] عبد الكريم كاكي،مرجع سابق ،ص.32.

[3] دهنية هناء ، **واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، غير منشورة ، تخصص مالية و نقود ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2011/2010، ص.7.

[4] الموسوي ضياء مجيد ، **العولمة و اقتصاد السوق الحرة** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 ، ص.129.

-إن الخاصية التي تميز الاستثمار الاجنبي المباشر هي كيفية توزيع هذا الاخير عبر مختلف انحاء العالم ، وفي هذا الصدد تبين الدراسات التي اجريت عبر العديد من السنوات أن الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبيرة من مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر ،و النسبة الباقية التي تستفيد منها مجموعة الدول النامية يسيطر على حصة الاسهم فيها عدد قليل من دول آسيا و أمريكا اللاتينية ، ذلك لظروف تاريخية كون الشركات المتعددة الجنسية غالبا ما يكون منشأها في الدول المتقدمة ،كذلك لعامل السيطرة على منابع المواد الاولية و التجارة الدولية لظروف استعمارية.[1].

الفرع الثاني : أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر.

إختلفت الأسس التي يتم على أساسها تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر ، و التي أفرزت كل منها أنواع معينة منه.

أولا : تصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع و المحفزات.

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الإستثمار الأجنبي المباشر استنادا على الدوافع و المحفزات التي تؤدي إلى حدوثه ، و قد أمكن تصنيف أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر وفق غاياته إلى :

I- الإستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية : تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الإستفادة من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها العديد من الدول النامية ، خاصة في مجالات البترول و الغاز ، و العديد من الصناعات الإستخراجية الأخرى ، و يشجع هذا النوع من الإستثمارات على زيادة صادرات الدولة المضيفة من الموارد الأولية و زيادة الواردات من السلع الرأسمالية و مدخلات الإنتاج الوسيطة و الموارد الإستهلاكية[2].

II – الإستثمار الباحث عن الأسواق : ساد هذا النوع من الإستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات و السبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات و يعتبر هذا النوع بديلا عن التصدير من الدولة الأم ، حيث أن اللجوء غليه يكون عادة سببه القيود المفروضة على الواردات . كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الإستثمار منها إرتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الإستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ، و في هذه الحالة لا يؤثر هذا النوع من الإستثمار على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات كما أن له آثار إيجابية مباشرة على الإستهلاك و غير مباشرة على التجارة . و من شأن هذا النوع من الإستثمار أن يساهم في إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي في الدولة المضيفة عن طريق زيادة رصيد رأس

[1] عبد الكريم كاكي ، مرجع سابق ، ص.33.

[2] بيوض محمد العيد ، مرجع سابق ، ص.30.

المال فيها ، كما أن له آثارا توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج و الإستهلاك و ذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة و زيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج و السلع الواردة إليها من الدول المصدرة للإستثمار[1].

III – الإستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء : يحدث هذا النوع فيما بين الدول المتقدمة و الأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية ، و يتم هذا النوع من الإستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية ، فقد دفع إرتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الإستثمار في العديد من الدول النامية ، و يتميز هذا النوع من الإستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة ، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثارها التوسعية على الإستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج[2].

IV – الإستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية : يتم هذا النوع من الإستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم الشركة بالإستثمار في مجال البحث و التطوير في الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية . و يعتبر هذا النوع من الإستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج و الإستهلاك ، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية و يزيد من صادرات الخدمات و معدات الدولة الأم [3].

ثانيا : تصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدولة المصدرة.

ينقسم الإستثمار الأجنبي المباشر وفق هذا الأساس إلى نوعين هما :

I – الإستثمار الأفقي : تكون فروع الشركات مستقلة عن الشركة الأم فقط في عنصر الملكية لوسائل الإنتاج و التحويل التكنولوجي و التمويل ، و يهدف هذا النوع إلى التوسع الإستثماري في الدول المتلقية بغرض انتاج نفس السلعة أو سلع مشابهة للسلع المنتجة في الدولة الأم و عادة ما يحدث هذا النوع من الإستثمارات بين الدول ذات المستوى المماثل من النمو [4].

---

[1] بيوض محمد العيد ، مرجع سابق ، ص،ص.30 ، 31.

[2] كريمة قويدري ، **الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، تخصص مالية دولية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2011/2010 ، ص.23.

[3] بيوض محمد العيد ، مرجع سابق ، ص.31.

[4] إيمان زوبيري ، **أثر الشراكة الأوروجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، غير منشورة ، تخصص تسويق و تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر ، 2014/2013 ، ص.9.

II – الإستثمار العمودي :

في هذا النوع من الإستثمارات يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل التجميع أو صناعة المكونات كمنتج نهائي ، أو تخصص الفرع في عمليات التسويق . إضافة إلى ذلك فإن الإنتاج الذي تقوم به فروع الشركات الأجنبية في الإستثمار العمودي عادة ما يكون موجه للتصدير لخدمة أسواق البلد الأم دون الأسواق المحلية . و تهدف الشركة من خلال تبنيها لهذا النوع من الإستثمارات إلى إستغلال المواد الأولية في الدول المضيفة (الإستثمار العمودي الخلفي) أو إلى الإقتراب أكثر من المستهلكين من خلال منافذ التوزيع (الإستثمار العمودي الأمامي) ، بالإضافة إلى تحسين وضعها التنافسي في قطاع النشاط الذي تعمل فيه أمام الشركات المنافسة المتواجدة في الدولة الأم أو في الخارج ، من خلال إستغلال العمالة الرخيصة ، حيث أن تمركز فروع هذه الشركات في القطاعات التقليدية ذات الكثافة في العمل مثل صناعة النسيج ، الملابس ، الأحذية ، اللعب و هي أقل تمركزا في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية مثل صناعة الإلكترونيات و البرمجيات ، كما أنها توسعت لتشمل قطاع الخدمات[1].

ثالثا : تصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدول المستقطبة له.

ينقسم الإستثمار الأجنبي المباشر وفق هذا الأساس إلى ثلاثة أنواع هي :

I – الإستثمار الهادف إلى إحلال الواردات : يكون هدف الدولة المستقطبة لهذا النوع من الإستثمار تعويض احتياجاتها من السلع و الخدمات التي تستوردها من الخارج بسلع محلية الصنع ، حيث تعتمد في سبيل تحقيق ذلك على استقطاب الإستثمارات و الشركات الأجنبية خصوصا في حالة غياب مصادر التمويل المحلية الكافية لتحقيق مثل هذا النوع من المشاريع[2].

II – الإستثمار الهادف إلى تعزيز الصادرات : يكون هدف هذه الدول المضيفة من وراء استقطاب مثل هذا النوع من الإستثمارات تعزيز قدرتها على التصدير ، و بالتالي الرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما ينعكس بالإيجاب على حالة الإقتصاد المحلي لها و يساهم في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشاريع التنمية المستدامة بكل جوانبها الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية و السياسية و التكنولوجية[3].

[1] بيوض محمد العيد ، مرجع سابق ، ص.32.

[2] إيمان زوبيري ، مرجع سابق ، ص.10.

[3] المرجع نفسه .

يعتبر هذا النوع من الإستثمارات بالإضافة إلى الإستثمار الهادف إلى إحلال الواردات من بين أنجح الإستراتيجيات و المعايير التي يجب أن تتبعها الدول النامية كأسس عند استقطابها للإستثمارات الأجنبية ، لأن هذه الأنواع من الإستثمارات يخدم مصالح الدول النامية ، فهي تساهم في توفير النقد الأجنبي ، و تساهم في خلق مناصب الشغل و محاربة البطالة خصوصا ، إذا وجهت إلى الصناعات كثيفة العمل نظرا لتوفر البلدان النامية على طاقات بشرية هائلة ، و ترفع من قدرتها التنافسية . و بالتالي توفير الدعامة التي ترتكز عليها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة[1] .

III – الإستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية : و عادة ما تتخذ هذه الإستثمارات صفة المشاريع الخيرية كالمنح و الهبات و مبادرات إعادة الإعمار عند حدوث الكوارث[2].

رابعا : تصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر حسب شكل التبعية للشركة الأم .

ينقسم الإستثمار الأحنبي المباشر وفق هذا الأساس إلى ثلاثة أنواع هي :[3]

– **النوع الأول :** يتميز هذا النمط من الإستثمار بتبعية إقتصادية كاملة للشركة الأم و خضوعه لحاجاتها ، نظرا لأن كافة القرارات تتخذ من قبل هذه الشركة و تتجلى في ملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال الشركة في البلد المضيف.

– **النوع الثاني :** يتمثل في إقامة الطاقات الإنتاجية في بلد معين لإنتاج مواد مخصصة للبيع في سوق مغلقة في إطار البلد المضيف ، و قد تكون للشركة فروع في بلدان مختلفة في العالم و تتصف العلاقات المتبادلة بين الشركة الرأسمالية و الفروع التابعة لها بغياب التجارة الدولية ، كما أن قرارات المقر الرئيسي تتخذ أساسا على ضوء ظروف السوق في البلد الذي يقيم فيه الفرع.

– **النوع الثالث :** هذا النوع يخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع و تقام هذه الفروع في مختلف البلدان حسب مبدأ أدنى تكلفة إنتاجية ممكنة ، و تتوحد الفروع ضمن مخطط هيكلي واحد يضم الشركة الأم.

[1] بيوض محمد العيد ، مرجع سابق ، ص.33.

[2] إيمان الزوبيري ، مرجع سابق ، ص.10.

[3] ملوكة برودة ، مرجع سابق ، ص.8.

المطلب الثالث : أشكال و محددات الإستثمار الأجنبي المباشر.

تتعدد أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر بسبب تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة ، و إلى تعدد المعايير المستخدمة في تصنيف تلك الإستثمارات ، أما المحددات فتعني مجموعة العوامل التي تتحكم و تؤثر بشكل بارز على توجهات تدفقاته.

الفرع الأول : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.

يحتوي الإستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال منها :

أولا – الإستثمار المشترك : هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ، و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة ، و الخبرة و براءات الإختراع أو العلامات التجارية...الخ ، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي/ وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق او أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا[1]. يحمل كل شريك في رأس المال نسب متقاربة 50/50 أو 40/60.[2]

ثانيا – الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي : تمثل مشروعات الإستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات . و يرجع هذا إلى عدد من الأسباب ، و تجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من انواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدول المضيفة و إذا كان هذا الشكل من أشكال الإستثمار الأجنبي مفضلا لدى الشركات متعددة الجنسيات نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في معظم الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الإستثمار . و يعتبر الخوف من التبعية الإقتصادية و ما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي و الدولي ، و كذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية

[1] عبد السلام أبو قحف ، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي** ، الطبعة الأولى، مكتبة و مطبعة الإشعاع، مصر، 2001 ، ص ، ص .481 ، 482.

[2] Mohamed yasser hassan **, L'investissement direct etranger et son dynamism pour L'economie national du pays d'accueil (le cas du liban)**,Master dicisions et oraganisation, option economie,univercite chambery annecyl savoie,2006,p.15.

من بين أهم الاسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي[1].

ثالثا – الإستثمار في المناطق الحرة : يتم هذا النوع من الإستثمار بين المستثمر الأجنبي و المستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الإثنين معا ، على شكل إتفاقية يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا ، مع تقديمه للخبرة و المعرفة الخاصة و اللازمة يالتصميم الداخلي للمصنع و قد تنطوي مشروعات للتجميع على الإستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الإستثماري من جانب الطرف الأجنبي و ما يعاب على هذا النوع من الإستثمارات قلة نقله للتكنولوجيا و ذلك لخوف الشركات صاحبة المنتج من تفشي و تسرب أسرار التكنولوجيا المستخدمة في صناعة هذا المنتج[2].

و هو شكل من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية ، تستفيد من الإعفاءات الجمركية ، و النشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق و الرسوم و من اجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية و المدخلات التي تدخل في هذا المجال[3].

رابعا – مشروعات أو عمليات التجميع : يتعلق هذا الشكل بقيام الشركات متعددة الجنسيات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية ، حيث كلما تحركت هذه الشركات نحو الخارج زاد اهتمامها في الحفاظ على علاقاتها التجارية مع شركات أخرى و بالتالي فهم يشجعون هذه الشركات بإستمرار على تموينهم من السوق الأجنبية المنوي العمل بها بمكونات منتج معين لتصنيعه بشكل نهائي ، و في معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة و المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع ، تدفق العمليات ، طرق التخزين و الصيانة و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه ، و ما يمكن أن تتخذ هذه المشاريع شكل الإستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للطرف الأجنبي[4].

---

[1] عبد السلام أبو قحف ، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي** ، مرجع سابق ، ص.487.

[2] رباحي عبد الكريم ، **تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية دراسة مقارنة (تونس و الجزائر و المغرب)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، غير منشورة ، تخصص مالية و إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2014/2013 ، ص.14.

[3] عبد الكريم كالي ، مرجع سابق ، ص.27.

[4] زرقين سورية ، **دور الإستثمار الأجنبي في تمويل التنمية الإقتصادية للدول النامية دراسة حالة الجزائر (1999–2006)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2008/2007 ، ص.4.

خامسا – الإندماج و الإستحواذ (الإستيلاء / الإحتواء) : يقصد بالإندماج (Fusion) اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد ، أما الإستحواذ (Acquisition) فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالإستيلاء على شركة أخرى ، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي و تذوب الثانية . و لقد أصبحت عمليات الإندماج و الإستحواذ سمة بارزة ، حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية ، و زيادة امتدادها الجغرافي ، و توسيع حصتها في السوق العالمي . كما تعرف بشركة تسيطر على شركة أخرى و ذلك بالإستحواذ على 50 % من رأسمالها على الأقل . و تشكل عمليات الإندماج و الإبتلاع سمة مميزة لنشاط الشركات العابرة للقوميات[1].

سادسا – التحالف الإستراتيجي : التحالف الإستراتيجي هو قيام تحالف بين مستثمر محلي و آخر أجنبي ، من أجل التعاون في المنافسة أو التعاون من أجل استغلال مواد خام أو السيطرة على أسواق أخرى بالإتفاق بين المنافسين[2].

الفرع الثاني : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر.

ترتبط محددات الإستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي و الدولة الأم بالعوامل التي تقف وراء رغبة المستثمرين الأجانب في الدولة المضيفة ، و تتسم تلك المحددات بأنها خارجة عن سيطرة الدولة المضيفة.

أولا : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي :

يبني المستثمر قراره بالإستثمار بناءا على محددات منها :

ا – معدل العائد على الإستثمار : يعتبر معدل العائد على الإستثمار أحد العوامل الهامة و الرئيسية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الإستثمار في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية و غير التجارية ، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الإستثمار و القدرة التنافسية في الإعتبار ، عند إتخاذ قرار بالإستثمار في دولة معينة[3].

[1] عبد الكريم كالي ، مرجع سابق ، ص، ص . 27 ، 28.

[2] المرجع السابق ، ص.28.

[3] فريد أحمد قبلان ، **الإستثمار الأحنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات "دراسة مقارنة"** ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2008 ، ص.12.

II – سعر الفائدة : يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال ، خاصة في حالة الإختلاف بين اسعار الفائدة في الاماكن المختلفة ، حيث يميل إلى التدفق بإتجاه الدول التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعا[1].

III – التسويق : يلعب التسويق دورا هاما في الإستثمار الدولي بصفة عامة ، إذ يساعد الشركات المتعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها ، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية و متطورة ، و بالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها ، و بالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة و بكفاءة عالية مع تنويع منتجاتها[2].

IV – تكاليف الإنتاج : و بموجبه تندفع الشركات الأجنبية إلى إختبار موقع استثماراتها المباشرة في الدول التي تتميز بتكاليف الإنتاج منخفضة و غير مجحفة[3] .

V – التكنولوجيا : تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات قدرات تكنولوجية هائلة و هي الميزة التي تمتاز بها و تعطيها التفوق ، و هذا راجع إلى إنفاقها الكبير على البحوث و الإكتشافات ، و تخصيص ميزانيات كبيرة لذلك بهدف الوصول إلى إكتشافات متواصلة من أجل تغطية إحتياجات السوق و تلبية رغبات المستهلكين ، و الخروج بإستمرار بمنتجات جديدة . هذه التكنولوجيا الدقيقة التي تفتقر إليها الدول المضيفة ، هي الدافع الذي يجعل هذه الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها[4].

ثانيا : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الام :

بعدما كانت الدول المتقدمة تفضل السيطرة عسكريا على الدول الضعيفة ذات الموارد الطبيعية أو المواقع الإستراتيجية ، تراجعت عن ذلك تحت ضغط المقاومات العسكرية التحررية فتغيرت نظرتها و أصبح إستعمارها إقتصاديا ، و سيلتها في ذلك الشركات متعددة الجنسيات و يمكن إيجاز أهم المحددات للبلدان الأم لهذه الشركات في التالي :[5]

– رغبة البلدان الأم في السيطرة و الهيمنة على الدول المضيفة من أجل توجيه قرارها السياسي؛

[1] المرجع السابق ، ص.13.

[2] عبد الكريم كاكي ، مرجع سابق ، ص.65.

[3] فتيحة حضري ، مرجع سابق ، ص.25.

[4] عبد الكريم كاكي ، مرجع سابق ، ص.65.

[5] المرجع السابق ، ص ، ص . 65 ، 66.

– رغبتها في خلق فرص عمل لعمالتها خارج حدودها؛

– نشر ثقافتها و أنظمتها السياسية و الإجتماعية ، حتى تبقى الدول المضيفة في تبعية دائمة لها ، و بالتالي يسهل احتوائها؛

– فتح أسواق جديدة من أجل تصدير فائض منتجاتها إلى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية؛

– تحقيق عوائد أعلى لرؤوس أموالها مقارنة بتوظيفها في الدولة الأم؛

– تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالإستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الإقتراض ، أو المساعدات ، حتى تتم عمليات الإستيراد و التصدير بينهما؛

ثالثا : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة:

حتى تنساب الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر التالية:

I – المحددات السياسية و القانونية : تشير أحد الدراسات المقارنة إلى أنه كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية و الإستقرار السياسي و الأمني . و غياب احتمالات الحروب كلما كان ذلك جاذبا للإستثمار الأجنبي المباشر و العكس صحيح ، كما أن محاولة التأميم و المصادرة و زيادة التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي تؤثر بشكل سلبي على زيادة هذا الإستثمار[1].

II – المحددات الإقتصادية : تحتل المحددات الإقتصادية أهمية كبيرة في اختيارموقع الإستثمار الأجنبي المباشر ، و فيما يلي عرض لأهم المحددات الإقتصادية التي تؤثر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر :

II –1 القوة التنافسية للإقتصاد القومي : تمثل القوة التنافسية للإقتصاد القومي أحد المحددات الهامة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، ذلك أنه كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن كلما كان ذلك مدعاة لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية . و يمكن الإستدلال على القوة التنافسية للإقتصاد من خلال معدل نمو الصادرات ، فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل على زيارة القدرة التنافسية للإقتصاد القومي[2] .

[1] فريد احمد قبلان ، مرجع سابق ، ص.20.

[2] المرجع السابق ، ص.25.

II – 2 درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي : يميل الإستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الإقتصاديات المفتوحة ، و بعيدا عن الإقتصاديات المغلقة ، و إتجاه الإقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الإقتصادية في توجيهها و عدم وجود أية اختلال في الأسواق (عناصر الإنتاج) ، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة ، فإنه يهتم بالكفاءة الإقتصادية و بعيدا عن فرض القيود[1].

II – 3 قوة الإقتصاد القومي و إحتمالات تقدمه : تتفاوت إقتصاديات الدول في قوتها و احتمالات تقدمها ، فالإستثمارات الأجنبية تتجه نحو الإقتصاديات القوية و تبتعد عن الإقتصاديات الضعيفة ، و يمكن التعرف على قوة الإقتصاد القومي لأي دولة من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها :[2]

II – 3 – 1 معدل زيادة الناتج القومي الإجمالي : تعكس زيادة هذا الناتج قدرة الإقتصاد القومي لأي دولة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

II – 3 – 2 معدل تغطية الصادرات للواردات : إن إرتفاع هذا المعدل يعني المزيد من قدرة الدولة على مواجهة وارداتها بأقل صادرات ممكنة ، و بذلك فإن إتجاه هذا المعدل نحو الإرتفاع ذو أهمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر .

II – 3 – 3 معدل نمو الإستهلاك :إن إنخفاض معدل الاستهلاك و خاصة الاستهلاك الجاري الحكومي و الأسري في أي دولة يعكس مدى التحسن في قدرة الدولة على إدارة اقتصادها القومي (من خلال ضبط الانفاق و توجيهه نحو الأولويات الإقتصادية المختلفة) و ينعكس انخفاض ذلك المعدل ايجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

II – 3 – 4 معدلات التضخم : من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير و حجم الأرباح و بالتالي حركة رأس المال ، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات ، كما لإرتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق ، بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الإستثماري ، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل و يبتعد عن الإستثمارات طويلة الأجل ، و قد أوضحت إحدى الدراسات سنة 1985 لـ 54 دولة نامية وجود إرتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية و الإستثمار الأحنبي المباشر.

---

[1] مبروك نزيه عبد المقصود ، **الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية** ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الإسكندرية ،مصر، 2006 ، ص ، ص .87 ، 88.

[2] فريد أحمد قبلان ، مرجع سابق ، ص-ص . 28-33.

II – 4 حجم السوق و إحتمالات النمو : يعد حجم السوق و إحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الإستثمار الأجنبي ، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الإستثمار الأجنبي ، و من المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، و عدد السكان ، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري ، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطابق للسوق و بالتالي لإحتمالاته المستقبلية[1] ، فإذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مرتفع هذا يؤدي لمزيد من الإنفاق من الأفراد على السلع و الخدمات ، و بإرتفاع عدد الافراد أي عدد السكان فإن هناك مبالغ ضخمة ستضخ في هذه الاسواق ن كالإنفاق على السلع و الخدمات الذي ينتج عنه تعظيم أرباح الشركات المتعددة الجنسيات ، كما يعتبر محدد حجم السوق و إحتمالات النمو محدد مهم في جذب تدفق رؤوس الأموال الدولية على شكل استثمارات أجنبية مباشرة نحو البلد المضيف[2].

II – 5 سياسة إقتصادية كلية مستقرة : إن وجود بيئة كلية مرحبة بالإستثمار و تتمتع بالاستقرار من العناصر الاساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة ، لأنها تعطي اشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي و الأجنبي ، و يتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من توازنات الاقتصاد الكلي و توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار[3].

II – 6 تعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي و الجهوي الدولي : إن التكتلات الاقليمية و الجهوية خاصة بالنسبة للدول النامية تعزز قدرة هذه الدول على تعبئة مواردها و ترقية التبادلات البينية ، مما يعزز فرص الاستثمارات البينية التي تؤدي إلى دفع التنمية الاقتصادية بهذه البلدان ، و أيضا إلى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ، طمعا في رحابة السوق المشتركة بينها ، و طلبا للفرص المتاحة فيها[4].

II – 7 بنية أساسية مناسبة : يعتبر توفير بنية أساسية مناسبة محددا هاما و رئيسيا في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة ، إذ أنها تساهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر و من ثم رفع معدل العائد على الاستثمار ، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة و كذلك للعالم الخارجي ، كما أن وجود وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة و سرعة الاتصال بين

[1] أميرة حسب الله محمد ، مرجع سابق ، ص.35.

[2] عبد الكريم كاكي ، مرجع سابق ، ص .71.

[3] فتيحة حضري ، مرجع سابق ، ص.27.

[4] عبد الكريم كاكي ، مرجع سابق ، ص.72.

فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة و المركز الرئيسي في الدولة الأم فضلا على أنها تسهل من عملية تبادل البيانات و المعلومات بين الفروع و المركز[1].

III – المحددات الخاصة بالسياسات الإقتصادية الكلية .

III – 1 المحددات المالية و التمويلية :

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا هاما في جذب الاستثمار الاجنبي ، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار ، و تتمثل هذه الحوافز في :[2]

III –1 – 1 الحوافز المالية : و تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ، و من أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية (المؤقتة) ، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الاخرى ، بالإضافة إلى حوافز التصدير ، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات .

III – 1 – 2 الحوافز التمويلية : تتمثل الانواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال ، الإنتاج ، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الإستثماري ، و في الإئتمان الحكومي المدعم ، و كذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة ، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم و المصادرة .

III – 1 – 3 الحوافز الأخرى : تشمل المعاملة التفضيلية للإستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف مثل ضمان تحويل رأس المال و الأرباح إلى الخارج ، و تشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تزويد المستثمر بمعلومات عن السوق توفير المواد الخام و تساهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف انشاء المشروعات بشكل غير مباشر و بالتالي امكانية تحقيق معدل عائد مرتفع.

III– 2 حوافز جبائية : الإغراءات الضريبية (التشجيعات الضريبية) لها أهمية كبيرة و خاصة في إتخاذ قرار الاستثمار أم لا و كذلك في إتخاذ القرار بالاستقرار أم لا . بحيث تؤثر ايجابيا في مردود الاستثمار الأجنبي المباشر و تشكل في هذا المجال الوسيلة الاكثر استعمالا من طرف الحكومة[1].

[1] أميرة حسب الله محمد ، مرجع سابق ، ص.38.

[2] المرجع السابق ، ص ، ص . 39 ، 40.

المبحث الثاني : الإستثمار الأجنبي المباشر : الدوافع ، الأهداف والأهمية.

للإستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية كبيرة في الإقتصاد كونه وسيلة تمويل دولية فعالة للاقتصاديات النامية خاصة ، إذ تلعب دورا في التقليل من المديونية الخارجية ، هذه الأخيرة من بين الأهداف التي تسعى إليها الدولة المضيفة للإستثمار بالإضافة إلى دوافع و أهداف أخرى تسعى إليها كل من الدول المانحة و الدول المضيفة لتحقيقها ، و على ضوء ما سبق سيتم التطرق إلى : دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر أهدافه و أهميته.

المطلب الاول : دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر.

في حقيقة الأمر أن كلا طرفي الإستثمار الأجنبي المباشر يسعى لتحقيق أهداف خاصة به و هي التي تدفعه بقوة إلى المضي قدما لتحقيقها و فيما يلي سيتم التعرض إلى دوافع كل من المستثمر الأجنبي المباشر و البلد المضيف للإستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول : دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر.

يمكن تلخيص مجموعة من الدوافع التي تجعل الشركات أو الافراد تستثمر في الدول الأخرى غير الدولة الأم ، لعل من أهمها :[2]

أولا : طبيعة النشاط الإقتصادي و التجارة : تلعب طبيعة النشاط الإقتصادي و التجاري دورا مهما في دفع المستثمر غلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية ، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة و نقل وحداته الإنتاجية و التسويقية أو رأسمال معين إليها و مباشرة الإنتاج فيها .

ثانيا : زيادة العوائد : و تتحقق الزيادة في عائد الإستثمار من عدة أوجه منها : التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الاولية و اليد العاملة ، هذا بإفتراض حرية تحويل عوائد الإستثمار . أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا او جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد ، فلن يتحقق هذا العائد و يفتقد جاذبيته .

---

[1] عبد الكريم كاكي ، مرجع سابق ، ص.75.

[2] بعداش عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص – ص .53 – 56.

و تبعا لهذا التحليل نجد أن كثيرا من الشركات الامريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الانتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الامريكية ، التي تتميز بوفرة العمالة فيها و انخفاض مستوى أجورها . و تعتمد أغلب الشركات الأوروبية و اليابانية هذا السياق محققة في آن واحد استثمارا مضمونا و عوائد عالية.

ثالثا : زيادة المبيعات : مهما كان كبير حجم سوق دولة ما ، فإنه يبدو صغيرا جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير غليها و بهدف الاستفادة من وفرات الانتاج بالأحجام الكبيرة ، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الانتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة. و في حالة عدم توفر هذه الامكانيات أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للإستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى ، و هي عديدة ، تلجأ الشركة إلى الانتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر .

رابعا : تخفيض المخاطر : يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة .

كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما ، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة ، فرأس المال الاجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول و أسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة .

خامسا : تحسين الموارد و ضمان توفيرها : قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة . و بهدف ضمان التدفق المستثمر دون انقطاع لهذه المواد و الاجزاء و بالكمية و الجودة و الأسعار المرغوبة ، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها امكانياتها الذاتية و تشريعات البلد المضيف للإستثمار.

سادسا : الإستفادة من المزايا المكانية : و التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي ن و التي تنعكس في انخفاض تكاليف الانتاج و/أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح و بالتالي تعظيم عوائد الإستثمار .

سابعا : حماية أسواق المستثمر و الرغبة في النمو و التوسع : يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة ، عن طريق تصدير انتاجهم إلى هذه الاسواق ، إلى انشاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوهم إلى ذلك ، فهم إن سبقوهم إلى هذه الأسواق سوف يغلقونها في وجوههم. و قد تلجأ

الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر اقل من سعر الشركة . حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد هي أيضا من مزايا انخفاض التكاليف و من ثم انخفاض سعر البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد . كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو و التوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي و البحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية . و من الامثلة التي يمكن ان نسوقها في اطار هذا العامل ، اضطرار شركة كرايزلر (Chrysler) ، و هي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات ن و نتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة فورد (Ford) و شركة جنرال موتورز (Géneral Motors) اللتين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية ، إلى الإستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية ، مما دفع الشركتين المذكورتين أيضا إلى إنشاء فروع لهما ، و شركات تابعة في المنطقة الجغرافية المذكورة .

ثامنا : السياسة الإقتصادية لدولة المستثمر و الرغبة في الهيمنة : تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الإستثمار في الخارج بإعتبار أن هذا الإستثمار يعود بفوائد عديدة على إقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها و زيادة حجم تجارتها الدولية و تأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الإقتصادي و زيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.

إن هناك أسباب ظاهرية و أخرى خفية للإستثمار في دول أخرى . و تمثل الأسباب الظاهرية و التي سبق عوضها الواجهة الحضارية المشروعة ، أسبابا أخرى خفية تتمثل في الرغبة في السيطرة على الإقتصاد الدولي ، لإحلال الإستعمار الإقتصادي محل الإستعمار العسكري ، و الدولة القوية مدفوعة و منذ القدم بالرغبة في السيطرة على الدول الأخرى الأقل منها قوة . و لا يمكن الإدعاء بأن الإستثمار الأجنبي في الدول الضعيفة يستهدف تقوية هذه الأخيرة . بدليل التاريخ الإستعماري البغيض للدول المصدرة لهذا الاستثمار.

الفرع الثاني : دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة.

تسعى مختلف الدول المتقدمة و النامية إلى جلب الإستثمار الأجنبي المباشر ، و أصبحت تتنافس عليه ، و يعود ذلك إلى أسباب عديدة ، و فيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر و هي :[1]

أولا : سد فجوة الادخار الاستثمار : عندما يعجز الإدخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية ، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر و الاعانات و المنح و القروض

[1] بعداش عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص- ص .56 – 58 .

الخارجية ، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة ، و لها تكاليف مستقبلية باهضة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها ، الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي.

ثانيا : تحسين وضعية ميزان المدفوعات : تسعى الدول التي تعاني في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل التقليل من حدته في الأجل القصير و المتوسط و الطويل . و يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:

I – لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا غلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر أرباحا ، عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو ايجابية نتائجها .

II – يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير استراتيجية الانتاج من أجل التصدير . كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور استراتيجية الانتاج من أجل إحلال الواردات . و في كلتا الاستراتيجيتين يكون الأثر ايجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار و من ثم على ميزان المدفوعات .

III – هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات و تجهيزات تستورد من الخارج الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملات الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالحجم الكافي ، و دخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لإستيراد المعدات و التجهيزات المعنية و/أو يورد هذه الأخيرة بذاتها ، و من ثم يعفي جزئيا البلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجية .

ثالثا : زيادة التراكم في الرأس المال الثابت و الانتاج الوطني : ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات و مشاريع استثمارية جديدة ، و بالتالي اقتناء أصول انتاجية اضافية . الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار . و هو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الانتاج المحلي و منه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي . و هذا الأخير سينعكس أثره الإيجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر . و هو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الإقتصادية بإختلاف مدارسها .

رابعا : الإستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية : تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية ، و تجتنب تمويل المشاريع غير الربحية أو المفلسة.

بينما القروض و الإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية . لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه و الاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها.

خامسا : الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية : تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن و الأراضي الزراعية الشاسعة و المياه الجوفية ... إلخ.

غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لإستغلال كل هذه الموارد أو بعضها ، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الانتاجية ، و من ثم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا و التي يتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الإستثمار.

سادسا : تخفيض مستوى البطالة : من المعلوم أن تشغيل المشاريع الإستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة ، و بالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار. خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية . هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة بإستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

سابعا : نقل التكنولوجيا الحديثة : تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي و تسريع وتيرته ، و الطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا و بأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها و العمل على توطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي . و هذا يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما و النامية ، حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن الانتاجي الحديث و طرقه التقنية المتطورة و نظم التسيير المتقدمة و المهارات الإدارية و المالية و التسويقية ن المعاصرة ،...

المطلب الثاني : أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر .

هناك عدة أهداف للاستثمار الأجنبي المباشر و يمكن تقسيمها كالتي :

الفرع الأول : أهداف الإستهداف الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر.

تهدف الشركات متعددة الجنسيات من وراء قيامها بالاستثمار في الدول الأجنبية إلى تحقيق العديد من الامتيازات و المنافع التي لا تتمكن من تحقيقها في البلد الأم ، و هذه الأهداف هي :[1]

1 – الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعاتها؛

2 – إيجاد أسواق جديدة لمنتجات و بضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة و التي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها؛

3 – الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها ، حيث أن أجرة العامل مثلا في تلك الدول تكون عادة أقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة صناعيا ، و كذلك فإن تكلفة الحصول على المواد الخام أو تكلفة النقل قد تكون في هذه الدول أقل منها في الدول المتقدمة صناعيا؛

4 – الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار و الاعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيرا من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها ، و من أهمها تقديم الحوافز الضريبية و توفير فرص استثمارية دائمة و إعطاء ضمانات للمستثمرين و توفير أنظمة للمعلومات و غيرها؛

5 – الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها ، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها ؛

6 – قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات و الصناعات المحلية من حيث الجودة و الأسعار و نوع الخدمة و ذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة و وفرة رأس المال لديها ؛

7 – تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية إذ أنه كلما توزعت و انتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات.

[1] شيحة نور الهدى ، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة اليورو دراسة حالة – فرنسا** – ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، غير منشورة ، تخصص مالية و إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،الجزائر ، 2014/2013 ، ص،ص.101 ، 102 .

الفرع الثاني : أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة.

تهدف الدول المستثمر فيها من وراء قبولها للاستثمارات على أراضيها إلى تحقيق العديد من المزايا و الحصول على العديد من الأهداف ، و التي من بينها :[1]

1 – الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة و الخبرات الإدارية الجديدة في الدول الأجنبية إذ أن قيام الشركات الأجنبية بإستثمار أموالها في مشاريع محددة في دول معينة يتضمن نقل التكنولوجيا و توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال ؛

2 – الإسهام في حل مشكلة البطالة و ذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها؛

3 – الإسهام في زيادة الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها و خاصة عند قيام مشروعات معينة بتصدير منتجاتها إلى الخارج ؛

4 – التقليل من الواردات و ذلك من خلال زيادة الانتاج المحلي حيث يساهم الانتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا ؛

5 – تدريب العمال على استخدام وسائل الانتاج المتقدمة في الأعمال التجارية ؛

[1] حسين علي خريوش و آخرون ، **الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق** ، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص ، ص . 185 ، 186.

المطلب الثالث : أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر.

يحضى الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبيرة و هي :[1]

الفرع الأول : أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة .

إن إهتمام الدول المتقدمة بموضوع الإستثمار جاء من خلال قيامها بإصدار القوانين و التشريعات المشجعة للاستثمار ، ليس على مستوى دولها فقط بل ذلك الاهتمام ليشمل كافة الدول الاخرى. يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، و يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الخارجي أمثال المنح أو الإعانات و القروض بكثير من المزايا ، فقد أثبتت الشواهد التطبيقية تميزه بالاستقرار في الأزمات المالية (أزمة المكسيك ، و دول شرق آسيا) ، و تمويل غير مكلف فهو لا يولد أقساط أو فوائد كما في حالة القروض ، كذلك يترتب على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر انتقال للقدرات التكنولوجية و الخبرات الادارية و التسويقية و التي تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها لتحقيق تنميتها الإقتصادية.

و يظل ذلك واضحا من خلال قيام تلك الدول بتسهيل كافة الإجراءات اللازمة لانتقال رؤوس الأموال إلى الأخرى و يظهر جليا من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات كما يلاحظ أن اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار و المواضيع المتعلقة به انحصر بنواحي كمية تتمثل في :

هو الصورة المعبرة للنمو و التقدم الوطني و مدى تحقيق المعيشة و الرفاهية الإجتماعية يؤدي إلى زيادة مساهمته في الناتج الوطني الاجمالي و إلى خلق مناصب شغل ، و بالتالي زيادة الإنتاج و منه زيادة الاستهلاك المحقق للرفاهية الاجتماعية و يعمل على إشباع الحاجيات الأساسية لأغلبية السكان .

[1] لبنى حبرة ، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية صادرات الجزائر خلال الفترة (2000 – 2010)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، غير منشورة ، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ، 2011/2010 ، ص ، ص . 16 ، 17 .

الفرع الثاني : أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمؤسسات المحلية .

إمتدت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر لتشمل النواحي النوعية للمؤسسة و التي تتمثل في :[1]

زيادة و تحسين إنتاجية رأس المال و العمل على تحسينها بالاستمرار . و تحقيق الاستخدام و التوزيع الأمثل لرأس المال بين الفرص الاستثمارية المتعددة.

توفير التخصصات المختلفة من الفنيين و الاداريين و العمالة الماهرة مما يؤدي إلى زيادة الانتاج و الانتاجية و ذلك يؤدي إلى زيادة الدخل القومي و ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه و بالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين .

إنتاج السلع و الخدمات التي تشبع حاجات المواطنين و تصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات و المعدات و زيادة التكويم الرأسمالي.

رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و من خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة و من ثم إرتفاع العوائد الملكية و هو ما يدفع بدوره غلى زيادة المدخرات و بالتالي الاستثمارات.

انتشار الآثار الايجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية و الخلفية التي تربط أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية ن فالروابط الخلفية تسهم في زيادة انتاجية و كفاءة أداء الشركات الأخرى ، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية ، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة و في تقليل عجز ميزان المدفوعات.

[1] لبنى حبرة ، مرجع سابق ، ص ، ص . 17 ، 18 .

المبحث الثالث : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر و مخاطره.

يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تحقيق فوائد و منافع هامة للدول المتلقية له ، إذ تؤثر على كل نواحي الحياة الاقتصادية ، من عمالة النقد لأجنبي ، ميزان المدفوعات ، ... كما أن آثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول و مخاطر تلازم الإستثمار الأجنبي المباشر ، و من هذا المنطلق سيتم التطرق إلى آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الايجابية منها و السلبية ، بالاضافة إلى مخاطره .

المطلب الأول : الآثار الايجابية للإستثمار الأجنبي المباشر.

تشير العديد من الأدبيات الإقتصادية ، إلى جملة المزايا التي يمكن أن تحققها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية خاصة ، و منه يمكن حصر هذه الإثار فيما يلي:

أولا : الاستثمارات الأجنبية و زيادة معدل التكوين الرأسمالي :

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى التكوين الرأسمالي ، و بالتالي يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص في الادخار المحلي الاجمالي عن الاستثمار المنفذ و المراد تحقيقه للدولة المضيفة ، اضافة إلى ما تؤدي إليه هذه الاستثمارات من زيادة الدخل المحلي الاجمالي ، الذي يمكن ان يدخر جزء منه ، و يتحول بدوره إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي[1].

تعد هذه الفائدة من أهم الفوائد التي تذكر للاستثمارات الأجنبية ، فمعظم البلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، بسبب انخفاض دخلها القومي و صعوبة الادخار فيها ، مما تضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف و الفوائد الثقيلة ، و المضرة على المدى القصير و المتوسط بالاقتصاد الوطني ، و إما تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأتي معظمها من جانب الشركات الوطنية الدخول فيها ، و ذلك لقدرة هذه الشركات الاجنبية على تحمل مخاطر في ميادين قد تحمل الدولة المستقطبة تكاليف باهضة[2].

[1] ابراهيم متولي حسن المغربي ، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، 2011 ، ص.155.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، مرجع سابق ، ص ، ص . 399 ، 400.

ثانيا : الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تحقيق التنمية الاقتصادية:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية رافدا مهما لمصادر التمويل الأخرى في الدول النامية و يعمل على توفير التقنية و الإدارة في هذه الدول ، و كلاهما يزيد من انتاجية رأس المال ، كما يمكن من الحصول على تقنية جديدة تساعد على الوصول إلى الأسواق العالمية و يعزز من المنافسة في الأسواق الداخلية ، و كل ذلك يضمن تنوعا واسعا في التنظيم و الانتاج و التسويق و يعمل على تسهيل انتقال السلع و الخدمات و رأس المال و التقنيات بين الدول[1].

و إذا كانت البلدان النامية تسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية و زيادة معدل النمو الاقتصادي بها ، فإن ذلك يحتاج إلى استثمارات ضخمة ، و بالتالي فهي تتطلب رؤوس أموال طائلة قد تعجز عن توفيرها بمواردها الذاتية الحقيقية وحدها ، و أمام هذا العجز فإنها تلجأ إلى الإستثمارات الأجنبية بإعتبارها الطريق الوحيد للخروج من المأزق و تسهيل انجاز عملية التنمية الاقتصادية . فالاستثمارات الاجنبية ، كما بينا ، تساهم في زيادة معدل التكوين الراسمالي ، و بالتالي سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ، كما أنها تصطحب معها التكنولوجيا الحديثة التي تلعب دورا بارزا في استراتيجية التنمية التي تضعها الدول النامية ، و يعمل على زيادة الانتاج و تحسينه و بالتالي زيادة صادرات البلدان النامية و هذا يساهم في تحقيق تنميتها الاقتصادية[2].

ثالثا : الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تحسين ميزان المدفوعات:

يتمثل الأثر للإستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و رأس المال المادي في الدولة المضيفة ، و ينعكس ذلك بالإيجاب على ميزان المدفوعات (حساب رأس المال) للدولة المضيفة ، و ذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية و في مرحلة تالية يساهم في تخفيف الشح في النقد الأجنبي ، إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات ، حيث تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية[3].

[1] عمر هاشم محمد صدقة ، **ضمانات الاستثمار الأجنبية في القانون الدولي** ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر، 2008 ، ص 21.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، مرجع سابق ، ص ، ص . 464 ، 465.

[3] منصوري الزين ، **تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية** ، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012 ، ص ، 394.

فعند تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إقتصاد البلد يصاحبه تدفق في رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي بدورها إلى زيادة رأس المال الوطني في الدول المضيفة مما ينعكس ايجابيا على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات ، لأن المستثمرون الأجانب يلجؤون إلى البنوك المحلية للحصول على العملة الوطنية من خلال صرف العملات الأجنبية حتى يتسنى لهم تمويل استثماراتهم ، و بالتالي يرفع رصيد البلد من النقد الأجنبي ، الذي يساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية للنقد الأجنبي ، كما يحدث كذلك التحسين في ميزان المدفوعات إذا ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم أو إعادة التصدير غلى الدولة الأم و الأرجح أن تحقق الشركات الأجنبية التي تدخل أسواق التصدير النجاح ، لأن لها سمعة راسخة من ناحية الجودة و الموثوقية في التوريد ، كما تتوافر لها المعرفة بالأسواق الخارجية[1].

رابعا : الاستثمارات الأجنبية المباشرة و خلق فرص للعمالة :

تسعى الدول جاهدة إلى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها ، و لبلوغ هذا الهدف ، فقد فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة و متزايدة للعمل (و كذلك مع كل ما يرتبط بهذه الفرص من مكاسب)[2].

فإحدى الدراسات أكدت الأثر الإيجابي لهذه الاستثمارات في خلق فرص العمل و ذلك في ضوء الاعتبارات و الافتراضات التالية :

إن وجود الشركات عابرة القارات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى وجود علاقات تكامل بين أوجه النشاط الإقتصادي المختلفة في الدولة ، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة ، أو المواد اللازمة للشركات الأجنبية و هذا سوف يؤدي إلى زيادة المشروعات الوطنية الجديدة فالاستثمارات الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة ، و هذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة ، و مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة و من ثم سيترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل[3].

[1] عبد الكريم كاكي ، مرجع سابق ، ص ، ص . 94 ، 95.

[2] عبد السلام أبو قحف ، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي** ، مرجع سابق ، ص.463.

[3] ابراهيم متولي حسن المغربي ، مرجع سابق ، ص . 159.

خامسا : الاستثمارات الاجنبية المباشرة و النقد الأجنبي :

يرى الكلاسيك أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الاجنبي الخارج مقارنا بالتدفقات الداخلة و يرجع هذا من وجهة نظرهم إلى عدد من الأسباب أهمها : كبر حجم الأرباح المحولة للخارج ، و استمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدول الأم و كذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب ، و صغر حجم الأموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الاستثماري . فضلا عن ذلك ما قد تمارسه من تصرفات من شأنها المغالاة في تحديد أسعار التمويل و مستلزمات الانتاج المستوردة...[1].

أما رواد المدرسة الحديثة فيرون عكس الكلاسيك ، حبث إن إتخاذ قرار الاستثمار بالدول المضيفة من طرف المستثمر الأجنبي سيؤدي إلى دخول النقد الاجنبي ، و هو ما يؤدي بدوره إلى زيادة حصة الدولة من النقد الاجنبي ، هذه الكتلة التي ضخت في الاقتصاد من النقد والتي تعتبر كوسيلة تمويل دولية تقوم بسد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدولة اللازمة لتمويل مشروعات التنمية و بين حجم المدخرات أو الأموال الموجودة محليا ، كما أن الكتل النقدية التي تدفعها هذه الشركات كأجور للعمالة المحلية تؤدي إلى زيادة المدخرات المحلية بالإضافة إلى تنشيط الدورة الاقتصادية عن طريق الصرف على الاستهلاك [2].

و بأخذ رأي الكلاسيك و رأي رواد المدرسة الحديثة فإن مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تدفق النقد الأجنبي للدول المضيفة يتوقف على العناصر التالية :[3]

– **نية المستثمر الأجنبي** : فإذا كانت نية جدية بالاستثمار فإنه يجلب رؤوس أموال ضخمة و العكس صحيح.

– **درجة تحويل عوائد (فوائد) الاستثمارات إلى الخارج** : إذا استثمر المستثمر الأجنبي عوائد مشروعاته الاستثمارية في داخل البلد المضيف فإنه يعزز كتلة النقد الأجنبي في البلد المضيف ، أما إذا قام بتحويل عوائده إلى الخارج فإنه بذلك يقوم بتحويل النقد الأجنبي من داخل البلد المضيف إلى الخارج.

[1] عبد السلام أبو قحف ، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الاجنبية** ، مرجع سابق ، ص.116.

[2] عبد الكريم كاكي ، مرجع سابق ، ص ، ص . 92 ، 93.

[3] المرجع نفسه .

– **استعمال امكانيات البلد المضيف المالية و المتمثلة في الاقتراض** : إذا كان المستثمر الأجنبي يلجأ إلى الإقتراض من بنوك و مؤسسات دولية فإنه بذلك يجلب النقد الأجنبي إلى البلد المضيف و بالتالي يعزز قدرات البلد المضيف المالية من النقد الأجنبي ، أما إذا قام بالإقتراض من البنوك المحلية فإن التأثير يكون عكسي.

– **ملكية المشروع** : إذا كانت ملكية المشروع مطلقة للمشروع أو مشتركة فإنه يؤثر إيجابيا على البلد المضيف حيث يكون مصدر من مصادر تدفق العملة الصعبة للبلد ، أما إذا كان شكلا آخر من اشكال الاستثمار الأجنبي مثلا : عقد ادارة أو مشروع تسليم المفتاح في اليد أو عقد ترخيص فإن تأثيره عكسي على النقد الاجنبي بالنسبة للبلد المضيف حيث في هذه الحالة لا يجلب معه أي نقد أجنبي.

سادسا : الاستثمارات الاجنبية المباشرة و العون التكنولوجي:

كبداية يمكن تعريف التكنولوجيا بصفة عامة و مختصرة بأنها " فن و علم أصول الصنعة " و ذلك بما تحتويه و تتطلبه من دراسات و بحوث و مهارات و خبرات لازمة التطبيق في مجال أو مجموعة مجالات إنتاجية معينة . و التكنولوجيا بغض النظر عن درجة التقدم فيها هي بمثابة جزء أو ركن أساسي من أركان حضارة الانسان في مجتمع معين. تلك الحضارة التي هي بمثابة مجموعة من النظم و المفاهيم التي يحتاج إليها كل مرء ليعيش بها داخل المجتمع حتى يواجه متطلبات الحاضر و المستقبل [1] .

فالاستثمارات الأجنبية المباشرة عندما تستثمر في إحدى الدول النامية فإنها تستقدم لها أجهزتها المتطورة ، و ما سيتبعه من الحصول على سلع و خدمات في غاية الجودة و الكفاءة و بالتالي زيادة الإنتاج ، كما أنها تستقدم تلك المهارات العالمية الفنية و الادارية مما يحمل معه فائدة للدول المضيفة ، مما يساهم في تحقيق التنمية في هذه الدول . فالاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن نقل التكنولوجيا و في نفس الوقت يساهم في تنمية أنشطة البحوث و التطوير في الدول المضيفة ، و هذا ما حدث في الصين حيث تعتبر علاقتها بالشركات الكبرى خير تأكيد لهذه الميزة ، و بالتالي يساهم في رفع كفاءة العمال في الدولة المضيفة حيث تتميز الآلات و المعدات التي يستخدمها المستثمر الأجنبي بتدريب العمال على استخدام هذه الآلات و المعدات مما يزيد من مستوى مهاراتهم و كفاءاتهم و ينعكس ذلك إيجابا على إنتاجيتهم.[2]

[1] عبد السلام أبو قحف ، **اقتصاديات الاستثمار الدولي** ، الطبعة الأولى ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ، 2012 ، ص.231.

[2] ابراهيم متولي حسن المغربي ، مرجع سابق ن ص ، ص. 156 ، 157.

المطلب الثاني : الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

في مقابل الفوائد و الآثار الايجابية التي تترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر ، فإن هناك آثار سلبية و عيوب تترتب على وجوده إذا لم تحسن الدول المضيفة استخدام و توجيه هذه الاستثمارات نحو الأهداف التي تسعى هذه الدول إلى تحقيقها ، و تتمثل بعض الآثار السلبية لهذه الاستثمارات في الآتي :

أولا : التأثير على ميزان المدفوعات.

إذا كان الإستثمار الأجنبي يؤثر بصورة إيجابية أولية على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة من خلال زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي ، إلا أن ذلك التأثير غالبا ما يكون سلبيا و ذلك لعدة أسباب أهمها :[1]

– قد يؤدي رأس المال الأجنبي إلى تنمية موارد الدولة المضيفة و إزالة العجز في الصرف الأجنبي ، إلا أنه قد يترتب على ذلك خروج رأس المال الأجنبي من الدول المضيفة على شكل أرباح و فوائد.

– قد يؤدي زيادة الدخل إلى الزيادة في إستهلاك سلع الصادرات أو زيادة الواردات و ذلك من شأنه زيادة الجانب المدين في ميزان المدفوعات ، مما يترتب عليه حدوث العجز مرة أخرى.

ثانيا: الإستثمار الأجنبي المباشر و زيادة الاستهلاك.

الشركات الاستثمارية الأجنبية غالبا ما تنتج سلعا عالية الجودة ، و إقبال المواطنين على مثل هذه المنتجات من الممكن أن يولد لديهم أنماط استهلاكية ترفية تبدد مدخراتهم و المدخرات القومية بصفة عامة ، و الواجب في المراحل المبكرة للتنمية أن يكف الأفراد عن طلبهم على ذلك النوع من الاستهلاك حرصا على توفير الموارد الوطنية للمجالات الانتاجية. و لعل ما تقوم به الشركات الاجنبية من حملات إعلانية لتسويق منتجاتها له تأثير قوي على المستهلكين ، حيث تقوم بدور فعال في تسويق منتجات الإستثمار الأجنبي المباشر و إقبال المستهلكين على هذه المنتجات.[2]

ثالثا : السيطرة على الإقتصاد الوطني.

إذا كان من شان رؤوس الأموال الأجنبية أن تحقق للدول المضيفة بعض المزايا من الناحية الإقتصادية ، إلا أن زيادة هذه الاموال قد يؤدي إلى تضخمها و تركزها في أيدي قليلة مما يؤدي إلى السيطرة على الاقتصاد الوطني ، كما يمكن توجيه هذه الاموال لتحقيق مصالح متعارضة مع المصالح الوطنية إضرارا بها ، كإغراق

[1] عمر هاشم محمد صدقة ، مرجع سابق ، ص.24.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك ن مرجع سابق ، ص.489.

السوق بمنتجات صناعية رخيصة لا تقوى الصناعات المحلية على منافستها ، مما يؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية.[1]

رابعا : زيادة أعباء الدول النامية.

أشارت بعض الدراسات إلى أن تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول النامية يرتب أعباء فيما تقوم به هذه الاستثمارات من تحويل جزء كبير من أرباحها إلى دولها الأصلية و من الجدير بالذكر أن أرباح هذه الاستثمارات في الدول النامية تبلغ في بعض الأحيان ضعف ما يمكن تحقيقه من أرباح في دولها الأصلية ، الأمر الذي يتؤتب عليه في الأجل الطويل حدوث عملية نقل عكسي للموارد من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ، و يعني ذلك أن هناك نزيفا مستمرا للموارد الوطنية في صورة الأرباح المحولة للخارج تمثل العبء الرئيسي الذي ينشأ عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية ، فيما تقوم به هذه الاستثمارات من تحويل جانب كبير من أرباحها إلى بلادها الأصلية.[2]

خامسا : مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا.

من الخطأ أن يتصور البعض إمكانية الحصول على التكنولوجيا أو إستخدام اختراع ما دون مقابل أي أن الدول المضيفة الإستثمار الأجنبي المباشر لا يمكنها الحصول على التكنولوجيا دون تكلفة ، ذلك أن التكنولوجيا ليست بمثابة منفعة عامة يمكن لأي فرد أو أي شركة استخدامها دون مقابل ، بل إنها تتطلب إمكانيات مادية تتناسب و جدوى هذه التكنولوجيا.[3]

و عادة ما تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتحويل مدفوعات باهضة نظير ما تستخدمه في مشروعاتها من تكنولوجيا متقدمة ، فتقوم بدفع مقابلا لإستخدام براءات الاختراع و العلامات التجارية و التراخيص الفنية ، و كذلك المرتبات المرتفعة للخبراء و الفنيين الاجانب المرافقين لهذه المشروعات.[4]

[1] عمر هاشم محمد صدقة ، مرجع سابق ، ص.25.

[2] ابراهيم متولي حسن المغربي ، مرجع سابق ، ص.161.

[3] نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، مرجع سابق ، ص.484.

[4] المرجع نفسه.

سادسا : ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية .

إذا كان يترتب على وجود الشركات الإستثمارية الاجنبية بعض الزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة لفرض الضرائب و الرسوم الجمركية على نشاط هذه الشركات ، فإنه ينبغي ألا ينظر إلى هذه الزيادة في الموارد كمكسب صافي ، لأنه في سبيل إجتذاب الاستثمارات الأجنبية عادة ما تلجأ البلدان النامية المضيفة إلى منح هذه الاستثمارات العديد من المزايا و التسهيلات و الاعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب ، و يقابل هذه المزايا و التسهيلات و الاعفاءات تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة أو ابتلاع موارد حكومية كان من الممكن لتلك البلاد أن تستخدمها في أغراض التنمية الإقتصادية ، و تضطر البلدان النامية في سبيل المساواة بين المستثمر الأجنبي و المستثمر الوطني إلى منح المستثمرين الوطنيين مثل هذه المزايا و التسهيلات و الاعفاءات متى تساوت الظروف و المزايا الناتجة من كلا النوعين من الاستثمارات (الاجنبية و المحلية) مما يعني التضحية بالمزيد من الايرادات الحكومية المحتملة.[1]

[1] سمية مبروك ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري للفترة : 2006 – 2012** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، غير منشورة ، تخصص مالية و إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2014/2013 ، ص.36.

المطلب الثالث : مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الإستثمار الأجنبي المباشر و التي تتجلى في :

الفرع الأول : مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة القائمة به.

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الإستثمار الأجنبي المباشر ، و من وراءه الدول القائمة به تتمثل في :

أولا : خطر السوق في الدول المضيفة : حيث لا يشجع السوق الصغيرة على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق اخرى كبيرة ،و عادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الاجمالي :

ثانيا : خطر التضخم : تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية و هذا ما لا يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر ، لأن التكلفة النسبية للانتاج في الاقتصاد و ستزداد بالمقابل.

ثالثا : خطر تغيرات سعر الصرف : و المتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف ، من خلال أن التغيرات الكبيرة و المفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المضيف و بعد تحويلها إلى عملة البلد المستثمر يكون ناتج صرفها أقل ، و هذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجه المستثمر الاجنبي ، مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة.

رابعا : البنية الأساسية : تعد البنية الأساسية غير المتكاملة و اليد العاملة غير المدربة بشكل كفء عناصر طرد للمستثمرين الأجانب؛

خامسا : الإستقرار السياسي : يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الاجنبية ، و تخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في ذلك البلد.

الفرع الثاني : مخاطر الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة .

للإستثمار الأجنبي المباشر عدة مخاطر بالنسبة للدول المضيفة منها ما يلي :[1]

1 – بمجرد ما يبدأ المستثمر بعملية التسويق الفعلي للمنتجات ، يبدأ بتحويل عوائده إلى الخارج على شكل نقد اجنبي و بالتالي استنزاف احتياطات البلد من النقد الأجنبي (فمن شروط قدوم الإستثمار الأجنبي المباشر هو حرية تحويل الأرباح إلى الخارج) و بالتالي حدوث عجز في موازين مدفوعات الدول المضيفة على المدى الطويل في حالة الخروج المتواصل للفوائد و الأرباح (تحويل العملة الصعبة إلى الخارج).

2 – أغلب المشاريع التي يقيمها المستثمرون الأجانب تكون في مجال السلع الخدمية و الاستهلاكية فقط ، حيث الربح السريع و الوفير ، الذي لا يخدم البلد المضيف كثيرا ، و يتفادون الإستثمار في الصناعات الاستراتيجية و الثقيلة.

3 – إن تدخل حكومات الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إدارة الشركات متعددة الجنسية و توجيهها لخدمة أهدافها التوسعية ، يؤدي إلى خروج هذه الشركات عن سيطرة الدول المضيفة.

4 – استنزاف الثروات الوطنية و المواد الاولية للبلد المضيف ، فالشركات المتعددة الجنسية تستخدمها بشراهة و كثرة لإنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه و لا تراعي في ذلك الإستعمال العقلاني و لا المحافظة على ثروات الأجيال القادمة خدمة للتنمية المستدامة.

5 – مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد و قد تنشأ عن تقلب أسعار صرف العملة الأجنبية.

6 – التعرض للأزمات و الهزات الإقتصادية العالمية ، لإرتباط السوق المحلي بالأسواق الدولية.

7 – طلب ضمانات عالمية للإستثمار الأجنبي المباشر الوافد للسوق المحلي و التي قد تمس حتى بالسيادة الوطنية.

8 – تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة يؤدي أولا إلى تراجع و اندثار الصناعات المحلية و ثانيا إلى موت المنتج المحلي ، لأن الاثنين لا يستطيعان منافسة و مقاومة المنتج الأجنبي الذي يتميز بالجودة و النوعية.

[1] عبد الكريم كاكي ، مرجع سابق ، ص– ص .100 – 103.

9 – بعد تموقع الإستثمار الأجنبي المباشر في السوق المحلي و لإكمال استثماراته فإنه يعمد إلى الإقتراض من البنوك المحلية. و بالتالي يستعمل الامكانيات المحلية للبلد عوض تدعيم هذه الامكانيات للبلد من الخارج.

10 – التدخل في القرار السياسي للبلد المضيف ، حيث عند انتهائهم من هيمنتهم على الاقتصاد يبدؤون في توجيه القرار السياسي للبلد بما يخدم مصالحهم ، عن طريق الضغط على حكومات هذه البلدان لتقديم مزيد من التنازلات.

11 – التخوف من فقدان السيطرة على بعض الصناعات الوطنية و الحساسة مثل الاتصالات و النقل و التمويل و صناعة السيارات و الصناعات البترولية و الإلكترونيات ، بحيث ينظر كثير من أصحاب القرار أنه تبقى هذه الصناعات تحت السيطرة الوطنية .

12 – الرغبة في السيطرة و التحكم في التكنولوجيات الدقيقة من طرف الشركات متعددة الجنسية بغية الهيمنة و السيطرة على أسواق البلدان المضيفة و بالتالي زيادة نفوذها في العالم.

13 – بالرغم من امكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة ، فإن هناك ممارسات من جانب بعض الشركات الأجنبية تعمل على الحد من صادرات فروعها في الدول المضيفة لمنعها من منافسة الشركة الأم في الاسواق الدولية ، أو قد لا يسمح لفروعها في الدول المضيفة بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمى بالشروط التقييدية.

14 – يعتمد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات على نظام سعر الصرف المعمول به في الدول المضيفة ، ففي ظل أسعار الصرف المرنة فإن أي إختلال بين العرض و الطلب على العملات الاجنبية يتم تصحيحه عن طريق تعديل سعر الصرف ، أما إذا كانت الدولة تطبق أسعار الصرف الثابتة فإن صافي الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية الناتج من الاستثمارات الاجنبية المباشرة من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الفائض أو زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل:

إن الإهتمام الواضع بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مختلف المدارس الاقتصادية ، المفكرين و الإقتصاديين و الخبراء جاء ليعكس حقيقة معينة أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية عالمية شهدها العالم نتيجة التغييرات التي عرفتها الساحة العالمية.

-للإستثمار الأجنبي المباشر عدة تعاريف و مفاهيم لكنها تجتمع في عدة عناصر قد تكون ضرورية لإكتمال التعريف ، و يصنف إلى أنواع كثيرة و أشكال متباينة و من جهة أخرى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يحكمه في الواقع عدة محددات يجب أن تتوفر لكي يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر الغاية المرجوة منه سواء بالنسبة للدولة المضيفة أو الدولة الأم.

-أما عن أهم الدوافع لقرار الإستثمار في الخارج فتختلف من وجهة نظر كل من المستثمر و البلد المضيف و هي تعتبر أهم اهتمامات الشركات متعددة الجنسيات للقيام بالإستثمار المباشر أما عن الآثار التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر فتتباين و تختلف من وجهة نظر كل طرف من أطرافه.

-و أخيرا ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل أن الإستثمار الاجنبي المباشر شكل محورا من محاور المفكرين و الخبراء ليس فقط لإعتبار ظاهرة اقتصادية معقدة من حيث التسمية أو المفهوم ، بل أيضا من حيث التغييرات التي جاءت حول قيامه و تعارض مواقف كل من الدول و المفكرين بشأن ذلك.

الفصل الثاني:الإطار النظري للسياحة.

المبحث الأول:أساسيات حول السياحة.

المبحث الثاني:السياحة:أركان،أنواع ودوافع.

المبحث الثالث:أهمية و أثر السياحة على الجانب الإقتصادي.

مقدمة الفصل:

انبثق مفهوم السياحة في البدء من التنقل والترحال بغرض ممارسة النشاطات الإنسانية الضرورية للحياة مثل البحث عن الطعام والشراب أو المسكن والصيد أو البحث عن تجمعات بشرية، ثم أصبح بعد ذلك نشاطا إنسانيا واجتماعيا يعتمد على الدوافع وحب المعرفة والاستكشاف والتعلم واكتساب المهارات والمعلومات والإطلاع على المعارف بشتى أصنافها.

تعتبر السياحة من الصناعات التي تساعد على بناء عالم أفضل لتعزيزها فرص التفاهم والسلام بين الشعوب، وتعكس مدى التطور والتقدم الحضاري لهذه الأخيرة، أما في القرن الحادي والعشرين فقد أصبحت من أهم القطاعات في التجارة الدولية، وهي من العلوم الحديثة أكاديميا ولكنها من أقدم الممارسات التي سلكها الإنسان فعليا،

و سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: أساسيات حول السياحة.

المبحث الثاني: السياحة: أركان،أنواع ودوافع.

المبحث الثالث: أهمية وأثر السياحة على الجانب الاقتصادي.

المبحث الأول: أساسيات حول السياحة.

تعد السياحة ظاهرة من الظواهر الإنسانية التي نشأت منذ خلق الله الأرض وما عليها، وهي تعتبر من أكبر الصناعات في العالم ولا يزال تقدمها وتوسعها وتطورها ينمو بشكل سريع، ولها أثر قوي في تنمية العلاقات بين الشعوب المختلفة وتقريب السلام بينها، ونظرا لأهمية هذا النشاط تم تسليط الضوء في هذا المبحث على: تعريف السياحة وخصائصها بالإضافة إلى أسباب انتشار وتوسع السياحة.

المطلب الأول: تعريف السياحة.

السياحة عبارة عن ساح في الأرض والتي تعني ذهب وسار على وجه الأرض. أما في اللغة الإنجليزية نجد أن (Tour) يعني يجول أو يدور أما كلمة (Tourism) أي السياحة فمعناها الانتقال والدوران.[1]

الفرع الأول: تعريف السياحة في اللغة العربية.

على الرغم من كون لفظة السياحة لفظة حديثة في اللغات اللاتينية إلا أنها كانت معروفة في اللغة العربية.فلفزة السياحة في اللغة العربية تعني الضرب في الأرض ومنها يسيح الماء، وسيحان الماء يعني جريانه. وقد ورد في القرآن الكريم ذكر لفظة السياحة في أكثر من موضع، ففي صورة التوبة ورد قوله تعالى : { بَرَاءَةٌ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدتُّمْ مِنْ الْمُشْرِكِينَ (1) فَسِيحُوا فِي الأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ (2) } سورة التوبة الآية 1،2.

وكلمة (فسيحوا) معناها سيروا في الأرض أيها المشركون سير السائحين آمنين مدة أربعة أشهر لا يتعرض لكم خلالها أحد.[2]

وفي نفس السورة {إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمْ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (111) التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنْ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرْ الْمُؤْمِنِينَ (112) }سورة التوبة الآية 111،112

ومعنى السائحون هنا الصائمون لقول رسول اللهﷺسياحة أمتي الصوم ويقول المفسرون أن السائحون هم المسافرون للجهاد او طلب العلم.وفي سورة التحريم ورد قوله تعالى :{ عَسَى رَبُّه إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً }التحريم الآية 5

---

[1] أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، الطبعة الاولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن، عمان، 2007، ص. 19.

[2] نعيم الظاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2001، ص، ص .28، 29.

ومعنى سائحات هنا صائمات، سمي الصائم سائحا لأنه يسيح من النهار بلا زاد، وقال بعض المفسرين مهاجرات أو صائمات .[1]

أما السياحة عند المسلمين فقد عرفت باسم السفر أو السير في الأرض، حسب التعبير القرآني، حيث كان المسلم يجوب الآفاق وخاصة في دار الإسلام الواسعة طلبا للعلم أو التجارة أم من أجل الجهاد. أو الاعتبار والأذكار ، وذلك استجابة لنداء القرآن الكريم في مثل قوله تعالى: {قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (20) } سورة العنكبوت الآية 20

وقوله عز وجل هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ (15) }سورة الملك الآية15 . [2]

وعرفت السياحة عند علماء الإسلام باسم الرحلة في الطلب، حيث كانوا ينتقلون من مدينة إلى أخرى لذلك القصد .[3]

من خلال ما سبق يتضح أن السياحة هي الانتقال في الأرض لمدة زمنية حددتها الآية القرآنية في سورة التوبة بأنها أربعة أشهر لقصد ديني بحث يتمثل في الصوم أو طلب العلم، أو الجهاد أو التجارة .[4]

وهكذا نرى أن اللفظات القريبة من لفظة السياحة عند العرب لم يكن يقصد بها السفر بهدف المتعة والترويح عن النفس. ومن ذلك نستنتج أن لفظة السياحة دخلت إلى اللغة العربية مؤخرا مقتبسة من اللغات الأخرى. [5]

[1] ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، الطبعة الاولى ، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013، ص. 22.

[2] أكرم عاطف رواشدة، **السياحة البيئية –الأسس والمرتكزات–** ، الطبعة الاولى ، دار الراية للنشر والتوزيع، ، الأردن، عمان، 2009، ص. 18 .

[3] المرجع السابق، ص.19.

[4] المرجع نفسه.

[5] نعيم الظاهر، سراب إلياس، مرجع سابق، ص.29.

الفرع الثاني: تعريف السياحة عند بعض الباحثين.

جرت عدة محاولات من قبل الباحثين لإعطاء تعريف موحد وشامل للسياحة وكل باحث ركز على جانب معين أو على ظاهرة معينة، منهم من ركز عليها كظاهرة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ومنهم من اعتبرها على أساس تنمية العلاقات الدولية الإنسانية والثقافية... إلخ [1]

وسنتعرض إلى بعض التعاريف منها:

أولا: ورد أول تعريف للسياحة سنة 1905 للألماني ***جولبير فرويلر (Freuller. E.G)*** **:**« السياحة هي ظاهرة من ظواهر عصرنا، تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب مختلفة » [2]

ثانيا: تعريف السياحة للنمساوي ***شوليرد شراتنهومن (Schullard. H.V)*** « السياحة هي اصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة » [3]

ثالثا: تعريف السياحة سنة 1942م ***للكاتبان هنزكر وكرافت (Hunziker, KRAFT)*** في كتابيهما المعنون بـ: '' النظريات العامة للسياحة '' : « السياحة هي المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين طالما أن هذه الإقامة لا تؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من العمل سواء كان عملا دائما أو مؤقتا » [4]

---

[1] ماهر عبد العزيز، مرجع سابق، ص.22.

[2] دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، **السياحة أحد محركات التنمية المستدامة: نحو تنمية سياحية مستدامة**، الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات،الطبعة الثانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي22، 23 نوفمبر،2011، ص.571.

[3] يحي سعيدي، سليم العمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية/حالة الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، 2013، ص.97.

[4] شبوطي حكيم، **الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ع: 5 جويلية 2011، ص.70.

رابعا: تعريف السياحة سنة 1959 للسويسري ***هونزيكر (HONZIKER)*** **:** « السياحة هي مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر مؤقت لشخص أجنبي في مكان ما، كما أن هذه الإقامة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وكلما لم تربط هذه الإقامة بنشاط يغل ربحا لهذا الأجنبي » [1]

وقد استقر رأي معظم الباحثين في علم السياحة على أن هذا التعريف هو أول تعريف علمي يشمل مفهوم السياحة. وهو تعريف رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العلميين ***هونزكير*** [2]

[1] دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، مرجع سابق، ص .571.

[2] منال شوقي عبد المعطي أحمد، **دراسة في مدخل علم السياحة**، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2010، ص.43.

المطلب الثاني: خصائص وأسباب انتشار وتوسع السياحة.

تتسم السياحة بمجموعة من الخصائص التي تتصف بها كما لها أسباب مختلفة التي تؤدي إلى انتشارها وتوسعها.

الفرع الأول: خصائص السياحة.

للسياحة مجموعة من الخصائص يمكن حصرها وإيجازها في ما يلي:

أولا: تعتبر السياحة صادرات غير منظورة فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر، وهي تعتبر من الصناعات القليلة التي تقوم فيها المستهلك بالحصول على منتج بنفسه، من مكان إنتاجه وعليه فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي لا تتحمل نفقات النقل خارج حدودها، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الأخرى التي تتطلب بالإضافة إلى تكاليف إنتاجها تكاليف نقلها. [1]

ثانيا: تعد السياحة نشاطا اقتصاديا متزايدا أو متضاعف الطبيعة وبصورة مطردة خاصة فيما يتعلق بالدخل الاستخدام السياحيين، وتسير ذلك هو إقدام السياح على الإنفاق وتحويل نقودهم إلى عملات الدولة التي يزورونها من أجل تسديد تكاليف الخدمات التي يحتاجونها إلى جانب مشترياتهم، وفيما يتعلق بالعمالة السياحية المتزايدة فهي من خصائص صناعة السياحة التي تتصف بها نظرا لاحتياجها إلى أعداد كبيرة من العاملين. [2]

ثالثا: المنتوج السياحي مركب: إذ أنه مزيج من مجموعة عناصر مع بعضها البعض، وتتشابك منع قطاعات أخرى، حيث السياح يستهلكون السلع والخدمات التي تقدمها المنشآت السياحية كالإقامة والإطعام ويستهلكون كذلك سلع وخدمات تقدمها منشآت أخرى مع العلم أن هذه العناصر متكاملة من حيث جلبها للسياح.[3]

رابعا: المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي '' الموارد السياحية الطبيعية ''، لا تباع الا من خلال السياحة، فهذه الموارد لا تدر عائدا بطبيعتها، إلا إذا بيعت في شكل منتج سياحي، وهذا المنتج لا يباع

[1] هشام مغربي، **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية بسكرة –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، تخصص تسويق وتجارة دولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، 2014/2013، ص.10.

[2] زينب سليماني، **دور السياحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر** – ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،الجزائر، 2013/2012، ص.8.

[3] عوينات عبد القادر، **السياحة في الجزائر – الإمكانيات والمعوقات – (2000–2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013/2012، ص.31.

في معظم الأحوال من غير وجود سلع وخدمات مساعدة التي تتمثل في التسهيلات السياحية التي يجب أن تتواجد جنبا إلى جنب مع الموارد السياحية.[1]

خامسا: يعتبر المنتوج السياحي منتوجا قابلا للتصدير ولهذا فهو يتأثر بالعوامل الخارجية وهي تمثل كذلك عرضا للخدمات وليست منتوجات مادية يمكن نقلها من مكان لآخر، أي أن المستهلك يأتي بنفسه إلى مكان المنتج السياحي للحصول عليها.[2]

سادسا: عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل من مكان إلى آخر أو من فترة لأخرى لذا تسعى المؤسسات السياحية والفندقية إلى ضرورة تحقيق أرباح كافية خلال فترة المواسم وادخار جزء من العائد السياحي لمواجهة التراجع خلال الفترات الباقية من السنة.[3]

الفرع الثاني: أسباب انتشار وتوسع السياحة.

إن انتشار وتوسع السياحة يعود إلى أسباب عدة نذكر منها: [4]

أولا: تقليل ساعات العمل نتيجة لدخول الآلات، والأجهزة الحديثة أدى إلى زيادة أوقات الفراغ وأصبح ذلك فرصة للسفر.

ثانيا: الانتقال من الريف إلى المدينة أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات في المدينة وانخراط الناس في الأعمال المكتبية الخاضعة للروتين، واستعمال الفكر والعقل بدلا من القوة الجسمانية، كل هذا أدى إلى ضرورة التمتع بإجازة سنوية للهروب من جو الروتين والعمل في زخم المدينة.

ثالثا: انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتشار السلام بين العالم.

رابعا: تلوث البيئة وخاصة جو المدن الصناعية أدى إلى هروب الناس فترة من الزمن إلى المناطق الأخرى.

خامسا: تطور وسائل وطرق النقل وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وتطور الطائرات الحربية التي كانت تستعمل في الحرب إلى طائرات مدنية لنقل الركاب.

---

[1] هشام مغربي، مرجع سابق، ص.10.

[2] عوينات عبد القادر، مرجع سابق، ص.32

[3] زينب سليماني، مرجع سابق، ص..8

[4] أحمد محمود مقابلة، مرجع سابق، ص.27.

هذا بالإضافة إلى: [1]

أولا: التمتع بالإجازات مدفوعة الاجر بعد إحداث العديد من قوانين العمل والتنظيم والتشريعات التي تحدد الإجازات الإجبارية المدفوعة الثمن.

ثانيا: زيادة الإنتاجية من خلال البحث للتجار عن أسواق جديدة، لتعريف بضائعهم من خلال الفائض في الإنتاج.

ثالثا: انتشار وتطور وسائل الاتصالات الحديثة والتي ساهمت بشكل كبير في السياحة والسفر.

رابعا: التقدم العلمي في مجالات الطب والأدوية ومعالجة الأمراض ساعد على زادة السياحة وعدم خوف السياح من تعرضهم للإصابة بالأمراض.

خامسا: انتشار المعلومات والوعي الثقافي والاجتماعي أدى ذلك إلى الرغبة لدى كثير من الناس لزيارة البلدان الأخرى لغرض الإصلاح على ثقافتهم وأمور معيشتهم.

[1] زيد منير عبوي ، **الاقتصاد السياحي**، الطبعة الاولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008، ص، ص.17، 18.

المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لصناعة السياحة.

من أجل تحقيق صناعة سياحية ناجحة يجب تحديد الأهداف الرئيسية التي يجب أن تتوفر لدى المستثمر لكي يتحقق النجاح، من بين هذه الأهداف نجد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية للسياحة.

تتجه الأهداف الاقتصادية إلى تحقيق أكثر من هدف، فهي من جهة تتجه نحو زيادة التدفقات النقدية مما يؤثر على زيادة الدخل القومي، وإذا كانت تلك التدفقات بقد أجنبي فهي من جهة أخرى تؤدي إلى تحسين في ميزان المدفوعات، وبذلك تكون تلك الأهداف على النحو التالي: [2]

<u>أولا:</u> زيادة الإيرادات السياحية.

لن تتحقق الإيرادات السياحية إلا من خلال تحقيق عنصر الجذب السياحي بالاتجاه نحو تطوير صناعة السياحة لكل متطلبات العصر والتكنولوجيا ولا شك أن هذه الإيرادات عندما تزيد تكون بمثابة نجاح المشروعات السياحية وزيادة ربحيتها.

<u>ثانيا:</u> زيادة الدخل القومي.

لاشك أن زيادة الدخل السياحي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، حيث أن الدخل السياحي هو أحد العناصر الأساسية التي تتجه إليه الخطة الاقتصادية كأحد القطاعات الأساسية في الدولة.

<u>ثالثا:</u> تحسين ميزان المدفوعات.

مما لا شك فيه أن السياحة هي صادرات غير متطورة، أي أنها خدمة يأتي إليها السائح بنفسه للحصول عليها وبالتالي فإنها صادرات بدون رسوم جمركية تعفى منها الدولة المستقطبة للسائحين، ولما كانت صناعة السياحة تمثل جزء من الدخل القومي، لذا فإن زيادة هذا الجزء عن طريق أسعار سعر الصرف السياحي أو تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى توزن في ميزان المدفوعات وبالتالي تساعد على تحقيق مزيد من الأهداف الاقتصادية.

[1] أحمد عبد السميع علام، **علم الاقتصاد السياحي**، الطبعة الاولى ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008/2007، ص، ص. 65، 66

الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية للسياحة.

يحقق قطاع السياحة الكثير من الأهداف الاجتماعية نذكر منها: [1]

أولا: تحقق نوع من الترويح عن النفس البشرية: خلال فترات معينة يكون الإنسان في أمس الحاجة إليها وكذلك فإن العناية بأساليب الجذب السياحي سواء كانت سياحة داخلية أو خارجية تحقق عنصر الانبهار والترويح عن النفس مما يؤدي إلى انطلاقة قوية نحو العمل بعد هذه الجرعة النفسية المتوازنة.

ثانيا: تشارك صناعة السياحة في الحد من الفجوة الكبيرة في تشغيل الشباب: أي أنها تساعد على تقليل نسبة البطالة في الدولة، لأن تشغيل الشباب في القطاع السياحي يمتاز بقلة التكاليف إذا ما قارناها بغيرها من القطاعات الأخرى، وإذا كانت البطالة هي عنصر اقتصادي من خلال توازن واستقرار الأوضاع الاقتصادية. فهو اجتماعي من زاوية أخرى هي الحد من البطالة التي هي عنصر أساسي لزيادة الجريمة والاتجاه نحو السلوكيات المدمرة ، ولا شك أن القضاء على هذه السلوكيات هو بلا شك عنصرا قوميا وتحقيقا لخطة الدولة الشاملة.

ثالثا: زيادة الدخل القومي: لاشك أن تشغيل العاملين في قطاع السياحة سيؤدي إلى زيادة الدخل القومي ناتجا عن زيادة دخل الفرد المشتغل، فيحقق استقرارا اجتماعيا واقتصاديا.

رابعا: اكتساب الخبرة واللغة والمفاهيم والتقدم: لا شك أن تشغيل العاملين في مجال السياحة هو انطلاقة قوية للشباب نحو الاختلاط بأجناس أخرى فتقترب وجهات النظر وتزيد الخبرة ويكتسب اللغة والمفاهيم والتقدم فنعود على الدولة بالتطور فيؤثر ويتأثر والنتيجة في صالح الدولة بالرخاء والتقدم وهناك نقطة غاية في الأهمية، وهي اتجاه الدولة نحو التخطيط السياحي بإنشاء الفنادق السياحية في أماكن بعيدة عن المناطق السكانية المزدحمة ليحقق انطلاقة قوية نحو إعادة توزيع السكان وإعادة التوطن فتقل المشكلة السكانية على أثر تعمير المناطق البعيدة السياحية.

[1] أحمد عبد السميع، مرجع سابق، ص، ص. 66، 67.

المبحث الثاني: السياحة :أركان، أنواع ومقومات.

نتيجة للتطور والتقدم الذي شهدته السياحة على مستوى العالم وبلوغها آفاق جديدة أصبحت محور اهتمام كثير من الدول كقطاع إنتاجي، ونتيجة لهذا التقدم اتخذت السياحة أنماطا عديدة تتم من خلال عملية الانتقال سواء داخل أو خارج الدولة وفقا لمجموعة من الدوافع والعوامل التي تحدد اختيار السائح لزيارة مكان معين دون غيره ليكون الموقع نفسه حافزا للزيارة. من هنا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أركان، أنواع ومقومات السياحة.

المطلب الأول: أركان السياحة.

تقسم أركان السياحة إلى: النقل – الإيواء – البرامج.

الفرع الأول: النقل.

إن صناعة السياحة مرتبطة ارتباطا وثيقا بصناعة النقل إذ أنه لا يمكن أن تنشأ سياحة وتتطور بدون وسائل النقل وتتوفر طرق المواصلات وخدماتها والتي تشمل:[1]

أ/ البريـة: وتشمل السيارات الخاصة والمؤجرة، الباصات، السياحية، السيارات السياحية، القطارات، الدراجات النارية ...إلخ.

ب/البحرية: وتشمل المراكب، الزوارق، اليخوت...إلخ.

ج/ الجوية: وتشمل الطائرات النفاثة، الطائرات العادية والطائرة العمودية.

الفرع الثاني: الإيواء.

لا يوجد سياحة بالمعنى الحقيقي بدون أماكن الإيواء فإن أول ما يبحث عنه السائح في وقت وصوله إلى أي دولة أو مكان كان هو مكان مناسب للإقامة إذ يبحث عن الإقامة قبل البحث عن الطعام والشراب والترفيه. والإيواء يمثل فنادق، موتيلات ، شقق سياحية، غرف، مخيمات ويمثل أيضا بصورة مباشرة الطعام والشراب [2]

[1] ماهر عبد العزيز، مرجع سابق، ص.44.

[2] المرجع نفسه.

الفرع الثالث: البرامج.

لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح، وتتمثل هذه البرامج في زيارات المتاحف الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمناطق العلاجية أو الدينية أو الطبيعية أو الرياضية...إلخ بالإضافة إلى الخدمات السياحية الأخرى مثل المحلات، الأسواق، المنتزهات...إلخ [1]

وتعتمد أركان السياحة علة بنية تحتية وفوقية سياحية كما يلي: [2]

أولا: البنية التحتية للسياحة.

وتكون في الخدمات الأولية الواجب توفرها للقيام بأي مشروع أو منطقة سياحية مثل شبكات المياه الثقيلة والمياه العذبة والكهرباء والغاز والتليفونات والخدمات الصحية و الطرق و البنوك، أي أن أي مشروع سياحي لا يستطيع أداء خدماته بصورة كاملة بدون توفر هذه الخدمات وتعتمد صناعة السياحة أساسا على البنية التحتية.

ثانيا: البنية الفوقية للسياحة.

وهي منشآت الإقامة للفنادق والموتيلات والمخيمات...إلخ، وكذلك مشاريع الاستقبال السياحي ومكاتب المعلومات السياحية، ووكلاء السفر والشركات السياحية ومكاتب إيجار السيارات، المترجمين والأدلاء السياحيين والمنظمات السياحية والمسارح والملاعب والسينما...إلخ، وهذه الخدمات تختلف من بلد إلى آخر وحسب مستوى تقدم البلد.

[1] حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر** – ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير،غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة،إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس ، سطيف،الجزائر، 2012/2011، ص.22 .

[2] أحمد محمود مقابلة، مرجع سابق، ص.29.

المطلب الثاني: أنواع السياحة.

يمكن تصنيف أنواع عديدة للسياحة وفقا لعدة أسس و معايير معينة، حيث تختلف هذه الأنواع من بلد لآخر. ولقد اعتمدنا في سردنا لأنواع السياحة على معيار النطاق الجغرافي وفقا للجنسية ووفقا للهدف والغرض.

الفرع الأول: تقسيم السياحة وفقا للنطاق الجغرافي.

يمكن تقسيم السياحة وفقا لمعيار المنطقة الجغرافية إلى:

أولا: السياحة الداخلية.

تعرف السياحة الداخلية بأنها حركة انتقال السائح من مكان إقامته المعتاد لزيارة مكان آخر أو منطقة أخرى داخل حدود دولته التي يقيم فيها، بحيث يقطع مسافة لا تقل عن 40 كلم لأي غرض من الأغراض فيما عدا العمل أو لغرض الكسب. [1]

وتكمن أهمية السياحة الداخلية في: [2]

- تساعد على استغلال المنشآت السياحية؛
- تساعد الصناعات الخفيفة على تسويق منتجاتها وبضائعها؛
- تساعد على زيادة الدخل القومي للسكان.

ثانيا: السياحة الإقليمية.

ويقصد بها السفر والتنقل بين دول مجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية أو الإفريقية أو دول جنوب آسيا (أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين،سنغافورة، تايلاندا) وتتميز السياحة الإقليمية بقلة التكلفة الإجمالية للرحلة نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح بالإضافة إلى تنوع وتعدد وسائل النقل المتاحة مما يغري الكثيرين بالاتجاه نحو الدول القريبة أولا ، ثم يلي ذلك التفكير في زيارة الدول الأبعد خاصة عند وجود تسهيلات ومميزات مغريات سياحة تشجعهم على الأسفار الطويلة أو السياحة بين القارات. [3]

[1] منال شوقي عبد المعطي أحمد، مرجع سابق، ص،57.

[2] عوينات عبد القادر، مرجع سابق، ص، ص. 19، 20.

[3] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص.28.

ثالثا: السياحة الخارجية.

وهي انتقال الأفراد أو السياح انتقالا مؤقتا من بلد لآخر من أجل السياحة والتعرف على بلاد جديدة وعادات أهلها وطرق معيشتهم وتفكيرهم ومدى ما قدموه من انجازات. [1]

وتساهم السياحة الخارجية في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال:[2]

- عقد الاتفاقيات السياحية الدولية بين مختلف الدول والشركات السياحية؛
- استخدام رؤوس الأموال الأجنبية لبناء البنية التحتية لتلبية احتياجات السياحة الدولية؛
- تحين نظام العلاقات المالية في السياحة الدولية؛
- توسيع التعاون وتعميقه، وتبادل المساعدات في مجال الدعاية السياحية والإعلان السياحي.

الفرع الثاني: تقسيم السياحة وفقا للجنسية.

تقسم السياحة حسيب معيار الجنسية إلى: [3]

أولا: سياحة الأجانب (السياحة العالمية).

وتتضمن جميع الأجانب ماعدا مواطني أهل البلد، وتنظم الشركات السياحية برامج خاصة لجذب السواح الأجانب بما يتلاءم مع أذواقهم ورغباتهم ومثال على هذه السياحة مثل زيارة أفواج سياحية أمريكية لمدينة عربية.

ثانيا: سياحة المقيمين خارج البلد (المغتربين).

وهي سياحة لهجرة المواطنين لأي بلد لغرض الدراسة أو العمل، وبالتأكيد يصبح لدى هؤلاء المواطنين المقيمين بالبلد الغريب حنين إلى زيارة بلدهم الأم فيتم تنظيم لهم سفارات سياحية لغرض زيارة بلدهم الأم.

ثالثا: سياسة مواطني الدولة (السياحة الداخلية).

وهي سياسة داخلية والتي تنظم إلى زيادة مواطني الدولة في زيارة أماكن أثرية وتاريخية وحضارية في بلدهم نفسه.

[1] عوينات عبد القادر، مرجع سابق، ص.20.

[2] المرجع نفسه.

[3] أحمد محمود مقابلة، مرجع سابق، ص، ص. 43، 44.

الفرع الثالث: تقسيم السياحة وفقا للهدف أو الغرض.

تقسم السياسة حسب هدفها إلى عدة أقسام منها:

أولا: السياحة الدينية.

وهو السفر من دولة إلى أخرى أو الانتقال داخل حدود دولة أو إلى خارجها لهدف زيارة الأماكن المقدسة إذ يسهم هذا النوع من السياحة بالجانب الروحي للإنسان لأنها تجمع بين التأمل الديني والثقافي أو السفر من اجل الدعوة أو من أجل القيام بعمل خيري مثل سفر المسلمين لأداء فريضة الحج، أو العمرة إلى الديار المقدسة في المملكة العربية السعودية، أو سفر المسيحيين إلى الأراضي المقدسة في فلسطين والأردن.[1]

ثانيا: السياحة العلاجية.

تكمن في هذا النوع من السياحة الحاجة للعلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى عند المواطنين وتمارس بهدف الشفاء التام والتخفيف من الآلام والأوجاع.[2]

وتقسم السياحة العلاجية إلى عدة أنواع حسب الوسائل الطبيعية المستخدمة في العلاج وهي:[3]

1 **السياحة العلاجية المناخية.**

ويتم العلاج عن طريق المناخ وذلك مثل بعض الأمراض التي تعالج في الجبال والبعض الآخر قرب البحار وغيرها.

2 **السياحة العلاجية المعدنية.**

وتستخدم فيها الينابيع المعدنية كواسطة أساسية للعلاج عن طريق الاستحمام أو الشرب أو الاستحمام والشرب معا وهي من أدم أنواع السياحة.

3 **السياحة العلاجية البحرية.**

وتشمل في وقت واحد على السياحة العلاجية المعدنية والسياحة العلاجية المناخية وأساس العلاج بها هو الاستحمام والاستلقاء على الرمال بجانب المياه.

---

[1] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سابق، ص.26.

[2] مروان السكر، **مختارات في الاقتصاد السياحي**، الطبعة الاولى ، دار مجدلاوي للنشر،الأردن، عمان، 1999، ص.15.

[3] المرجع السابق، ص، ص.15، 16.

ثالثا: السياحة الرياضية.

ويقصد بالسياحة الرياضية الانتقال من مكان للإقامة في مكان آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو الاستمتاع بمشاهدتها مثل المشاركة في الألعاب الأولمبية وبطولات العالم.[1]

والآن أخذت الكثير من الدول العالمية تتنافس في إقامة مباريات كأس العالم أو دورة الألعاب الأولمبية العادية أو الشتوية أو أي مباريات أخرى وذلك للمكاسب التي تحققها هذه المباريات الرياضية وكذلك عدد السواح المشاركين والدعاية التي تحصل عليها الدول. وهذا النوع من السياحة يتطلب نشاء بنية تحتية وفوقية على مستوى عالي من التقدم والتطور وتوفير وسائل اتصالات وإقامة ممتازة على مختلف الأسعار وأصبحت هذه المباريات والسباقات تستقطب عدد كبير جدا من المشاركين والمشجعين والهواة ورجال الأعمال والصحفيين ...إلخ.[2]

رابعا: السياحة الترفيهية.

تكمن فيها الحاجة للراحة الضرورية لاستعادة القوى النفسية والفيزيائية للفرد علما بأن كل إنسان يبحث عن التنوع في حياته ويهرب ويتحرر من روتين العمل اليومي وتتمثل الراحة الفعالة أحيانا بتغيير مكان السكن بتغيير الروتين وهدف هذا النوع من السياحة هو المحافظة على صحة الفرد.[3]

وهي من أقدم الأنماط السياحية وأكثرها انتشارا. وتعتبر منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق اجتذابا لحركة السياحة الترفيهية لما تتمتع به من مقومات كثيرة منها: اعتدال المناخ، والشواطئ الدافئة وقد يرافق هذا النوع من ممارسة أنواع أخرى من السياحة. [4]

خامسا: السياحة الاجتماعية.

وهي عبارة عن سياحة العوائل أي وصول السائح إلى بلده الأم مع عائلته وهذا النوع من السياحة يتطلب خدمات متعددة ومتنوعة مثل وسائل ترفيه للأطفال، ملاعب أطفال، طعام أطفال، مسابح للأطفال وأيضا الإقامة يجب

[1] منال شوقي عبد المعطي أحمد، مرجع سابق، ص.67.

[2] ماهر عبد العزيز، مرجع سابق، ص.58.

[3] مروان السكر، مرجع سابق، ص.16.

[4] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سابق، ص.34.

أن تكون مستعدة لقبول الأطفال وتوفير الخدمات لهم، و دائما يفضل السواح في هذا النوع من السياحة الإقامة في الشقق المستقلة أو الشقق الفندقية، فترة إقامة تتراوح من أسبوع إلى موسم كامل.[1]

سادسا: السياحة الثقافية.

عرف ***سميث Smith*** السياحة الثقافية بأنها: امتصاص السائح لمظاهر الحياة الماضية لمجتمعات قديمة ونلاحظ من خلال ذلك ظواهر مثل: أساليب المنازل والحرف، ومعدلات الزراعة والري... كما عرف **وزينز ريتش** السياحة الثقافية بأنها عنصر جاذبية المناطق السياحية وقد أبرز مجموعة عناصر تجذب السائحين إلى أماكن معينة منها:

الحرف اليدوية، اللغة، التقاليد، الدين، فن المعمار، الفن، الموسيقى...إلخ.[2]

إن السفر للإطلاع على طراز الحياة المتنوعة يمثل نوعا من السياحة الثقافية وفرصة للإطلاع على ما كانت عليه حياة الناس وثقافتهم وحضارتهم في الأزمنة القديمة، فالزيارات إلى بيوت الشخصيات البارزة التي أثرت في التاريخ مثل: شكسبير ونابليون وسجن مانديلا جنوب إفريقيا... وغيرها تمثل نوعا من أنواع السياحة الثقافية التي تستقطب فضول السياح من شتى أنحاء العالم.[3]

سابعا: سياحة المعارض والمهرجانات.

هي سياحة تشمل جميع أنواع المعارض وأنشطتها المختلفة مثل المعارض الصناعية والتجارية والفنية والتشكيلية ومعارض الكتب. ومن خلالها يستطيع السائح التعرف على آخر الإنجازات التكنولوجية والعلمية للبلدان المختلفة والتي تعتبر من عوامل الجذب السياحي وتنشيطه. وقد ارتبط هذا النوع من السياحة بالتطوير الصناعي الكبير الذي حدث في مختلف بلدان العالم.[4]

ثامنا: سياحة المؤتمرات والاجتماعات.

يقصد بها المشاركة في المؤتمرات أو المناسبات السياسية أو الاقتصادية أو العلمية التي تنظم على مستويات متباينة تتراوح بين القومية و الإقليمية الدولية، و لقد زاد اهتمام العديد من الدول بسياحة المؤتمرات لعدة أسباب

[1] ماهر عبد العزيز، مرجع سابق، ص.61.

[2] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص.26.

[3] المرجع السابق، ص، ص. 26، 27.

[4] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سابق، ص.29.

أهمها: زيادة العلاقات الدولية و دعمها بين الشعوب، وسهولة الاتصال و توافر المواصلات و سرعتها، وزيادة التعاون الدولي بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والفنية والرياضية مما يجعل الأهمية بمكان عقد اللقاءات والاجتماعات بين المختصين في المجالات المختلفة من أجل دراسة الأمور المشتركة.[1]

هذا النوع من السياحة يتطلب خدمات فندقية راقية جدا وبدرجات ممتازة ويتطلب أيضا وسائل اتصالات حديثة جدا ووسائل نقل متطورة وبنية تحتية وفوقية ممتازة خدمات سياحية مساعدة بمستوى عالي من الجودة والتنوع.[2]

[1] منال شوقي عبد المعطي أحمد، مرجع سابق، ص.68.

[2] ماهر عبد العزيز، مرجع سابق، ص.62.

المطلب الثالث: مقومات السياحة.

تحتاج السياحة مجموعة من المقومات والتي تحدد مدى جاذبية إقليم ما دون الآخر بالنسبة للسائحين، هذه المقومات تميز إقليم عن آخر ودولة أو حتى قارة بأكملها عن الأخرى وهي تنقسم إلى عدة تقسيمات.

الفرع الأول: المقومات الطبيعية.

وتتمثل في كل الظروف المناخية وتمايز الفصول والمناطق الدافئة، الحمامات المعدنية... أي كل مظاهر جذب السواح.[1]

ونجد أهم هذه المقومات ما يلي:[2]

أولا: المناخ: وهو ذلك الجو السائد في بلد معين إذ يفضل السياح الجو المعتدل الجاف، حيث ينتقل السياح إلى المناطق السياحية الدافئة في فصل الشتاء، والمناطق الجبلية الساحلية في فصل الصيف، وبالتالي يمكن تقسيم المناخ في العالم إلى نمطين هما:

1. **مناخات هادئة:** تتميز بقلة تقلب خصائص عناصرها، كمناخ البحر المتوسط، والمناخات السائدة في المناطق الغابية، والسفوح الجبلية منخفضة المنسوب،
2. **مناخات تتسم بالإثارة:** نظرا لكثرة تقلب خصائصها، كهبوب الرياح وسقوط الأمطار الغزيرة وكثرة تساقط الثلوج، وهذا النوع من المناخ يؤثر سلبا على السياحة كتدمير بعض المنشآت السياحية، وغلق الطرق والاتصالات.

ثانيا: الموقع الجغرافي: يلعب الموقع الجغرافي دورا مهما في السياحة، من حيث القرب والبعد من مناطق الطلب السياحي، فكلما كان الموقع قريبا من الأسواق ساهم ذلك في زيادة الطلب السياحي.

ثالثا: أشكال سطح الأرض: ويبرز من خلال التضاريس والسلاسل الجبلية والمسطحات المائية، هذا يشجع الدول المختلفة على استغلال هذه الإمكانيات الطبيعية وإقامة عليها منتجعات سياحية، مما يحفز على جذب السياح لهذه المناطق.

رابعا: الحمامات المعدنية: ويمكن استغلال الحمامات الطبيعية، إما من أجل العلاج للمرضى أو اللجوء إليها للحصول على الراحة والمتعة.

---

[1] حبة نجوى ، حبة وديعة، **مجتمع الصحراء كمقوم أساسي للسياحة الصحراوية في الجزائر**، ملتقى حول دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 11 و12 مارس، 2012، ص.7.

[2] عوينات عبد القادر، مرجع سابق، ص، ص، 29، 30.

خامسا: المناطق الصحراوية: تلعب المناطق الصحراوية دورا مهما في جذب السياح، نظرا لتوفرها على خصائص تميزها على المناطق الأخرى، كتوفرها على الكثبان الرملية مثلا.

الفرع الثاني: المقومات البشرية:

وتتمثل في الجوانب التاريخية، الآثار، المعالم، الشواهد، الأطلال، الفنون الشعبية بطبوعها المختلفة والثقافات العادات لدى السكان.[1]

ونجد أهم هذه المقومات ما يلي:

أولا: المقومات التاريخية والأثرية:

تعتبر المقومات التاريخية والأثرية مغريات سياحية مهمة. فالتعرف على الحضارات والتاريخ الإنساني من خلال المعالم الأثرية يعتبر متعة ذهنية رفيعة. فليست مشاهدة الآثار أو دراستها مجرد وسيلة للهروب من الحاضر أو التنقيب عن الماضي، ولكن المفهوم الصحيح هي وسيلة لزيادة فهمنا لنفوسنا فبالتطلع إلى الوراء على طول الطريق الذي قطعناه نكون أكثر فهما للمستقبل.[2]

ثانيا: المقومات الدينية:

تتمثل المقومات الدينية في الأماكن المقدسة الآثار الدينية، وتعتبر مكة المكرمة من أشهر المواقع الدينية في العالم، من حيث عدد السياح الذين يقصدونها من كل بقاع العالم، وهذا لأجل أداء مناسك الحج والعمرة.[3]

ثالثا: المقومات الثقافية:

وتلعب دورا مهما من خلال رغبة السياح في التعرف على مختلف عادات وتقاليد الشعوب وفنونها الشعبية والصناعات التقليدية لهذه الشعوب والتظاهرات الثقافية والفنية.[4]

---

[1] هواري معراج، محمد سليمان جردات، **السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية، حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة الباحث، العدد 01، 2004، ص.22.

[2] نعيم الظاهر، سراب إلياس، مرجع سابق، ص.146.

[3] عوينات عبد القادر، مرجع سابق، ص.30.

[4] المرجع نفسه.

الفرع الثالث: المقومات المالية والخدمية:

وتتمثل في مدى توافر البنى التحتية، كالمطارات، النقل البري والجوي، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران...إلخ، ومدى توافر الخدمات المكملة، كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه والتسلية.[1]

[1] هاني نوال، **تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص.74.

المبحث الثالث: أهمية وأثر السياحة على الجانب الاقتصادي.

يساهم قطاع السياحة بشكل كبير في زيادة الدخل القومي لكثير من الدول، إضافة إلى ذلك يساهم هذا القطاع في المعاملات الخارجية، وتوفير فرص العمل والحصول على موارد من النقد الأجنبي. كما يجب النظر إلى هذا القطاع من خلال الخدمات التي يوفرها وأهميتها في النشاط الاقتصادي ككل والعلاقات التشابكية التي تربط هذا النشاط بباقي أنشطة الاقتصاد الوطني.

من هذا المنطلق سيتم في هذا المبحث سرد بعض آثار السياحة على الجانب الاقتصادي.

المطلب الأول: أهمية وأثر السياحة على الدخل القومي، القيمة المضافة، ميزان المدفوعات.

تلعب السياحة دورا رئيسيا في الاقتصاد كزنها تساهم في الدخل القومي و تؤثر في القيمة المضافة و ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: أهمية وآثار السياحة على الدخل القومي.

يعرف الدخل القومي من حيث الإنفاق بأنه مجموع المبالغ من قبل كافة الأفراد والجماعات على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية خلال السنة، وعلى ضوء هذا التعريف فالإنفاق السياحي هو ما يقوم به السياح من شراء السلع الخدمات السياحية وغير السياحية خلال إقامتهم في الدولة المضيفة.[1]

فزيادة الدخل السياحي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وهذه الزيادة في الدخل في الدخل السياسي، تتحقق من خلال زيادة نسبة الأشغال الفندقي ومن جهة أخرى أن الدخل القومي له مكون محلي وكون أجنبي، المكون الأجنبي بالعملة المحلية، والمكون الأجنبي بالعملات الأجنبية فزيادة العملات الأجنبية من خلال زيادة أعداد التدفق السياحي يزيد من حجم الدخل القومي.[2]

[1] محمد العطا عمر، **صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية**، الندوة العلمية '' **أثر الأعمال الإرهابية على السياحة** ''، مركز الدراسات والبحوث، دمشق، 4-7 جويلية ،2010، ص.18.

[2] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن، عمان، 2010، ص.15.

ومن أمثلة الإنفاق السياحي ما يلي:[1]

1 - نفقات الإقامة وتشمل المبيت، الطعام الهاتف، التسلية، الغسيل.
2 - نفقات النقل وهي تشمل خدمات النقل الجوي، البحري، البري.
3 - نفقات المشتريات وتشمل الهدايا والملابس والتحف التذكارية والكتب.
4 - نفقات نثرية وتشمل مصروف الأدلّاء والصدقات والمتعة.
5 - الرسوم والضرائب مثل تأشيرة الخروج، رسوم الإقامة الطوابع.

ويختلف هذا الإنفاق على حسب مستوى السائح وجنسيته أو عاداته وسلوكه الإنفاقي، فالدول التي لديها قدرات عالية في هذا المجال تستطيع أن تستحوذ على أكبر قدر من مشتريات السائح.[2]

ويمكن احتساب أهمية ودور السياحة في الدخل القومي أو الناتج القومي رياضيا لمقارنة نسبتي الدخل السياحي من جهة والدخل القومي من جهة أخرى على أساس أن الأول جزء من الثاني كما في المعادلة التالية: [3]

$$\text{دور السياحة في الدخل القومي} = \frac{\text{الدخل السياحي}}{\text{الدخل القومي}} \times 100$$

الفرع الثاني: أهمية وآثار السياحة على القيمة المضافة.

القيمة المضافة، هي الفرق بين المنتج، وبين مستلزمات الإنتاج الذي استخدم في هذا المنتج.

والمنتج السياحي يعادل الإيرادات الناتجة عن استخدام السائح لجميع الخدمات مثل الإقامة في الفنادق والقرى السياحية وبيوت الشباب وإيرادات الشقق المفروشة، كما تشمل الإيرادات المحققة نم الإرشاد السياحي ومن وسائل النقل التي يستخدمها السائحون الأجانب، أما مستلزمات الإنتاج للقطاع السياحي فهي تشمل جميع النفقات التي أنفقت على قطاع السياحة مثل النفقات التي أنفقت على الفنادق، والشقق المفروشة، والقرى السياحية حتى أصبحت خدمة تؤدي دورها بنجاح، أما مستلزمات الإنتاج التي تخصم من الناتج السياحي لاستخراج القيمة المضافة، تتمثل في التغيرات التي تحدث فيه وتتوقف على مستوى الكفاءة ومستوى الأسعار. فكلما زادت الكفاءة الاقتصادية في النشاط الإنتاجي السياحي كلما أمكن زيادة إنتاجية هذا النشاط، وذلك لأن نفقاتها ستنخفض على إثر هذه الكفاءة والعكس إذا كان مستوى الكفاءة منحدرا فإن المنتج السياحي سيكون

[1] محمد العطا، مرجع سابق، ص.18.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع السابق،ص .19.

مرتفع التكاليف لأن الإنتاجية السياحية سترفع من تكاليفها. كذلك فإنه كلما ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج التي تدخل في المنتج السياحي لاستخراج القيمة المضافة، كلما أثر ذلك على مستوى القيمة المضافة تأثيرا سلبيا.[1]

الفرع الثالث: أهمية وآثار السياحة على ميزان المدفوعات.

يمثل ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لوضعية الاقتصاد الوطني، بحيث يسجل كل المعاملات وحركات الأموال التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي، وبما أن السياحة عبارة عن استهلاك سلع وخدمات خارج بلد الإقامة المعتاد، فإنها تمثل جزءا من المعاملات غير المنظورة لميزان المدفوعات وبذلك تعتبر السياحة قطاعا تصديريا بالنسبة للدول المستقبلة للسواح.[2] حيث تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.[3]

كما تهدف أغلب السياحة إلى الحصول على نصيب متزايد من الطلب السياحي والعالمي من أجل تحقيق فائض من العملات الأجنبية تستعين بها في تمويل احتياجاتها من النقد الأجنبي اللازم لسداد مدفوعاتها الخارجية.[4]

ولبيان وأثر السياحة على ميزان المدفوعات رياضيا ليجري ما يسمى بالميزان السياحي الذي يركز على تقييم النشاط السياحي وتبيان الأثر النهائي على ميزان المدفوعات وبمعنى أدق أن هذا الميزان يكتفي بحساب إنفاق السياح الأجانب داخل الدولة بعد طرح إنفاق السياح الوطنين بالخارج ويكون فيه فائض إذا كان انفاق السياح الأجانب داخل الدولة أكبر من إنفاق السياح الوطنيين خارج الدولة ويكون فيه عجز في الحالة العكسية.[5]

الميزان السياحي=(إنفاق السياح الأجانب – إنفاق السياح الوطنيين بالخارج).[6]

---

[1] أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص، ص.351، 352.

[2] مبروك رايس، **واقع وتحديات السياحة الصحراوية في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الملتقى الدولي الثاني حول السياحة الصحراوية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، يومي 12/11 مارس، 2012، ص.17.

[3] فراح رشيد، بودلة يوسف، **دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي**، أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد 12/ ديسمبر ،2012، ص.102.

[4] أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص.348.

[5] محمد العطا عمر، مرجع سابق، ص.19.

[6] المرجع نفسه.

المطلب الثاني: أهمية وأثر السياحة على فرص العمل العملات الأجنبية، توزيع الثروة والدخل.

تشكل السياحة عنصرا مهما من عناصر الاقتصاد و مصدر هام لتشغيل الايدي العاملة و العملات الاجنبية ،بالاضافة الى اثرها على توزيع الثروة و الدخل.

الفرع الأول: أهمية وأثر السياحة على فرص العمل.

إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج.[1]

تعتبر السياحة صناعة كثيفة الأيدي العاملة وعالية التوجه نحو العمالة فهي أيضا تخلق فرص للتوظيف في القطاعات الأخرى لأن الإنفاق على النشاط السياحي يؤثر في قطاعات متعددة من الاقتصاد الوطني حيث أن مجال الوظائف التي تخلقها السياحة لاشتراط وجود مهارات خصوص في مستوياته الدنيا وأيضا لا تعتمد السياحة في التوظيف على التقنية، إنما تركز على القوة البشرية بشكل مباشر أو غير مباشر كما هو موجود في الفنادق ووكالات السفر وشركات الخطوط الجوية والبحرية والبرية وسائقي سيارات الأجرة وبائعي الزهور وعملاء السلع التذكارية والعاملين في المطاعم والكافيتريات وكذلك تحتاج السياحة أيضا إلى كوادر متخصصة ومؤهلة ومدربة في الإدارة والمحاسبة وفي الطباعة والضيافة.[2]

وتشير الإحصاءات أنه إلى غاية 2001 كانت السياح توفر 200 مليون فرصة عمل أي حوالي 8% من مجموع فرص العمل في العالم، أما سنة 2006 بلغت حوالي 350 مليون عامل أي بتطور 150 مليون منصب عمل خلال 5 سنوات، كما أن معدل الزيادة في فرص العمل الناتجة عن السياحة وصل إلى 5.5 مليون فرصة عمل سنويا إلى غاية 2009، بالإضافة إلى ذلك أكدت معظم الدراسات التي أجريت أن بناء غرفة فندق جديدة يخلق (3 فرص) عمل مباشرة وغير مباشرة نظرا للترابط الأمامي والخلفي وتكامل القطاع السياحي مع بقية القطاعات الأخرى وتوفر السياحة في فرنسا 80000 منصب عمل مباشر عدا النقل موزعين على مختلف الأنشطة السياحية، ومن المتوقع حسب إحصاءات مجلس السفر والسياحة العالمي أن السياحة سوق تستوعب تقريبا 11.8 % من التوظيف الكلي في العالم عام 2014.[3]

---

[1] عيسى مرازقة، **التنمية المستدامة في الجزائر '' دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر ''**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة،جامعة محمد خيضر ، بسكرة، يومي 09-10 مارس ،2010، ص.4.

[2] محمد العطا عمر، مرجع سابق، ص.20.

[3] عوينات عبد القادر، مرجع سابق، ص.66.

مما سبق يمكن استنتاج أن للعمل السياحي أنواع هي: [1]

العمل المباشر: وهو مجموع مناصب العمل المحدثة من طرف الوحدات السياحية نفسها مثل: الإيواء، المطاعم، وكالات سياحية، النقل السياحي، والتنظيم السياحي...إلخ

العمل غير المباشر: وهو مجمل مناصب العمل الناتجة من النشاطات والقطاعات التي لها علاقة بشكل أو بآخر مع القطاع السياحي مثل: البناء، التأثيث ، الهياكل القاعدية....إلخ

الفرع الثاني: أهمية وأثر السياحة على العملات الأجنبية.

السياحة بكل أنماطها وأنواعها تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر اكتساب العملات الأجنبية بما ينفقه السائح على السلع والخدمات من عملات أجنبية.[2]

الدخل من العملات الأجنبية ليس هو الدخل الوحيد الذي يعود علينا من السياحة، وذلك أن دخل العملات الأجنبية يمثل الجولة الأولى للدخول المتولدة من هذا القطاع، وهي الجولة التي يكون أحد أطرافها السائح.

ولكن هناك جولات أخرى متتالية لتوليد الدخل الذي يكون أحد أطرافه من بلد السياحة وتعود إلى ما أنفقه السائح في الجولة الأولى فمثلا: إذا أنفق السائح 100 دولار أجرة غرفة في فندق، فإن نسبة من هذا المبلغ يقوم الفندق بإنفاقها بدوره على السلع والخدمات التي يقدمها للنزلاء وخدمة العاملين، ومن ثم يتولد دخل جديد يذهب إلى منتجي هذه السلع والخدمات وهؤلاء ينفقون ما يحصلون عليه على السلع والخدمات المختلفة وهكذا.[3] حيث ارتفع نصيب الدول العربية من الإيرادات السياحية العالمية من 2.3% عام 2001 إلى 72% عام 2005، ويرجع ذلك إلى ارتفاع متوسط إنفاق السائح في الدول العربية من 370 دولار أمريكي عام 2001 إلى 930 دولار أمريكي عام 2005 بزيادة نسبتها 300%، ويفوق هذا المتوسط مثيله العالمي الذي بلغ في نفس العام 843 دولار. ويعود أكبر نصيب من إيرادات السياحة العالمية في سنة 2008 على مستوى الشرق الأوسط بـ 10.985 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 24.07% من إجمالي إيرادات هذه المنطقة (45.640 مليار دولار أمريكي) تليها المملكة العربية السعودية بـ 9.720 مليار دولار، ثم كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة بـ: 7.192 مليار دولار، 7.161 مليار دولار أمريكي على التوالي. أما نصيب المغرب وتونس من الإيرادات السياحية العالمية لسنة 2008 كان 7.202 مليار دولار أمريكي و 2.932 مليار دولار على التوالي، مقابل 7.879

[1] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص.37.

[2] نعيم الظاهر، سراب إلياس، مرجع سابق ، ص.82.

[3] المرجع نفسه.

مليون سائح للمغرب، و 7.049 مليون سائح لتونس، في حين لم يتعد نصيب الجزائر من هذه الإيرادات 255 مليون دولار أمريكي مقابل 1.771 مليون سائح لنفس السنة. وهكذا فإن ارتفاع حجم الإيرادات السياحية الدولية يعود أساسا إلى نمو الحركة السياحية على المستوى العالمي، وذلك نتيجة لارتفاع مستويات دخول الأفراد، وتحسن ظروف المعيشة وظروف العمل وتطور مستوى التسهيلات السياحية التي ترافق المنتوج السياحي، كمشروعات البناءات التحتية ومؤسسات الإقامة ومشروعات النقل، وفي حقيقة الأمر فإن تحقيق هذه الإيرادات تتوقف على حجم وأهمية الاستثمارات المخصصة للقطاع السياحي ضمن للقطاع السياحي ضمن الاستثمارات الإجمالية في المناطق السياحية.[1]

ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات للنقد الأجنبي الناتج عن السياحة ميما يلي:[2]

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.
- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.
- الفروق الناتجة عن تحويل العملة.
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

الفرع الثالث: أهمية وأثر السياحة على توزيع الثروة والدخل.

ما يميز القطاع السياحي تمركزه خارج المدن الكبرى المزدحمة بالسكان وبعيدا عن المراكز الاقتصادية والمالية ومراكز الصناعات. فغالبية سكان المناطق السياحية يعتمدون في معيشتهم على الزراعة أو تربية المواشي أو الصيد أو بعض الصناعات اليدوية الخفيفة. فخروج سكان المدن إلى الريف لقضاء بعض الوقت يصاحبه شراء بعض المستلزمات الموجودة في المناطق الريفية وهذا يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي داخل الدولة وأيضا تضطر الحكومات إلى توفير الخدمات التي تجذب السياح في تلك المناطق مثل خدمات النقل والاتصالات والبنية التحتية والفنادق وخدمات التعليم والصحة والمياه والكهرباء وهذا مؤشر مهم لتوزيع الثروة على أجزاء كبيرة من الدولة وبهذه المميزات تستطيع السياحة أن تجلب المشاريع التنموية إلى الأقاليم النائية الريفية. [3]

فمثلا في مصر عندما تتجه الدولة إلى إحداث تنمية اقتصادية في إحدى المناطق الموجودة في الدولة، فإنها تحتاج إلى المناطق الجديدة البعيدة عن منطقة العمران، كالساحل الشمالي، منطقة مارينا ، منطقة شرم الشيخ،

[1] هاني نوال، مرجع سابق، ص، ص.75، 76.

[2] فراح رشيد، بودلة يوسف، مرجع سابق، ص.102.

[3] محمد العطا عمر، مرجع سابق، ص.21.

ومنطقة توشكا...إلخ. وتلك المناطق وحيث أنها محرومة من العمران والتنمية الاقتصادية، فعندما تقوم الدولة بالاتجاه نحو تعميرها وتنميتها، فإن تلك المناطق يحدث فيها إعادة توزيع الدخول نظرا لارتفاع دخول المشروعات التي تنشأ في تلك المناطق، وزيادة فرص العمل فيها، وبالتالي تزحف الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر، وتكون في تلك المنطقة مجتمع جديد على أثر عمرانه، فإذا كانت المشروعات الاقتصادية الجديدة مملوكة للدولة، أو القطاع الخاص، أو حق لدولة أجنبية فإن ذلك سيحقق تنمية ذلك الإقليم، ويرتفع أجور العاملين فيها، فيتم اعادة توزيع الدخول فيما بين العاملين وبين العاملين بالمدن والحضر، فيتحقق التوازن الاقتصادي بين تلك المناطق.[1]

جلب السياحة للمشاريع التنموية إلى أقاليم الريفية النائية يؤدي إلى بعض الآثار منها:[2]

- التنمية السياحية في الريف تؤدي إلى توزيع عادل ومتوازن للثروة والدخل داخل الدولة ؛
- التنمية السياحية في الريف تحد من الهجرة المتواصلة باتجاه المدن ؛
- التنمية السياحية تؤدي إلى تشجيع المهن كالصناعات اليدوية الفلكلورية؛
- كثرة المشاريع السياحية في المناطق الريفية يساعد على خلق مزيد من فرص العمل؛
- تؤدي التنمية السياحية في الريف إلى التطور الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة؛
- يساهم الريف بموجب السياحة في تكوين الناتج القومي والدخل القومي؛
- نمو القطاع السياحي في الريف يستوجب إقامة مراكز لحفظ الأمن والاستقرار للمواطنين.

[1] أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص، ص. 352، 352.

[2] محمد العطا عمر، مرجع سابق، ص.21.

المطلب الثالث: أهمية وأثر السياحة على المستوى العام للأسعار، التقنيات التكنولوجية، قطاعي المواصلات والاتصالات.

السياحة هي صناعة خدمات لكنها تجمع في مظلتها كثير من الصناعات والقطاعات المختلفة والتقنيات مثل: المستوى العام للأسعار، قطاع المواصلات والاتصالات، التكنولوجيا المتطورة.

الفرع الأول: أهمية وأثر السياحة على المستوى العام للأسعار.

كلما زاد الطلب السياحي على الأراضي المخصصة للمشروعات السياحية، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك الأراضي، وخصوصا إذا تدخل عنصر المضاربة (وهو اتجاه بعض الأشخاص إلى شراء تلك الأراضي وحبسها عن البيع حتى ترتفع أسعارها) فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار أكثر.[1]

كما يؤدي عنصر الموسمية إلى ارتفاع أسعار الخدمات في مناطق معينة ومحددة يزيد عليها الطلب السياحي لتمركزها في منطقة جغرافية معينة تمتاز بمواصفات ليست موجودة في غيرها، وبذلك يكون ارتفاع الأسعار إما بسبب زيادة الطلب أو بسبب زيادة التكلفة للمنتج السياحي أو بسببهما معا.[2]

كما قد ترتفع أسعار المنتج السياحي ليس بسبب الطلب السياحي فقط، بل ترتفع أسعار المنتج السياحي بسبب ارتفاع مستوى التكلفة لذلك المنتج، كارتفاع مستوى الأسعار لمستلزمات الإنتاج الداخلة في إنتاج خدمات السياحة ، كأجور العاملين في قطاع السياحة وعدم استخدام الإنفاق بكفاءة ، مما يؤدي إلى ارتفاع النفقات التي أنفقت على المنتج، مما يؤدي في النهاية لارتفاع القيمة المضافة مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى أسعار ذلك المنتج السياحي، والمنتج السياحي إما أن يكون فنادق أو شاليهات أو شقق مفروشة،أو بيوت شباب أو قرى سياحية.[3]

فالسياحة كغيرها من القطاعات الإنتاجية تزيد من الإنتاج والاستهلاك، وبذلك تميل الأسعار إلى الارتفاع نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الطلب على أنواع جديدة من السلع والخدمات وخاصة إذا لم يستطيع المعروض منها مواجهة الطلب عليها، هذا التركيز الزماني والمكاني في الاستهلاك السياسي يكثف من الطلب على الخدمة السياحية، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية تنعكس على ارتفاع الأسعار.[4]

---

[1] أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص.353.

[2] المرجع السابق، ص.354.

[3] المرجع السابق، ص.355.

[4] هشام مغربي، مرجع سابق، ص، ص.24، 25.

يولد ارتفاع الأسعار آثارا عامة اهمها:[1]

-بالنسبة لآثارها على الاستهلاك، يؤدي ارتفاع الأسعار إلى استبعاد شرائح اجتماعية محلية عن شراء بعض السلع المتاحة في سوق الدول المصدرة للسياحة لمصلحة السائحين الذين يقدرون على شرائها بالثمن الأعلى وتزداد خطورة الأمر إذا كانت السلعة ضرورية.

-يؤدي ارتفاع الأثمان إلى زيادة نفقات الإنتاج في الاقتصاد المنتج للخدمة السياحية زمن ثم الحد من قدرة التنافسية في السوق المحلية.

-تؤدي الزيادة في الطلب السياحي إلى التوسع في استخدام الأرض مما ينعش المضاربة العقارية ، الأمر الذي يبعد الأموال عن مجال الاستثمارات المنتجة.

-يُصعّب الارتفاع المستمر في الأسعار عملية الحساب اللازمة لاتخاذ قرارات بشأن إقامة مشروعات جديدة نظرا لصعوبة توقع اتجاهات الأسعار المستقبلية أي التأثير على القرارات الاستثمارية ومنها الاستثمار في قطاع السياحة.

الفرع الثاني: أهمية وأثر السياحة على التقنيات التكنولوجية.

تعمل الدول التي ترغب في زيادة مواردها من السياحة على استخدام التكنولوجيا الحديثة و المتطورة كلما كان ذلك ممكنا في جميع مرافقها وخدماتها السياحية.[2]

وذلك من خلال ما يلي:[3]

- نقل فنون وأنظمة الإدارة الحديثة بالفنادق وغيرها من المؤسسات والمنشآت السياحية؛
- إدخال تجهيزات (آلات معدات...) جديدة يمكن استخدامها إما في تسهيل تقديم الخدمات السياحية بأنواعها المختلفة وإما في إنتاج سلع صناعية لأغراض السياحة؛
- تطوير وتحسين طرق العمل في الأنشطة الاقتصادية والسياحية بالإضافة إلى برامج التدريب وتنمية المهارات للقوى العاملة؛
- القيام ببحوث التنمية والتحديث في المجالات المختلفة للنشاط السياحي؛

[1] هشام مغربي ، مرجع سابق،ص.25.

[2] يحي سعيدي، سليم العمراوي، مرجع سابق، ص.101.

[3] مبروك رايس، مرجع سابق ص.19.

- تقليد الشركات السياحية الوطنية للشركات الأجنبية المتواجدة بالوطن في طرق بيع الخدمات السياحية أو في تطبيق الإدارة الحديثة، إضافة إلى تحديث وتطوير أنظمتها الحالية حتى تستطيع البقاء والاستمرار في الخدمة في ظل وجود منافسة.

الفرع الثالث: أهمية وأثر السياحة على قطاعي المواصلات والاتصالات.

يعتبر النقل عاملا مهما في تطوير السياحة والعكس صحيح، حيث أنه بدون إمكانية التنقل بصفة مؤكدة ومنتظمة، فإنه لا يمكن أن يحدث أي تطور سياحي، وذلك بفعل عدم مجيء السواح إلى المناطق التي تعاني من مشكل قلة وسائل وتجهيزات النقل، كما أن التطور التقني الذي حصل في القرن العشرين وحتى الآن، قد طور السياحة الجماعية وهذا بفضل تطوير السيارة والقطار والسفينة والطائرة.[1]

كما أنه ظهرت مؤسسات النقل الكبيرة تقدم خدماتها للسواح، فمن أجل تلبية حاجة التنقل لدى السائح وتطوير السياحة، لابد من وجود سياسة تجهيز بالمنشآت الخاصة بالمواصلات من طرقات، أنفاق، سكك حديدية، حظائر سيارات وحافلات، الرافعات الكهربائية بالنسبة للرياضات الشتوية، بمعنى تطوير وتحديث البنية التحتية لهذا القطاع، وكذلك وسائل المواصلات بمختلف أنواعها، وبالتالي فإن هذه التجهيزات تتضاعف بتضاعف الاحتياجات السياحية، وكمثال على ذلك، نأخذ '' جزر موريس ''، التي كانت تشكو من نقص في أسطولها للتنقل الجوي، وبفعل تنامي السياحة الجماعية وإقبال أعداد كبيرة من السواح، دفع هذا الأمر بالسلطات الموريسية إلى اقتناء العشرات من الطائرات، وبالتالي فإن السياحة سمحت بتطوير قطاع النقل فيها.[2]

[1] شبوطي حكيم، مرجع سابق، ص.78.

[2] المرجع السابق،ص،ص.78،79.

خلاصة الفصل:

- إن السياحة ظاهرة اجتماعية وثقافية واقتصادية، من أكبر الصناعات في العالم ولا يزال تقدمها وتوسعها وتطورها ينمو بصورة سريعة جدا.
- نشأت السياحة منذ ان بدأت حياة الإنسان على هذه الأرض، بدأ بممارستها بصورة مبسطة وبدائية في مظهرها وأسبابها وأهدافها ثم تطورت وأصبحت نشاطا له أسسه ومبادئه بفعل التقدم التكنولوجي.
- تعددت واختلفت التعريفات التي تحدد مفهم السياحة، يرجع هذا التباين إلى اختلاف الزاوية التي ينظر منها كل باحث.
- تتميز السياحة بعدة خصائص تميزها عن بقية الأنشطة الاقتصادية الاخرى : حيث تعتبر صادرات غير منظورة، المنتج السياحي مركب وقابل للتصدير... كما لها أسباب جعلتها تنتشر وتتوسع بسرعة.
- يهدف النشاط السياحي الى اهداف عديدة منها اقتصادية واخرى اجتماعية .
- تبنى السياحة على ثلاثة أركان هي: النقل– الإيواء، البرامج والتي تعتمد على البنية التحتية والفوقية.
- تنقسم السياحة إلى عدة أنماط وفقا لعدة معايير وأسس نذكر منها:

معيار النطاق الجغرافي الذي ينقسم: سياحة داخلية وإقليمية وخارجية ومعيار الجنسية الذي ينقسم بدورة هو الآخر إلى: سياحة الأجانب، سياحة المقيمين خارج البلد سياحة مواطني الدولة، أما معيار الهدف فتتعدد التقسيمات التي تنطوي من ضمنه منها: السياحة الدينية، العلاجية، الرياضية ، الترفيهية،الاجتماعية، الثقافية، سياحة المعارض والمهرجانات، سياحة المؤتمرات، الاجتماعات...

- للسياحة مقومات تحدد مدى ميول السائح لمنطقة دون الأخرى وتتمثل في المقومات الطبيعية، المقومات البشرية والمقومات الخدمية والمالية.
- تلعب السياحة أثرا هاما في اقتصاديات الدول، فهي تعتبر موردا اقتصاديا هاما نتيجة لما تحققه من نتائج معتبرة من حيث التدفقات والإيرادات، حتى أصبحت أهم بند من بنود الصادرات، بالإضافة إلى كونها قطاعا كثيف العمالة وذو تشابكات مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الفصل الثالث:دراسة حالة مصر.

المبحث الأول:الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر.

المبحث الثاني:السياحة في مصر.

المبحث الثالث: العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والسياحة.

تمهيد :

إن قضية الإهتمام بتطوير القطاع السياحي في مصر من القضايا الرئيسية التي يجب الإهتمام بها و دراسة جوانبها كافة لما تتمتع به من مقومات سياحية التي تؤدي إلى تنوع الطلب السياحي لذلك تحاول مصر اصدارات تشريعات و قوانين تساعد على نجاح الإستثمار الأجنبي المباشر .

رغم التراجع في عملية جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عامي 2011،2012 بسبب إحداث الثورة،إلا أن الدولة تحرص على تهيئة المناخ للمستثمرين الأجانب.

تم تقسيم الفصل الثالث إلى :

-المبحث الأول:الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر.

-المبحث الثاني: السياحة في مصر.

-المبحث الثالث:العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والسياحة.

المبحث الأول : الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر.

تعمل وزارة الإستثمار على اتخاذ الإجراءات والسياسات التي من شأنها جذب المزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر والتي تعتبر من أهم مصادر التمويل وخاصة في الدول النامية حيث يتم الإعتماد عليها في تمويل الفجوة بين الإستثمار والمدخرات المحلية ، كما أن للإستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية على الإقتصاد القومي تتمثل في نقل التكنولوجيا المتقدمة ، والخبرات التسويقية والإدارية بما يسهم في رفع مستوى الإنتاجية وخلق المزيد من فرص العمل ، لذا تسعى كل من الدول النامية والمتقدمة إلى تبني السياسات التي تساعد على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشر .

المطلب الأول : الشركات المؤسسة بنظام الإستثمار الداخلي .

طبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن التدفقات في رأس المال المصدر للشركات التي تم تأسيسها بنظام الإستثمار الداخلي طبقا للقطاعات خلال الفترة (13/12-07/06) نجدها حسب الجدول الموالي .

الجدول رقم 01: التدفقات في رأس المال المصدر للشركات التي تم تأسيسها بنظام الإستثمار الداخلي طبقا للقطاع(13/12-07/06).الوحدة:بالمليون جنيه.

القطاعات	07/06		08/07		09/08		10/09		11/10		12/11		13/12	
	عدد الشركات	رأس المال المصدر	عدد الشركات	رأس المال المصدر	عدد الشركات	رأس المال المصدر	عدد الشركات	رأس المال المصدر	عدد الشركات	رأس المال المصدر	عدد الشركات	رأس المال المصدر	عدد الشركات	رأس المال المصدر
	No. of Comp.	Issued Capital	No. of Comp.	Issued Capital	No. of Comp.	Issued Capital	No. of Comp.	Issued Capital	No. of Comp.	Issued Capital	No. of Comp.	Issued Capital	No. of Comp.	Issued Capital
الاجمالـــــــي	3493.0	25210.0	4467.0	12688.8	2957.0	7651.7	3572.0	10457.1	2728.0	7287.4	3282.0	6274.1	4633.0	7159.3
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	158	10 074.22	191	114.04	323	188.08	405	190.22	318	130.39	439	166.58	494	304.33
الانشائية	32	799.42	609	2 423.17	259	1 363.63	434	2 995.70	383	2 064.92	455	1 981.57	512	811.29
التمويلية	448	1 615.16	30	525.3	3	31	1	5	0	0	2	58	2	30
الخدمية	478	973.65	798	876.01	585	539.36	583	1 625.26	275	435.81	340	307.88	546	864.68
الزراعية	821	1 478.20	1 048	2 048.89	628	1 490.53	541	910.06	373	626.56	410	817.11	496	817.70
السياحية	134	3 917.68	168	2 321.45	170	1 930.66	404	2 311.04	263	1 436.9	218	570.96	199	386.49
الصناعية	1 422	6 351.71	1 623	4 379.91	989	2 108.42	1 204	2 419.84	1 116	2 592.84	1 418	2 371.99	2 384	3 944.76

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية 2013 ، الباب العشرون،ص. 7. تاريخ الإطلاع:2015/04/23،على الساعة:10:04، www.capmas.gov.eg

يبرز الجدول وجود تذبذب في تدفقات رأس المال المصدر للشركات التي تم تأسيسها بنظام الإستثمار الداخلي طبقا للقطاعات ، يظهر هذا التذبذب من خلال :

- الإستثمار الأجنبي المباشر يتجه بقوة للقطاع الصناعي ،حيث يأتي في المركز الأول خلال الفترة المدروسة ماعدا السنة الاولى (07/06) فنلاحظ قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات يحتل الصدارة برأس مال قدره 10074.91مليون جنيه مصري ثم إنخفضت في السنة الموالية الى 114.04 مليون جنيه مصري .
- في السنة (08/07) إحتل القطاع الصناعي الصدارة برأس مال قدره 4379.91 مليون جنيه تليه القطاعات الإنشائية برأس مال مصدر قدره 2423.17 مليون جنيه ويليه قطاع السياحة في المرتبة الثالثة برأس مال قدره 2321.45 مليون جنيه اي ما نسبتة 18.3% من إجمالي رأس المال المصدر مقابل 15.54% في السنة التي قبلها . من هذا نلاحظ أن قطاع السياحة في تطور.
- في السنة (09/08)يحتل قطاع الصناعة الصدارة ويليه قطاع السياحة ثم الزراعي في المرتبة الثالثة برأس مال قدره 1490.53 مليون جنيه أي بنسبة 19.48% من إجمالي رأس المال المصدر مقارنة بالنسبة الفارطة التي كان القطاع الزراعي يمثل 16.15% من الإجمالي ، من هذا نلاحظ أنه هناك إهتمام بالقطاع الزراعي في السنة (09/08) وذلك لتأثر القطاعات الاخرى بالأزمة الإقتصادية المالية العالمية .
- في السنة(10/09) تحتل القطاعات الإنشائية المرتبة الأولى براس مال قدره 2995.70 مليون جنيه أي ما نسبته 28.65% من إجمالي رأس المال المصدر ويليه القطاع الصناعي و السياحي في المرتبة الثالثة بنسبة 22.1% من إجمالي رأس المال .
- في السنة (11/10) تحتل القطاعات الصناعية المرتبة الأولى ثم القطاعات الإنشائية ويليها قطاع السياحة بنسبة 19.72%.
- أما في السنتين الأخيرتين شهد قطاع السياحة تراجعا كبيرا من 9.1% من إجمالي رأس المال إلى سنة (12/11) الى 5.4% لسنة (13/12) بحيث يرجع هذا التراجع والتذبذب في الفترة [10-13] الى التوترات السياسية الحاصلة في البلد بسبب نظام الحكم السابق .
- انخفاض رأس المال المصدر الإجمالي من 25210.0 مليون جنيه عام (07/06) الى 7159.3 مليون جنيه سنة (13/12) اي بنسبة تغير قدرها 71.60% - فهذا يرجع إلى الأوضاع السياسية والأمنية في الفترة الأخيرة .

المطلب الثاني: المساهمة في رؤوس الاموال المصدرة .

طبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن مساهمة رأس المال العربي والأجنبي في الشركات رؤوس الاموال المصدرة للفترة (13/12-09/08) نجدها حسب الجدول الموالي:

جدول رقم 02: مساهمة المصريين والأجانب قي رؤوس الأموال المصدرة (13/12-09/08).

الوحدة: بالمليون جنيه.

البيان	09/08			10/09			11/10			12/11			13/12		
	مصريون	عرب	أجانب	مصريون	عرب	أجانب	مصريون	عرب	أجانب	مصريون	عرب	أجانب	مصريون	عرب	أجانب
	Egyptians	Arab	Foreigners	Egyptians	Arab	Foreigners	Egyptians	Arab	Foreigners	Egyptians	Arab	Foreigners	Egyptians	Arab	Foreigners
إجمالي تأسيس	11238.69	1444.43	2578.42	16782.06	1116.68	1253.49	10963.47	1391.20	1112.33	10079.16	1170.09	724.10	8808.57	1569.02	913.13
استثمار داخلي	5279.04	569.23	1803.41	8978.67	668.11	810.35	6112.11	655.74	519.55	4760.41	960.57	553.11	5265.35	1256.70	637.21
قانون 159	5579.82	832.72	549.67	7555.58	414.42	213.91	4457.04	681.26	201.74	4330.48	200.05	146.79	3400.12	299.12	225.55
مناطق حرة	379.83	42.48	225.34	247.81	34.15	229.23	394.32	54.20	391.04	988.27	9.47	24.20	143.10	13.20	50.37

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية 2013 ، الباب العشرون، ص .10.تاريخ الإطلاع:2015/04/23،على الساعة:10:04، www.capmas.gov.eg

من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ عدة نقاط أهمها :

- مساهمة الأجانب في الإستثمار الداخلي الصدارة في الفترة (10/09-09/08) هذا يعني أن غالبية الإستثمار الداخلي بمساهمة من الأجانب .
- مساهمة رأس المال الأجنبي إلى المناطق الحرة يحتل الصدارة طول الفترة المدروسة ماعدا سنة 12/11 إحتلت مساهمة المصريين الصدارة ، لأن المستثمر الأجنبي يقصد المناطق الحرة باعتبارها تقع قرب الموانئ والمطارات لتسهيل عمليات المبادلة .
- مساهمة رأس المال العربي والمصري هي مساهمة محدودة مقارنة بمساهمة رأس المال الأجنبي في المناطق الحرة .
- إرتفاع مساهمة الأجانب في المناطق الحرة في الفترة (11/10-10/09) هذا مايدل على أن المزايا في هذه الفترة كانت تغري المستثمر الأجنبي للإستثمار فيها ثم انخفضت انخفاضا شديدا في الفترة (12/11-13/12) نظرا للأوضاع السياسية والأمنية السائدة في البلاد في تلك الفترة .

- مساهمة رأس المال العربي في الشركات المؤسسة وفقا للقانون رقم 159 بلغت 57,65 مليون جنيه في عام (09/08) و 48,96 مليون جنيه في عام (11/10) في هذين السنتين أخذ رأس المال العربي المرتبة الأولى في المساهمة .
- مساهمة رأس المال الأجنبي في الشركات المؤسسة وفقا للقانون رقم 159 كانت محدودة وضئيلة مقارنة بالمساهمة في الإستثمار الداخلي .

المطلب الثالث : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات.

حسب تقرير اداء وزارة الإستثمار والجهات التابعة لها فإن التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر منذ العام 2008/2007 وحتى العام 2013/2012 نجدها في الجدول التالي:

جدول رقم 03: التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر (2008/2007-2013/2012). الوحدة: بالمليار دولار

البيان	08/07	09/08	10/09	11/10	12/11	13/12
تاسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس الأموال	6.4	2.3	2.7	2.2	2.1	2.4
طرح الأصول والشركات لغير المقيمين	2.3	0.3	0.2	0.0	1.7	0.3
قطاع البترول	4.1	5.4	3.6	0.2-	0.1	0.3
الاستثمارات العقارية	0.4	0.1	0.3	0.1	0.1	0.1
صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر	13.2	8.1	6.8	2.2	4.0	3.0

المصدر : وزارة الإستثمار ، تقرير أداء وزارة الإستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي 2013/2012، جمهورية مصر العربية ، ص .25.

بلغ صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها خلال العام 2008/2007 ، 6.4 مليار دولار وهي أكبر تدفق حصل عليه هذا القطاع لحد سنة 2013 ثم بدأ في التباطؤ الى أن وصل إلى 2.4 مليار دولار سنة 2013/2012، أي بنسبة تغير قدرها 62.5%- هذا في الفترة (2013/2012-2008/2007).

كما بلغت حصيلة طرح الأصول والشركات لغير المقيمين لسنة 2008/2007 ، 2.3 مليار دولار ليصل الى 0.3 عام 2012/ 2013 أي بنسبة تغير قدرها 86.95%- . أما الإستثمارات العقارية بلغت الحصيلة حوالي 0.4 مليار دولار عام 2007 / 2008 لتصل الى 0.1 مليار دولار في عام 2013/2012 اي ان نسبة التغير بلغت 75%-.

بينما استحوذ قطاع البترول خلال عام 2008/2007 على 4.1 مليار دولار بينما وصل الى 0.1 مليار دولار عام 2013/2012 أي نسبة التغير بلغت 97.56%-.

ومنه مما سبق نستنتج مايلي :

في العام 2008/2007 ، عرفت صافي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة أرقاما قياسية بالنسبة إلى مصر أين وصلت الى 13.2 مليار دولار ثم شهدت انخفاض عام 2009/2008 بسبب الأزمة المالية الإقتصادية العالمية أي وصلت الى 8.1 مليار دولار أي بنسبة تغير قدرها 38.63%- ولم تتأثر السنة 2009/2008 فقط بالأزمة المالية العالمية بل تواصل الانخفاض حتى عام 2011/2010 بحصيلة قدرها 2.2 مليار دولار ، ليعود صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الزيادة في عام 2012/2011 أين وصل الى4.0 مليار دولار .

يتضح من توزيع إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر وفقا للقطاعات أن الإستثمارات البترولية تأتي في المرتبة الأولى في الفترة (2010/2009-2008/2007) حيث بلغت الحصيلة على التوالي : 4.1 ، 5.4 ، 3.6 مليار دولار أي مانسبته من الإجمالي على التوالي: 31.06%، 66.67% ، 52.94% يليها الإستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس الاموال حيث بلغت مانسبته 48.48% في عام 2008/2007 من الإجمالي ووصلت إلى : 80% عام 2013/2012.

وفقا لتقرير " الجاذبية الإستثمارية لإفريقيا – بناء الجسور" الصادر عن مؤسسة ايرنست آنديانج (Ernst & Young) لعام 2012 فقد احتلت مصر المركز الثاني على مستوى افريقيا من حيث القدرة على جذب مشروعات إستثمار أجنبي مباشر جديد وذلك للعام الثاني على التوالي ، وجاءت مصر في هذا الترتيب بعد جنوب افريقيا حيث نجحت في جذب اكثر من 82% من مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2003 بفضل قدرتها على جذب إهتمام المراكز الإقليمية ونجاحها في جذب نحو 105% من الإستثمارات الأجنبية بافريقيا منذ عام 2003. وأكدت مؤسسة ايرنست آنديانج (Ernst&Young) أنه على الرغم من التراجع الحاد في معدلات الإستثمار عقب ثورة 25 يانير 2011 إلا أن مصر نجحت في جذب و تأسيس 52 مشروعا جديداً في العام نفسه ، بالإضافة إلى تسجيل 60 مشروعا جديداً .[1]

صنفت مصر ضمن اكبر 10 دول افريقة جذباة لمشروعات البنية الأساسية حتى فبراير 2013 وذلك وفقا لتقرير" Getting down to business" الصادر عن مؤسسة ايرنست آنديانج (Ernst&Young) للخدمات الإستثمارية في إطار الدراسة التي أجرتها الشركة للجاذبية الإستثمارية لافريقيا في 2013 . وقد احتلت مصر الترتيب الثالث بعدد 82 مشروعا ، إضافة إلى أن مصر جاءت ضمن أكبر خمس دول من حيث توقعات المستثمرين . وتشير التقديرات الواردة بالتقرير إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر سيصل الى 5.58% (على أساس سنوي) في الفترة مابين 2022 و2017 ، ويتوقع التقرير ايضا أن تحقق مصر مدل نمو يؤهلها للدخول في مصاف القوى الإقتصادية العالمية بحلول عام 2040.[2]

[1] وزارة الاستثمار ،مرجع سابق،ص.58.

[2] المرجع نفسه.

الشكل رقم 01:تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2004/2003-الربع الأول من 2015/2014.

الوحدة:مليار دولار.

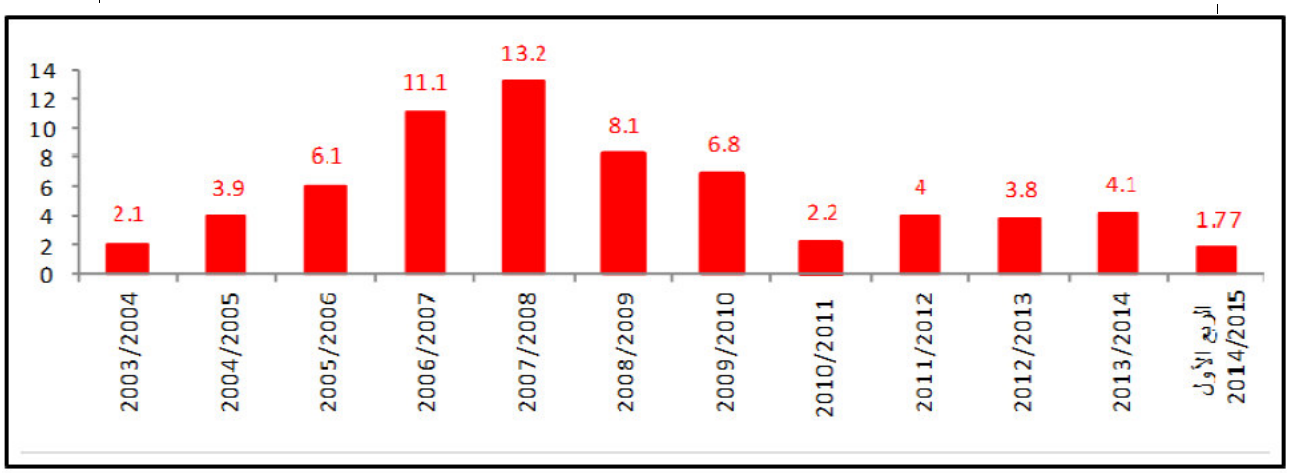

المصدر: الهيئة العامة للإستثمار و المناطق الحرة،التقرير الإقتصادي ربع السنوي (الربع الاول يوليو –سبتمبر 2015/2014)،جمهورية مصر العربية،2015،ص.20.

الشكل رقم 02:التوزيع القطاعي النسبي للاستثمار الاجنبي المباشر 2011/2010-2015/2014.

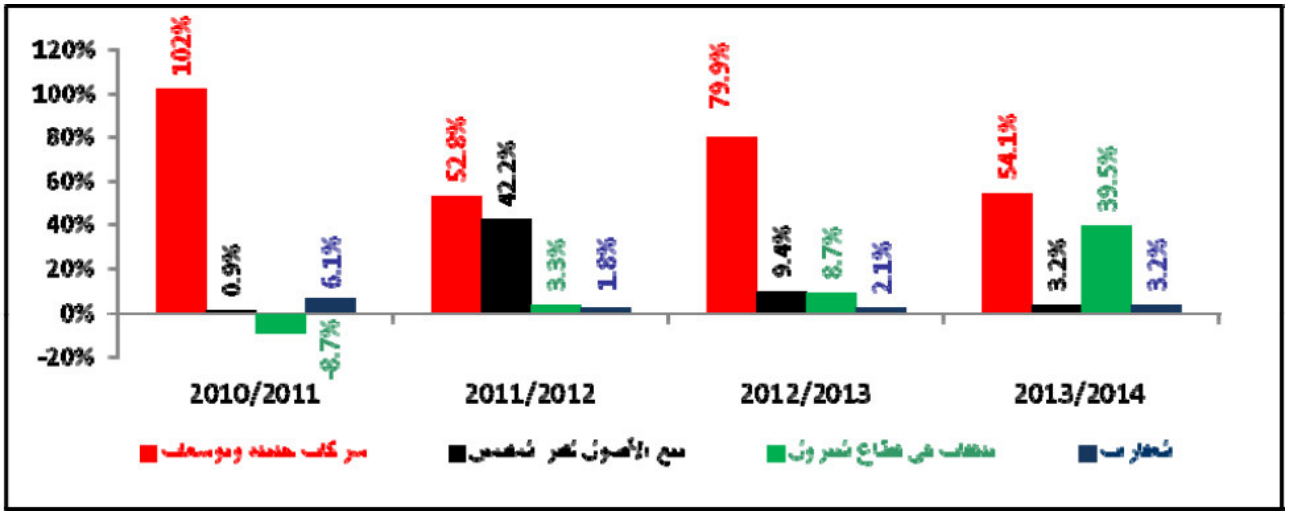

المصدر: الهيئة العامة للإستثمار و المناطق الحرة،التقرير الإقتصادي ربع السنوي (الربع الأول يوليو –سبتمبر 2015/2014)،2015، جمهورية مصر العربية، ص.20.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن:

-الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الشركات الخاصة و التوسعات يحتل المرتبة الأولى خلال الفترة 2011/2010-2015/2014،اذ وصلت نسبة هذا القطاع إلى 102% خلال العام 2011/2010 ،لكنه شهد تناقصا حيث بلغ 54,1خلال العام 2014/2013 أي انخفض بنسبة تغير قدرها46,9-%.

-بلغت نسبة بيع الأصول لغير المقيمين في العام 2011/2010 0,9 % إلا انه شهد تطورا كبيرا في العام 2012/2011 حيث وصل إلى 42,2 %ثم تباطىء إلى أن وصل الى 3,2% في العام2014/2013.

-شهد قطاع البترول انخفاضا حادا في العام 2011/2010 بنسبة 8,7-%،ثم شهد تطورا كبيرا في العام 2014/2013 إذ بلغ39,5%.

<u>أهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى مصر خلال الربع الأخيرمن العام 2014/2013:</u>

شهد الربع الرابع من العام 2014/2013قيام عدة إستثمارات أجنبية كبرى في مصر،مما يعكس ثقة المستثمرين الاجانب في الإقتصلد المصري و مناخ الإستثمار في مصر ،و تتمثل أهم هذه الإستثمارات في مايلي:

-إفتتاح المرحلة الاولى لأحدث مصنع لإنتاج الفايبر جلاس بالعين السخنة باستثمارات صينية تبلغ 235مليون دولار و تصل الى 535مليون دولار في نهاية مراحله الثلاث و سيتيح 2000 فرصة عمل،كما يصل حجم إنتاجه الى 200 الف طن في مراحله الثلاث منها 80الف طن في المرحلة الأولى و سيوجه 80 منها للتصدير إلى الخارج.

-وافق مجلس إدارة الهيئة الإقتصادية بتنمية شمال غرب خليج السويس على مشروع التحرير بإنشاء مجمع صناعي للبتروكيماويات على مساحة 5 كيلومترات مربعة بالحيز المخصص للهيئة بالعين السخنة باستثمارات 85 مليار دولار،و أضاف أن المشروع باستثمارات محلية 50 و بشراكة إماراتية سعودية من خلال شركات مقيدة بالغرف المالية بالإمارات و لندن مما يعكس قوة المركز المالي للجانب العربي،و يوفر المشروع 20الف فرصة عمل مباشرة و 100الف أخرى غير مباشرة أثناء عملية انشاء المجمع التي تصل الى 3سنوات و توفر 3 آلاف فرصة عمل مباشرة و 50 ألف فرصة غير مباشرة مع بدء التشغيل حيث أن المجمع يضم عدة مصانع لتوفير المواد الكيماوية المختلفة للسوق المحلية بمختلف محافظات مصر و التصدير عبر موانىء السخنة و الأدبية بالسويس.

-يعتزم صندوق دعم المشروعات الأمريكي تنفيذ مبادرة لإنشاء عدد من المشروعات الإستثمارية في مصر بقيمة 120مليون دولار و التي وافق عليها الكونجرس الأمريكي مؤخرا،حيث يرى الصندوق أن مصر لديها فرص إستثمارية هائلة تنتظر المزيد من رؤوس الأموال الأمريكية ،و ستستفيد بالقطع من ميزات الإنتاج الكبير ومن

شبكة الإتفاقيات التجارية الموقعة من عدد كبير من الدول و التكتلات الاقتصادية، فضلا عن الجهود التي تبذلها الحكومة لحماية الصناعة الو طنية من الممارسات التجارية الضارة .

-وقعت شركة كاربون القابضة المصرية بالعين السخنة و شركتي ميرتيكنيمونت الإيطالية،و أركيرودن الهولندية عقد شراكة بقيمة 1,7مليار دولار،و تقوم شركتي ميرتيكنيمونت و أركيرودن بمقتضى هذا الإتفاق بتوفير الخدمات و المرافق و تشمل محطة كهرباء ووحدات تحلية مياه و خزانات للمواد الخام و المنتجات النهائية و المواسير والكابلات بالمجمع الصناعي لشركة التحرير للبتروكيماويات إحدى الشركات التابعة لشركة كاربون القابضة والذي ينفذ عدد من مشروعات البترول و الغازبالعين السخنة.

المطلب الرابع: آليات تطوير الاستثمار في مصر.

أولا:المناطق الاستثمارية القائمة في جمهورية مصر العربية.

يمثل عدد المناطق الاستثمارية القائمة 13منطقة حتى 2011/5/16، وقد تم إنشاؤها في مجالات مختلفة وموزعة على 7 محافظات في جمهورية مصر العربية كالاتي:[1]

-سي بيس ي مصر للتنمية الصناعية مواد البناء الجيزة.

-بولاريس الدولية للمناطق الصناعية صناعات نسيجية الجيزة.

-مجموعة التنمية الصناعية صناعات مغذية للسيارات الجيزة.

-بيراميدز لتنمية المناطق الصناعية صناعات هندسية الشرقية.

-التجمعات الإستثمارية مصر للمدن الصناعية و التنمية العقارية غزل و نسيج و ملابس الشرقية.

-ميت غمر مشروعات صغيرة و متوسطة الدقهلية.

-أرض الصف مشروعات صغيرة و متوسطة الجيزة.

-مدينة مبارك للأبحاث العلمية و التطبيقات التكنولوجية نانو وبيو تكنولوجي الاسكندرية.

-جامعة القاهرة التعليم العالي و البحث العلمي الجيزة.

-جامعة عين شمس التعليم العالي و البحث العلمي القليوبية.

-المنطقة الإستثمارية لوزارة الاتصالات بالمعادي تكنولوجيا المعلومات القاهرة.

-المنطقة الإستثمارية بميناء القاهرة الجوي تجاري و خدمي القاهرة.

[1] غياط فوزية،بومحروق خير الدين، تقييم واقع الإستثمارات العامة في جمهورية مصر العربية في ظل الأوضاع السياسية الحالية خلال الفترة2010-2012،**أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الإستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة2001-2014**،جامعة فرحات عباس،سطيف،12/11مارس2013،ص. ص،7،6.

جدول رقم04:المناطق الإستثمارية القائمة في جمهورية مصر العربية.

	اسم المنطقة	النشاط	المحافظة	الموقع	المساحة(فدان)
				نشاط صناعي	
1	سي بي سي مصر للتنمية الصناعية	مواد البناء	الجيزة	6 اكتوبر	357
2	بولاريس الدولية للمناطق الصناعية	صناعات نسيجية	الجيزة	6 اكتوبر	463
3	مجموعة التنمية الصناعية	صناعات مغذية للسيارات	الجيزة	6 اكتوبر	263
4	بيراميدز لتنمية المناطق الصناعية	صناعة هندسية	الشرقية	10من رمضان	262
5	التجمعات الإستثمارية مصر	غزل و نسيج وملابس	الشرقية	10من رمضان	261
				صناعات صغيرة و متوسطة	
6	ميت غمر	صغيرة و متوسطة	الدقهلية	ميت غمر	17.6
7	أرض الصف	صغيرة و متوسطة	الجيزة	الصف	40.4
				التعليم العالي والبحث العلمي	
8	مدينة الأبحاث العلمية و التطبيقات التكنولوجية	نانو وبيوتكنولوجي	الاسكندرية	الإسكندرية	135
9	جامعة القاهرة	التعليم العالي و البحث العلمي	الجيزة	6 اكتوبر	749
10	جامعة عين شمس	التعليم العالي و البحث العلمي	القليوبية	العبور	163
11	جامعة الفيوم	التعليم العالي و البحث العلمي	الفيوم	الفيوم الجديدة	150
				الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	
12	المنطقة الصناعية بالمعادي	تكنولوجيا المعلومات	القاهرة	المعادي	75
				نشاط تجاري وخدمي	
13	المنطقة الإستثمارية بميناء القاهرة الجوي	تجاري و خدمي	القاهرة	مطار القاهرة	2.289

المصدر:الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ،المناطق الاستثمارية، بتاريخ:2015/05/17،على الساعة: 09:00 ،

www.gafi.gov.eg/Arabic/StartaBusiness/InvestmentZones/Pages/Investment-Zone.aspx

ثانيا:المناطق الحرة في جمهورية مصر العربية.

سعت مصر لإنشاء المناطق الحرة منذ اوائل السبعينات في محاولة لزيادة الصادرات،و جذب الإستثمارات الأجنبية،و إدخال التكنولوجيا المتطورة و خلق المزيد من فرص العمل،و على الرغم من أنها تقع داخل الأراضي الوطنية ،تعد المناطق بمثابة مناطق خارج الحدود أي مناطق حرة. و يتحتم على المستثمرين العاملين داخل المناطق الحرة تصدير اكثر من 50 بالمئة من إجمالي انتاجهم.و عادة ما تقع المناطق الحرة بالقرب من الموانىء البحرية و المطارات لتسهيل إجراءات الاستيراد و التصدير.و هناك نوعان من مختلفان من المناطق الحرة:المناطق الحرة العامة و المناطق الحرة الخاصة،و تملك مصر حاليا تسعة مناطق حرة في كل من:مدينة نصروالإسكندرية،بور سعيد،السويس، الإسماعلية، دمياط، شبين الكوم و مدينة الإنتاج الاعلامي و قفط،

بالاضافة إلى منطقتين قيد التطوير في بدر و شرق بورسعيد.تقدم المناطق الحرة العديد من الحوافز و الضمانات مثل :إعفاء مدى الحياة من جميع الضرائب و الجمارك،إعفاء من جميع لوائح الاستيراد و التصدير،مع إتاحة بيع نسبة معينة من الإنتاج محليا بشرط دفع الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى استثناءات محدودة من احكام العمل . و قد ألغيت الحوافز الضريبية للصناعات كثيفة الطاقة العاملة في المناطق الحرة (الأسمدة، الحديد و الصلب،إنتاج النفط ،إنتاج و تسييل و نقل الغاز الطبيعي) في مايو 2008،و علاوة على ذلك،تعفى جميع المعدات و الآلات ووسائل النقل الأساسية(باستثناء سيارات الركوب) الأزمة للحفاظ على الأنشطة المرخصة للمشروعات،من جميع الجمارك و رسوم الاستيراد و الضرائب على المبيعات.يتم التعامل مع إجراءات الترخيص من خلال الهيئة العامة للإستثمار.[1]

جدول رقم05:المناطق الحرة القائمة في جمهورية مصر العربية.

المنطقة	الموقع
المنطقة الحرة العامة **بمدينة نصر**	**على بعد125كم من ميناء السخنة البحري المحوري**
المنطقة الحرة العامة **بقفط**	**على بعد 1كم من طريق الصعيد شرق النيل الجديد**
المنطقة الحرة العامة **بشين الكوم**	**على مسافة12 كم من طريق القاهرة /الاسكندرية الزراعي**
المنطقة الحرة العامة **ببور سعيد**	**بعدها عن مطار الجميل غرب بورسعيد مسافة6كم**
المنطقة الحرة العامة **بالسويس**	**تقع امام محطة كهرباء عتاقةعلى مسافة 25كم**
المنطقة الحرة العامة **بالإسماعيلية**	**تبعد ب85 كم عن ميناء السويس**
المنطقة الحرة العامة **بالإسكندرية**	**على بعد 20 كم عن مطار النزهة الدولي**
المنطقة الحرة العامة **الإعلامية**	**على بعد 30 كم غربا من قلب العاصمة المصرية**

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات :**الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة.**

ثالثا:سياسات جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

يعتبر الترويج للإستثمار هو أحد اهم المحاور التي تقوم بها وزارة الإستثمار سواء على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي ،حيث يتمثل دور الترويج في إيجاد الفرص الإستثمارية و تحديد أهمها و أهم القطاعات الواعدة لجذب الإستثمارات العربية و الأجنبية و تشجيع المستثمرين المحليين للارتقاء بمستوى الأداء الإقتصادي،و رفع معدلات النمو.زمن أجل إنجاح جهود الترويج للإستثمار في مصر فانه تم تبني مجموعة من السياسات و الإجراءات التي تمثل أهمها فيمايلي:[2]

[1] غياط فوزية، بومحروق خير الدين،مرجع سابق،ص، ص.9،10.

[2] وزارة الاستثمار ،مرجع سابق،ص.28.

-تقديم الدعم و التسهيلات اللازمة لمختلف الشركات في كافة القطاعات الإقتصادية لبدء النشاط أو التوسع أو مواصلة أعمالها بنجاح في مصر؛

-التواصل المستمر مع الشركات الإستثمارية الكبرى و تكثيف جهود رعاية المستثمرين و تخطيط و تنفيذ زيارات ترويجية للدول المستهدفة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر؛

-توفير المعلومات والبيانات اللازمة على مناخ الاعمال في مصر،و كذلك إعداد تقارير للتعريف بالتطورات الخاصة بمناخ الاعمال و الإستثمار، و الفرص الإستثمارية المتاحة بالقطاعات المختلفة؛

-إعداد و جمع الفرص الاستثمارية لدى كافة الوزارات و هيئاتها التابعة المتاحة للمشروعات القومية داخل كل قطاع على مستوى الجمهورية،و إصدار كتيب ترويجي يضم هذه الفرص،بالإضافة إلى اتاحتها و عرضها على الموقع الالكتروني لوزارة الإستثمار ،مثل الترويج لنحو ستة فرص إستثمارية للإستثمار المشترك بدول افريقيا؛

-الترويج لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و مشروعات الإستثمار في المحافظات؛

-العمل على إعداد خريطة إستثمارية لمصر؛

-تنظيم المؤتمرات و الفعاليات الترويجية لتعزيز برنامج التحرك الإستثماري في الدول المستهدفة و التعاون الفني مع العديد من الهيئات و المنظمات الدولية؛

-التواصل مع المصريين في الخارج و التي شملت اتحاد المصريين بأوروبا،اتحاد المصريين بوسط آسيا ،و حملة المصريين بالخارج.

المبحث الثاني : السياحة في مصر .

تعتبر مصر أهم بلد سياحي في منطقة الشرق الاوسط لما تتمتع به من موقع إستراتيجي وامتلاكها للكثير من المقومات الطبيعية والتاريخية التي تؤهلها لأن تكون قبلة سياحية هامة تجعلها متميزة على خريطة السياحة الدولية .وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى :

المطلب الأول : مقومات السياحة المصرية .

تزخر مصر بمجموعة من المقومات السياحية اختلفت وتنوعت لتشكل هذه المقومات القاعدة الأساسية للسياحة المصرية .

أولا : المقومات الطبيعية .

تتمتع مصر بموقع جغرافي هام ، فهي تقع في منطقة إلتقاء ثلاث قارات وهي : افريقيا وأروبا وآسيا ، وبذلك تحتل مكانة سياسية قوية بين باقي الدول الأخرى في المنطقة ، وتتبر المقومات الجغرافية في مصر من أهم المقومات السياحية التي أعطت لها وزنا سياحيا ، فتكثر فيها الجبال في المناطق الشرقية منها على ساحل البحر الأحمر وبعض التلال المرتفعة في منطقة جنوب شرق القاهرة ، وتطل على جهة الشمال للبحر الأبيض المتوسط ، ومن جهة الشرق على البحر الاحمر ، ويمر في وسطها نهر النيل الذي يعتبر شريان الحياة لمصر ، حيث يتفرع عند مدينة القاهرة إلى فرعين دمياط والرشيد ، كما تربط بين البحرين الأبيض والأحمر قناة السويس التى تصل الشرق بالغرب .[1]

المناخ في مصر يتصف بالإعتدال طوال العام ، حيث يسوده الدفء شتاء خصوصا في الجنوب (مناطق أسوان ، الأقصر و أسيوط ...) أما صيفا فهو متوسط الحرارة نهارا ،وتنقسم مصر مناخيا الى ثلاث مناطق هي: منطقة الساحل الشمالي ، منطقة وادي النيل و منطقة سيناء والبحر الأحمر .[2]

[1] عوينات عبد القادر ،مرجع سابق،ص.93.

[2] المرجع السابق،ص،ص.94،93.

ثانيا: المقومات التاريخية .

تتمتع مصر بمقومات تاريخية كثيرة ، فالآثار الفرعونية المنتشرة في أنحاء مصر شاهدة على حضارة مصر وتاريخيها العميق ، وأهم هذه المقومات نجد :[1]

- منطقة أسوان : تقع على الضفة الشرقية للنيل ، حيث يوجد بها العديد من المناطق الأثرية التاريخية ؛
- منطقة الإسكندرية والساحل الشمالي : تعد من أكبر موانئ مصر والعاصمة الثانية للبلاد ، سميت بهذا الاسم نسبة الى الإسكندر الذي أمر بإنشائها عام 332 قبل الميلاد .

كما نجد الآثار الإسلامية متنوعة في مصر منها :

- الجامع الأزهر : بناه القائد الفاطمي جوهر الصقلي عام 291 م الموافق ل 369 هـ ، يأمر من الخليفة المعز لدين الله ليكون مسجدا ومدرسة ؛
- مسجد عمرو بن العاص : يعد أول مسجد بني في مصر بعد الفتح الاسلامي في منطقة الفسفاط ، ويعرف بالجامع العتيق ، وتم إنشاؤه عام 21 للهجرة الموافق لعام 642 م وقد أنشأه القائد عمرو بن العاص .

[1] عوينات عبد القادر ،مرجع سابق، ص.94.

المطلب الثاني :مؤشرات السياحة المصرية .

تتنوع المؤشرات السياحية لمصر بين مؤشرات تدفق عدد السياح من وجهات سياحية مختلفة وتطور عدد الأسرة لأجل تلبية احتياجات السياح وتطور طاقات الإيواء لتلبية الطلب السياحي.

أولا : تدفق عدد السياح.

تعتبر مصر من أكثر بلدان الشرق الأوسط إستقبالا للسياح فقد بلغ عدد الوافدين 6045 ألف سائح سنة 2003 منتقلا الى 9464 الف سنة 2013.

الجدول رقم 06: توزيع السائحين طبقا لمجموعات الدول (أعداد ونسب) (2003-2013) .

الوحدة: بالألف.

مجموعات الدول	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاجمالي	6045	8104	8608	9083	11091	12835	12536	14731	9845	11532	9464
عرب	1322	1496	1703	1922	1960	1955	1879	2092	1802	2270	1761
أوربيون	4204	5920	6121	6260	7939	9622	8416	11177	7211	8416	6976
أمريكيون	188	257	298	340	430	486	489	563	287	285	340
أخرى	331	431	487	561	762	772	1752	899	545	561	387
التوزيع النسبي للسائحين (%)											
عرب	21.9	18.5	19.8	21.2	17.7	15.2	15.0	14.2	18.3	19.7	18.6
أوربيون	69.5	73.1	71.1	68.9	71.6	75.0	67.1	75.9	73.2	73	73.7
أمريكيون	3.1	3.2	3.5	3.7	3.9	3.8	3.9	3.8	2.9	2.5	3.6
أخرى	5.5	5.3	5.7	6.2	6.9	6.0	14.0	6.1	5.5	4.9	4.1

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية 2013 ، الباب الثالث عشر ، ص. 3. تاريخ الإطلاع:2015/04/23، على الساعة:10:04، www.capmas.gov.eg

من خلال الجدول يلاحظ أن هناك تطور في عدد السياح إلى مصر من سنة 2003 الى سنة 2013 ، فقد بلغ عدد الوافدين 14731 ألف سائح سنة 2010 مقارنة ب 6045 سنة 2003 وهو تطور كبير أي تغير بنسبة تقدر ب % 143.69 لعدد الوافدين خلال الفترة (2003 -2010) ، أي أن عدد الوافدين زاد بأكثر من الضعف خلال 7 سنوات . إلا أنه انخفض عدد السائحين من 14731 ألف سنة 2010 إلى 9845 ألف سنة 2011 أي بنسبة تغير تقدر %33.17 – ويعود هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى المشاكل السياسية التي عرفتها مصر خلال هذه السنة والمتمثلة في الثورة الشعبية على نظام الحكم السابق. ولكن لم يستمر التراجع ففي سنة 2012 وصل عدد الوافدين الى 11532 ألف سائح أي هناك زيادة وتطور في عدد الوافدين عن السنة التي قبلها بنسبة تغير قدرها %17.13 .

هذا بالإضافة إلا أن غالبية السواح الوافدين إلى مصر أوربيون فاكثر من 60% أوربيون طوال الفترة (2003-2013).

ثانيا : تطور طاقات الإيواء .

التطور الحاصل في عدد الفنادق يترجم القدرة على تلبية الطلب السياحي والتي تظهر في الجدول الموالي .

جدول رقم 07: الطاقة الفندقية (2002-2013) . الوحدة : بالعدد

البيان	الوحدة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإجمالي	عدد	1127	1152	1485	1442	1422	1429	1446	1477	1433	1321	1223
	حجرة	132109	136510	121462	126066	135316	142811	143932	160042	153081	139766	130296
	اسرة	264218	273020	231253	237318	255175	266978	266737	300815	282572	254030	241692
الفنادق والقرى السياحية	عدد	866	883	1307	1278	1273	1280	1230	1283	1239	1201	1140
	حجرة	117545	121322	111428	116151	126421	133624	131476	148456	141186	131431	125237
	اسرة	235090	242644	211803	218283	237768	249414	242831	278294	260013	237998	31984
الفنادق العائمة	عدد	261	269	178	164	149	149	216	194	194	120	83
	حجرة	14564	15188	10034	9915	8895	9187	12456	11586	11895	8335	5059
	اسرة	29128	30376	19450	19035	17407	17564	23906	22521	22559	16032	9708

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية 2013 ، الباب الثالث عشر ، ص .10. تاريخ الإطلاع:2015/04/23،على الساعة:10:04، www.capmas.gov.eg

يظهر الجدول أن هناك تزايد في عدد الفنادق والقوى السياحية فمن 866 فندق وقرية سياحية سنة 2002 إلى 1283 فندق وقرية سياحية سنة 2009 أي زيادة بنسبة تغير تقدر ب 48.15% خلال الفترة (2002-2009) ثم بدأ العدد في الإنخفاض إلى أن وصل الى 1140 فندق وقرية سياحية سنة 2012.

كذلك الحال بالنسبة لعدد الحجرات فهناك تزايد مستمر من 2002 ب :

117545 حجرة بالنسبة للفنادق والقرى السياحية الى 148456 حجرة سنة 2009 ثم العدد في التناقص ليصل الى 125237 حجرة سنة 2012 .

أما بالنسبة لعدد الاسرة فهو في تزايد مستمر من 235090 سرير سنة 2002 الى 278294 سرير سنة 2009 ثم يبدأ العدد في التناقص من هذا نلاحظ أن عدم الفنادق والقرى السياحية وعدم الحجرات والأسرة شهد تزايد ملحوظا من سنة 2002-2009 ثم بدأ في التناقص .

أما بالنسبة للفنادق العائمة فنلاحظ هناك تناقص في عدد الحجرات والأسرة من سنة 2002 الى 2012 فبعد ما كان عدم الحجرات 14564 حجرة سنة 2002 انخفض إلى 5059 حجرة سنة 2012 أي بنسبة تغير قدرها : 65.26% – كذلك المال بالنسبة للاسرة فمن 29128 سرير لسنة 2002 الى 9708 سرير سنة 2002 اي تغير بنسبة % 66.67 – هذا يدل على عدم نجاح الفنادق العائمة .

ثالثا : الليالي السياحية .

بالإضافة إلى الزيادة في عدد السائحين هناك أيضا نمو مماثل في عدد الليالي التي يقضيها السياح في مصر كما توضح الأرقام في الجدول التالي .

جدول رقم09 : توزيع الليالي السياحية طبقا لمجموعات الدول (نسب / اعداد) (2003-2013).

الوحدة : بالألف .

مجموعات الدول	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاجمالي	53130	81668	85172	89304	111466	129234	126533	147385	114214	137798	94410
عرب	15077	20388	22267	24895	26142	25401	25026	29123	30272	36224	22800
أوربيون	33765	54311	55269	55716	73373	90871	89331	104258	73976	92092	66178
أمريكيون	2180	3468	3821	4325	5510	5988	5814	6621	4351	4089	2430
أخرى	2108	3501	3815	4368	6441	6974	6342	7383	5615	5393	3002
التوزيع النسبي لليالي السياحية (%)											
عرب	28.4	25.0	26.1	27.9	23.5	19.7	19.8	19.8	26.5	26.3	24.1
أوربيون	63.6	66.5	64.9	62.4	65.8	70.3	70.6	70.7	64.8	66.8	70.1
أمريكيون	4.0	4.2	4.5	4.8	4.9	4.6	4.6	4.5	3.8	3.0	2.6
أخرى	4.0	4.3	4.5	4.9	5.8	5.4	5.0	5.0	4.9	3.9	3.2

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية 2013 ، الباب الثالث عشر ، ص .3. تاريخ الإطلاع:2015/04/23،على الساعة:10:04، www.capmas.gov.eg

تظهر أرقام الجدول أن عدد الليالي السياحية في تزايد متسارع حيث بلغ 53130 ألف ليلة سنة 2003 ليصل الى 147385 ألف ليلة سنة 2010 أي بنسبة تغير تقدر ب 177.40% أي أن عدد الليالي السياحية تضاعف بأكثر من مرتين خلال الفترة (2003 – 2010) ثم انخفض سنة 2011 إلى 114214 ألف ويعود ذلك إلى الأوضاع السائدة في تلك السنة .

كما تظهر الأرقام أن غالبية السياح هم أوربيون حيث ارتفع عدد السياح الأوربيون من 33765 ألف سنة 2003 إلى 104285 ألف سنة 2010 أي بنسبة تغير تقدر ب % 208.77 أي أن العدد تضاعف ب 3 مرات خلال الفترة (2003-2010).

يلاحظ مما سبق أن القطاع السياحي في مصر شهد تطورا سريعا خلال الفترة (2003-2010) من حيث عدد السياح ، الطاقة الفندقية او الليالي السياحية ثم بدا القطاع في التراجع منذ عام 2011 وذلك للإضطرابات الأمنية والسياسية التي سادت البلاد منذ عام 2011.

المبحث الثالث:العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والسياحة.

تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية شهدت تطورات سريعة نظرا لاستفادتها من التطورات العديدة التي مست الجوانب الخدماتية في القطاعات الأخرى ، سواء فيما يتعلق بوسائل النقل و خاصة النقل الجوي ، و تكنولوجيات الإعلام والاتصال ، بالإضافة إلى توفير و سائل الراحة ، وبهذا احتلت السياحة مكانة عالمية هامة لدى الدول و الحكومات ، إذ رأت في السياحة قطاعا استراتيجيا و موردا دائما، و لمعرفة العلاقة بين السياحة والإستثمار الأجنبي المباشرنلاحظ مساهمة كل من السياحة و الإستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول:مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي .

الإستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الإستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الادارة (نسبة 10% أو أكثر من الاسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في إقتصاد غير إقتصاد المستثمر.وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية و العائدات المعاد إستثمارها و غير ذلك من رأس المال طويل الأجل و رأس المال قصير الأجل ،كما هو مبين في ميزان المدفوعات.

و يوضح هذا الجدول صافي تدفقات الإستثمارات التي يتم سحبها في البلد المعني من المستثمرين الأجانب و هي مقسومة على إجمالي الناتج المحلي.

جدول رقم09: صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي(%)	6,0	9,3	8,9	5,8	3,6	2,9	-0,2	1,1	2,0

المصدر:البنك الدولي ،الإستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (%من إجمالي الناتج المحلي)، تاريخ الاطلاع: 2015/05/16 ،على الساعة:10:24 data.albankadawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS

من الجدول أعلاه:

يبدو أن الأثر الذي يحققه الإستثمار الأجنبي المباشر على الإقتصاد المصري في تذبذب فنجد أن السنتين 2006و 2007 شهدت الإستثمارات الأجنبية المباشرة أكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت 9,3%و8,9% على التوالي .

بدأت نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في التناقص إلى أن وصلت الى0,2-% في سنة 2011 يعود ذلك إلى الأوضاع الأمنية التي لم تكن مواتية لذلك.

تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر بعد سنة2011 و بدأت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي في التزايد نوعا ما و لكن ليس بالقدر الذي كانت عليه قبل الإضطرابات الأمنية و السياسية باعتبار أن الوضع في البلاد لم يعد بالهدوء الذي كان عليه و بالتالي تخوف المستثمر الأجنبي من مناخ الإستثمار السائد في البلاد.

المطلب الثاني: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي .

لمعرفة التغيرات التي طرأت على قطاع السياحة يجب ملاحظة التغيرات الحاصلة في الإيرادات السنوية من سنة إلى أخرى بالإضافة إلى نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم 10:أهم مؤشرات قطاع السياحة خلال الفترة 2012/2013-2014/2015.

المؤشرات	2012/ 2013	2014/2013			الربع الاول من 2015/2014
		الربع الاول	الربع الثالث	الربع الرابع	
معدل نمو قطاع االسياحة%	6,6	-28,3	-28,2	18	59,1
نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي%	0,2	2	----	-13,1	3
الايرادات السياحية (بالمليار دولار)	9,8	0,9	----	1,62	2,1

من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات:

الهيئة العامة للإستثمار و المناطق الحرة (الربع الرابع للعام 2014/2013،الربع الاول للعام 2015/2014)

الشكل رقم 03:إجمالي مشاركة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي% .

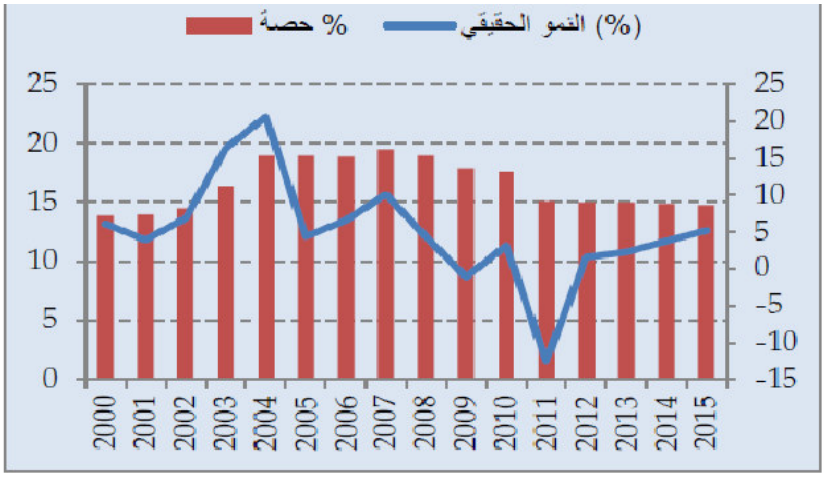

المصدر:مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية،السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:الآفاق و التحديات2013، دائرة النشر،مركز أنقرة،2013،ص.24.

-قبل يناير 2011 كانت تعتبر السياحة مصدر مصر الثاني للعملة الأجنبية(14,4% من إيرادات مصر من العملة الاجنبية) و امتصاص للعمالة(3,8مليون عامل مما يمثل 15,5%من إجمالي القوى العاملة).ففي عام 2010،بلغت إيرادات قطاع السياحة12,5مليار دولار،مساهما بنحو 11,3% من الناتج المحلي الإجمالي. و لكن مع عدم الإستقرار السياسي و المخاوف الأمنية منذ ثورة 2011 أدت إلى انخفاض حاد في عدد السياح الأجانب،و خاصة في مجال السياحة الثقافية،بينما كان أداء المنتجعات الشاطئية أفضل و لكن تم اللجوء الى خفض الأسعار لتنشيط السياحة حتى أن مصر احتلت المرتبة الرابعة من حيث تنافس الأسعار في صناعة السياحة في تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي"تقرير تنافسية السياحةو السفر2013".و قد حققت مصر ما يقارب 10 مليار دولار من العائدات.و هذا يشير إلى التحسن خلال عام 2012 مقارنة بعام 2011.غير أنه نتيجة الأحداث السياسية و المخاوف الأمنية المستمرة تدهورت صناعة السياحة اكثر في عام 2013،حيث قامت الكثير من الدول بتحذيرات السفر إلى مصر و سحب السياح من البلاد،لذلك انخفضت عائدات السياحة الى 5,9مليار دولار في عام 2013،بانخفاض يقدر بنحو 41% مقارنة مع عام 2012.و بعد إلغاء قرارات التحذيرات و منع السياح من زيارة مصر لاستقرار الوضع بصورة نسبية في أواخر عام 2013.تدهورت مؤشرات قطاع السياحة أكثر بسبب بعض الإضطرابات الأمنية في بدايات عام 2014 مما أدى إلى مساهمة القطاع بالمعدلات النمو السالبة في الناتج المحلي الإجمالي حيث ساهم بنحو13,1-%و40,8-% خلال الربع الرابع من العام المالي 2014/2013 و خلال العام المالي 2014/2013ككل على التوالي، بينما بلغ معدل نمو قطاع السياحة نحو26,8-%خلال العام المالي 2014/2013 مقارنة بمعدل نمو إيجابي بلغ نحو6,6%خلال العام المالي 2013/2012،و لكن يظهر التحسن الملحوظ النسبي في معدل نمو القطاع خلال الربع الرابع من العام المالي 2014/2013 حيث بلغ 18-% مقارنة بنحو 28,2-%خلال الربع الثالث من العام المالي 2014/2013.[1]

-يلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كل من الإستثمار الأجنبي المباشر و السياح إنطلاقا من نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي ، لأنه كلما زادت نسبة مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي زادت نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.

[1]الهيئة العامة للإستثمار و المناطق الحرة، **التقرير الإقتصادي ربع السنوي (الربع الرابع ابريل – يونيو 2014/2013)**، جمهورية مصر العربية،2014، ص.13.

المطلب الثاث:الآفاق المستقبلية لمؤتمر دعم و تنمية الإقتصاد المصري 2015.

تتمتع مصر بمستقبل واعد يحمل افاق عريضة للنمو و لعائدات كبيرة للمستثمرين خاصة في ظل تطبيق السياسات السليمة و التسعير الصحيح و الحوافز الفعالة بما في ذلك تطوير البنية التحتية الملائمة و سوق العمل ،بما لا يضيع حدودا لفرص المشاركة في القطاعات الإنتاجية العديدة و استهداف السلع و الخدمات المنتجة نحو الأسواق المحلية و الإقليمية والدولية.

الفرع الأول:خلفية المؤتمر.

مؤتمر دعم و تنمية الإقتصاد المصري بالإنجليزية: Egypt Economic Development Conference إختصارا (EDDC) هو حدث عالمي أقيم تحت شعار "مصر المستقبل" دعا إليه الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز ،لمساعدة مصر في تجاوز أزمتها الاقتصادية عقب التغييرات السياسية المتعاقبة التي مرت بها. جرت فعاليات المؤتمر على مدى ثلاثة أيام متواصلة و أقيم بمدينة شرم الشيخ ،خلال الفترة من13الى15مارس 2015،و شارك فيه أكثر من 2000مندوب من 112دولة .جاء هذا المؤتمر عقب مرور مصر بسلسلة من الإضطرابات السياسية التي أثرت سلبا على إقتصادها .حدد له في البداية يوم 21فبراير، وفي 8نوفمبر أعلن وزير المالية المصري تأجيل المؤتمر إلى منتصف مارس 2015،بسبب إحتفالات دول شرق آسيا برأس السنة الصينية و رغبة مصر في جذب إستثمارات من تلك المنطقة المهمة.[1]

الفرع الثاني:خطة تنشيط القطاع السياحي في مصر.

تعكف وزارة السياحة على تنفيذ إستراتيجية طموحة لتنشيط القطاع من خلال:

1-تنويع المنتجات السياحية 2-فتح أسواق جديدة 3-تعزيز إستثمارات القطاع الخاص ، و ترتكز إستراتيجية الحكومة في القطاع على ستة إجراءات رئيسية تشملها سياسة مصر في مجال السياحة:[2]

-استراتيجية التسويق من خلال تنفيذ حملة إستباقية لإعادة مصر إلى مكانتها باعتبارها مقصدا سياحيا رئيسيا؛

-توفير إمكانية أكبر للوصول إلى مصر عن طريق زيادة مرونة الحركة الجوية .و تحمل الآن أكثر من نصف مطارات مصر بموجب اتفاقيات الأجواء المفتوحة و يجب الإبقاء على هذا الاتجاه خلال السنوات المقبلة مع التركيز بوجه خاص على مطار القاهرة الدولي .و تنص الخطة أيضا على تنويع قاعدة عملاء السياحة المصرية،فعلى سبيل المثال من المتوقع بعد الخط الجوي الذي أفتتح مؤخرا بين مصر و الصين زيادة عدد السياح الصينيين بنحو 50000شخص خلال فترة زمنية قصيرة؛

[1] ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة،**مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري**، تاريخ الإطلاع:2015/05/17،على الساعة:08:15،/ar.wikipedia.org/wiki.

[2] مصر المستقبل ،**مؤتمر دعم و تنمية الاقتصاد المصري**،17تاريخ الإطلاع:/2015/05،على الساعة:09:10، www.egyptthefutur.com//ar/mediakit/

-تطوير و تنمية مقاصد ثقافية و إنشاء بنية تحتية تمكينية ووسائل ربط مع المقاصد السياحية الأخرى .إن من شأن تطوير المرافق السياحية في منطقة الأهرامات و مشروع المتحف المصري الكبير تعزيز كل من السياحة الفاخرة و السياحة الثقافية في المنطقة مع تحقيق زيادة هائلة في عدد الزائرين سنويا ،كما أن توفير وسائل نقل بري محسنة تصل بين مقاصد السياحة الثقافية في الجنوب مثل:الأقصر و أسوان و المقاصد أو المنافذ الأخرى(مثل خط سكة حديد الاقصر-الغردقة) سوف يساعد في دعم و تنمية المقاصد السياحية سواء منها الترفيهية أو الثقافية ؛

-زيادة الإنتاجية في القطاع يساعد:يساعد تحسين نوعية القوى العاملة في جذب السياحة ذات القيمة المضافة الأعلى.و من المقرر تنفيذ برامج تدريبية مكثفة لزيادة الإنتاجية في قطاع السياحة و تعويض العمالة الماهرة التي تركت العمل في القطاع خلال السنوات الأربعة الأخيرة ؛

-دعم تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة المتصلة بالسياحة :تهدف هذه الخطة الى تحسين سلسلة القيمة لقطاع السياحة عن طريق انشاء مشروعات صغيرة و متوسطة في شكل مجموعات حول مشروعات كبار المشتغلين في السياحة مثل المطاعم و الأنشطة الترفيهية و سوف يساعد ذلك على زيادة معدل انفاق السياح في الليلة الواحدة .خاصة في قطاع السياحة الترفيهية الذي يعاني من تأخر كبير مقارنة بالأقران مثل :اليونان أو تركيا؛

-المسار السريع لتنمية مشروعات جديدة:تعمل الحكومة حاليا على مواءمة و تنشيط عمليات منح الأراضي و التراخيص للمشروعات التنموية الجديدة .و جاري إعداد الخريطة الوطنية لتخصيص الأراضي كما تخطط الحكومة لتقليص عدد الموافقات المطلوبة لتدشين مشروع تنموي جديد من 28موافقة إلى 3 فقط،و مثل هذه التدابير سوف تساعد على تسريع إيقاع تنمية مناطق سياحية جديدة هامة في الساحل الشمالي الغربي.

خلاصة الفصل:

عرفت مصر طوال تاريخها بأنها مقصد للسائحين ،وتعتمد الدولة على قطاع السياحة كمصدر مهم من أهم مصادر الدخل القومي لديها ،لكن منذ الثورة المصرية في 2011 و الإقتصاد المصري في حالة تدهور ، وتضرر السياحة بسبب الأمن و الاستقرار السياسي بالبلاد.إلا أنه هناك جهودا تنشيطية تتم بقدر كبير للرفع من شأن السياحة.

كما تعمل وزارة الاستثمار والهيئة العامة للإستثمار و المناطق الحرة على تهييئة المناخ الملائم للإستثمار الأجنبي المباشر باتخاذ العديد من الإجراءات التي تؤدي إلى تطوير المناطق الإستثمارية و المناطق الحرة،باعتبارها تمثل أحد أهم أنظمة الإستثمار التي تهدف إلى تنمية القطاعات الأخرى بما فيها السياحة،وإيجاد نوع من التجانس بين مختلف الأنشطة .

خاتمة

لقد تطورت السياحة و أصبحت ظاهرة عالمية، وحظيت باهتمام الكثير من الدول كونها تمثل قطاعا إقتصاديا يعمل على ضخ العملات الصعبة و يوفر فرص العمل ،لذلك نجد الكثير من الدول النامية تقوم بتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات كإنشاء المطارات و تحسين البنية التحتية للنقل الداخلي و بناء الفنادق...إلخ بغية إجتذاب أكبر حصة ممكنة من السياحة الدولية و لا يمكن لأية دولة أن تحقق هذه الحصة إن لم تكن تتمتع بموارد سياحية من شأنها جذب السائح بالإضافة إلى توفير كل التسهيلات و الخدمات التي تضمن راحة و سلامة السائح، مع ضمان المناخ الملائم للإستثمار الأجنبي المباشر وتوفير كل ما يجعل المستثمر الأجنبي مطمئِن ويرغب في الإستثمار في تلك البلد، بل ويسعى حتى إلى تطوير مختلف القطاعات فيها كالقطاع السياحي ، حيث نجد أن بعض الدول العربية أصبحت أقطابا في السياحة العالمية بفضل هذه الخدمات ، كالجزء الشمالي من افريقيا الذي عرف إنتعاشا سياحيا مثل مصر و تونس و المغرب التي تعتبر من التجارب السياحية العربية الناجحة.

1-إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:تختلف دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر باختلاف أطراف الإستثمار .فرضية صحيحة:لأن كلا من المستثمر و الدولة المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر يسعى لتحقيق أهداف خاصة به و التي تدفعه إلى المضي قدما لتحقيقها، لذلك تختلف الدوافع باختلاف الأهداف المسطرة لكل طرف.

الفرضية الثانية:يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على اقتصاد الدولة المتلقية له.فرضية خاطئة: لأن الإستثمار الأجنبي المباشر له آثارا إيجابية كخلق فرص العمل و توفير النقد الاجنبي، كما أنه لا يخلو من الآثار السلبية التي تلازمه كزيادة أعباء الدول النامية و السيطرة على الإقتصاد الوطني.

الفرضية الثالثة: إنخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر في جميع القطاعات بسبب التوترات السياسية .فرضية صحيحة :حيث انخفضت نسبة مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لخوف المستثمر الأجنبي من الأوضاع اللاأمنية والإضطرابات السياسية التي تكلفه خسائر كبيرة ،باعتبار أن هدفه الوحيد هو الربح.

الفرضية الرابعة: شهد القطاع السياحي في مصر تدهورا كبيرا إزاء الإضطرابات السياسية.فرضية صحيحة: حيث إنخفض عدد السياح الوافدين ،و بالتالي انخفاض الإيرادات السياحية و نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الذي بدوره يؤثر على الإقتصاد المصري ككل.

2-نتائج الدراسة:

- ✓ كلا طرفي الإستثمار الأجنبي المباشر يسعى لتحقيق أهداف خاصة به و لكل منهما دوافع.
- ✓ يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا في التأثير على الحياة الاقتصادية كتحسين ميزان المدفوعات ،خلق فرص العمل، زيادة النقد الأجنبي ،كما أن له آثارا سلبية كالسيطرة على الإقتصاد الوطني، زيادة أعباء الدول النامية...بالإضافة الى المخاطر.
- ✓ تساهم السياحة في زيادة الدخل القومي، زيادة الإيرادات, تحسين وضعية ميزان المدفوعات،توفير فرص الشغل للكثير من الفئات السكانية....
- ✓ تزخر مصر بمقومات تؤهلها لأن تكون قبلة سياحية هامة في العالم.
- ✓ إنخفاض عدد الوافدين إلى مصر سنة 2011 يعود إلى المشاكل و الإضطرابات السياسية التي عرفتها البلاد في تلك الفترة.
- ✓ إنخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر سنة 2011 يعود لتخوف المستثمر الأجنبي من فقدان الأمن الذي يحرمه من الربح الذي يطمح إليه.
- ✓ عدم الإستقرار السياسي من الأسباب التي أدت إلى تراجع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و تراجع إيرادات السياحة في مصر.
- ✓ إنخفاض نسبة مساهمة كل من الإستثمار الأجنبي المباشر و السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب المشاكل التي واجهتها البلاد.
- ✓ محاولة مصر لإيجاد سبل و آليات لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ تسعى مصر لبناء خطة مستقبلية لتطوير قطاع السياحة الذي يعتبر بالنسبة لها من القطاعات التي تؤثر بشكل كبير في الدخل القومي لها باعتبارها بلد سياحي.

3-الإقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ، يمكن طرح هذه التوصيات:

- ✓ القيام بحملة توعية محلية خاصة بنشر ثقافة الإستثمار في المجتمع المصري و تشجيع صغار المستثمرين على المشاركة في إقامة المشروعات الإستثمارية.
- ✓ تشجيع رجال الأعمال الوطنيين على الدخول في مشروعات إستثمار مشترك مع الشركات متعددة الجنسيات التي تشترك بملكية جزء من الأسهم فضلا عن الإمداد بالأموال و التكنولوجيا و المهارات الإدارية.
- ✓ ضرورة الإلتزام بتطوير قوانين الإستثمار و تكثيف جهودها الترويجية لفرص الأستثمار.

- ✓ عدم الإقتصار على سياحة الآثار و الشواطىء و لكن دعم و تطوير أنواع الأنشطة السياحية التي لا تزال مساهمتها ضعيفة في مكونات الإيرادات السياحية.
- ✓ تبني وزارة السياحة لبرامج تدريبية فعالة لفع كفاءة الإدارة الفندقية للعمالة المصرية.
- ✓ تنمية الصناعات الصغيرة و الحرفية ذات الطابع التراثي و تلك المرتبطة بشكل أساسي بدعم الصناعة السياحية و تحديد المواقع المخصصة و الصالحة للإستثمار السياحي و العمل على تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع.
- ✓ تكثيف التواجد الأمني بالمناطق السياحية،مع تقليل الإجراءات الأمنية في التعامل مع السائح حيث يشعر أنه في أمان مع أغراضه و ممتلكاته.
- ✓ تحسين كفاءة البنية الأساسية التحتية (طرق،موانىء،مطارات، وسائل النقل والإتصالات،الكهرباء،....) من أجل تقديم خدمات سياحية على المستوى العالمي.
- ✓ تشجيع السياحة العربية البينية من خلال فتح الخطوط الجوية بين الدول و إقامة المعارض التي تفتح مجال للتبادل الثقافي و فرصة للتعريف بالمنتوج السياحي.

4-<u>افاق الدراسة:</u>

-دور تكنولوجيا الإتصال في تنمية القطاع السياحي.

-أثر التعليم السياحي على مردود العمالة في القطاع السياحي

-دور وسائل الإعلام في تطوير الإستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. أبو قحف عبد السلام ، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي** ، الطبعة الأولى، مكتبة و مطبعة الإشعاع، مصر، 2001.
2. _____ ، **نظريات التدويل و جدوى الإستثمارات الأجنبية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2001.
3. _____ ، **اقتصاديات الاستثمار الدولي** ، الطبعة الأولى ،المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ، ، 2012.
4. أحمد منال شوقي عبد المعطي ، **دراسة في مدخل علم السياحة**، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2010.
5. الحميري موفق عدنان عبد الجبار ، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن، عمان.
6. خريوش حسين علي و آخرون ، **الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق** ، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2011
7. رواشدة أكرم عاطف ، **السياحة البيئية –الأسس والمرتكزات–** ، الطبعة الاولى ، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009.
8. الزين منصوري ، **تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية** ، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012.
9. السكر مروان ، **مختارات في الاقتصاد السياحي**، الطبعة الاولى ، دار مجدلاوي للنشر،الأردن، عمان، 1999.
10. صدقة عمر هاشم محمد ، **ضمانات الاستثمار الأجنبية في القانون الدولي** ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر، 2008.
11. الظاهر نعيم ، سراب إلياس ، **مبادئ السياحة**، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2001.
12. عبد العزيز ماهر ، **صناعة السياحة**، الطبعة الاولى ، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013.
13. عبد المجيد دراز حامد ، **السياسات المالية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003/2002.
14. عبد المقصود نزيه ، **الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية** ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الإسكندرية ،مصر، 2006.

15. عبوي زيد منير ، **الاقتصاد السياحي،** الطبعة الاولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008.

16. علام أحمد عبد السميع ، **علم الاقتصاد السياحي،** الطبعة الاولى ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008/2007.

17. قبلان فريد أحمد ، **الإستثمار الأحنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات "دراسة مقارنة"** الطبعة الأولى ، ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2008.

18. كاكي عبد الكريم ، **الإستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية** ، الطبعة الأولى ، مكتبة الحسن العضوية ، لبنان ، 2013.

19. مجيد الموسوي ضياء ، **العولمة و اقتصاد السوق الحرة** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003.

20. محمد أميرة حسب الله ، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا ، كوريا الجنوبية ، مصر)** ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2005/2004.

21. المغربي ابراهيم متولي حسن ، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي** ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، ، 2011.

22. مقابلة أحمد محمود ، **صناعة السياحة،** الطبعة الاولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن، عمان، 2007.

23. نجار فريد ، **الإستثمار الدولي و التنسيق الضريبي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000 .

2- <u>الأطروحات والرسائل الجامعية:</u>

24. برورة ملوكة ،**اثر المخاطر القطرية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر-حالة الجزائر**-،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير، غير منشورة، تخصص تجارةدولية ،جامعة مجمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ،2011/2010.

25. بعداش عبد الكريم ، **الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996- 2005** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، غير منشورة ، تخصص النقود و المالية ، جامعة الجزائر ، 2008/2007.

26. بوعموشة حميدة ، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر -** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير،غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة،إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس ، سطيف،الجزائر، 2012/2011.

27. حبرة لبنى ، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية صادرات الجزائر خلال الفترة (2000 – 2010)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، غير منشورة ، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ، 2011/2010.

28. حضري فتيحة ، **مساهمة الشراكة الأوروجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر**– ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، غير منشورة ، تخصص مالية و إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2013/2012 .

29. دهنية هناء ، **واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، غير منشورة ، تخصص مالية و نقود ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر،2011/2010.

30. رباحي عبد الكريم ، **تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية دراسة مقارنة (تونس و الجزائر و المغرب)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، غير منشورة ، تخصص مالية و إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2014/2013.

31. زرقين سورية ، **دور الإستثمار الأجنبي في تمويل التنمية الإقتصادية للدول النامية دراسة حالة الجزائر (1999–2006)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2008/2007.

32. زوبيري إيمان ، **أثر الشراكة الأوروجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، غير منشورة ، تخصص تسويق و تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر ، 2014/2013.

33. زودة عمار ، **محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، فرع الإدارة المالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،الجزائر ، 2008/2007 .

34. سليماني زينب ، **دور السياحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر** – ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،الجزائر، 2013/2012.

35. شيحة نور الهدى ، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة اليورو دراسة حالة – فرنسا** – ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، غير منشورة ، تخصص مالية و إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،الجزائر ، 2014/2013.

36. عوينات عبد القادر، **السياحة في الجزائر – الإمكانيات والمعوقات – (2000–2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013/2012.

37. العيد بيوض محمد ، **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة تونس ، الجزائر ، المغرب** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس 2011/2010 .

38. قويدري كريمة ، **الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، تخصص مالية دولية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2011/2010.

39. مبروك سمية ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري للفترة : 2006 – 2012** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، غير منشورة ، تخصص مالية و إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2014/2013.

40. مغربي هشام ، **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية بسكرة** –، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، تخصص تسويق وتجارة دولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، 2014/2013.

3- <u>الملتقيات والندوات العلمية:</u>

41. حبة نجوى ، حبة وديعة، **مجتمع الصحراء كمقوم أساسي للسياحة الصحراوية في الجزائر**، ملتقى حول دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 11 و12 مارس، 2012.

42. رايس مبروك ، **واقع وتحديات السياحة الصحراوية في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الملتقى الدولي الثاني حول السياحة الصحراوية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، يومي 12/11 مارس، 2012.

43. طالب دليلة ، وهراني عبد الكريم ، **السياحة أحد محركات التنمية المستدامة: نحو تنمية سياحية مستدامة**، الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات،الطبعة الثانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي22، 23 نوفمبر،2011.

44. عمر محمد العطا ، **صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية**، الندوة العلمية '' **أثر الأعمال الإرهابية على السياحة** ''، مركز الدراسات والبحوث، دمشق، 4-7 جويلية ،2010.

45. غياط فوزية،بومحروق خير الدين، **تقييم واقع الإستثمارات العامة في جمهورية مصر العربية في ظل الاوضاع السياسية الحالية خلال الفترة2010-2012**،أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001- 2014،جامعة فرحات عباس،سطيف،12/11مارس2013.

46. مرازقة عيسى ، **التنمية المستدامة في الجزائر '' دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر** ''، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة،جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 09-10 مارس ،2010.

4- النشريات والمجلات والأبحاث:

47. مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية،**السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:الآفاق و التحديات2013**، دائرة النشر، مركز أنقرة، 2013.

48. سعيدي يحي ، العمراوي سليم ، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية/حالة الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون،2013.

49. شبوطي حكيم، **الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ع: 5 جويلية 2011، ص.70.

50. فراح رشيد، بودلة يوسف، **دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي**، أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد 12/ ديسمبر ،2012.

51. معراج هواري ، جردات محمد سليمان ، **السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية، حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة الباحث، العدد 01، 2004.

52. هاني نوال، **تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 13، 2013.

5-التقارير:

53. الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة، **التقرير الاقتصادي ربع السنوي (الربع الاول يوليو – سبتمبر 2015/2014)**،جمهورية مصر العربية.2015.

54. وزارة الاستثمار، **تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي 2013/2012**، جمهورية مصر العربية .2015.

II-المراجع باللغة الأجنبية:

55. Guerid omar,**L'investissement direct etranger en algérie:impact , opportunités et entrave**,Recherche et managérial,N 3-juin,2008,biskra.

56. hassan Mohamed yasser **, L'investissement direct étranger et son dynamisme pour L'économie national du pays d'accueil (le cas du liban)**,Master dicisions et oraganisation, option economie,univercite chambery annecyl savoie,2006.

III- المواقع الإلكترونية :

57.ar.wikipedia.org.wiki/
58.http://data.albankadawli.org/indicator
59.http://www.gafi.gov.eg
60.www.capmas.gov.eg